جامعة العربي التبسي – تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي "دراسة حالة السعودية"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل م د "

دفعة: 2018

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين: - سكيو شمس الدين
- مسلوب عمران

إشراف الأستاذ: عباد أمير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
أمير عباد	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد " أ "	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

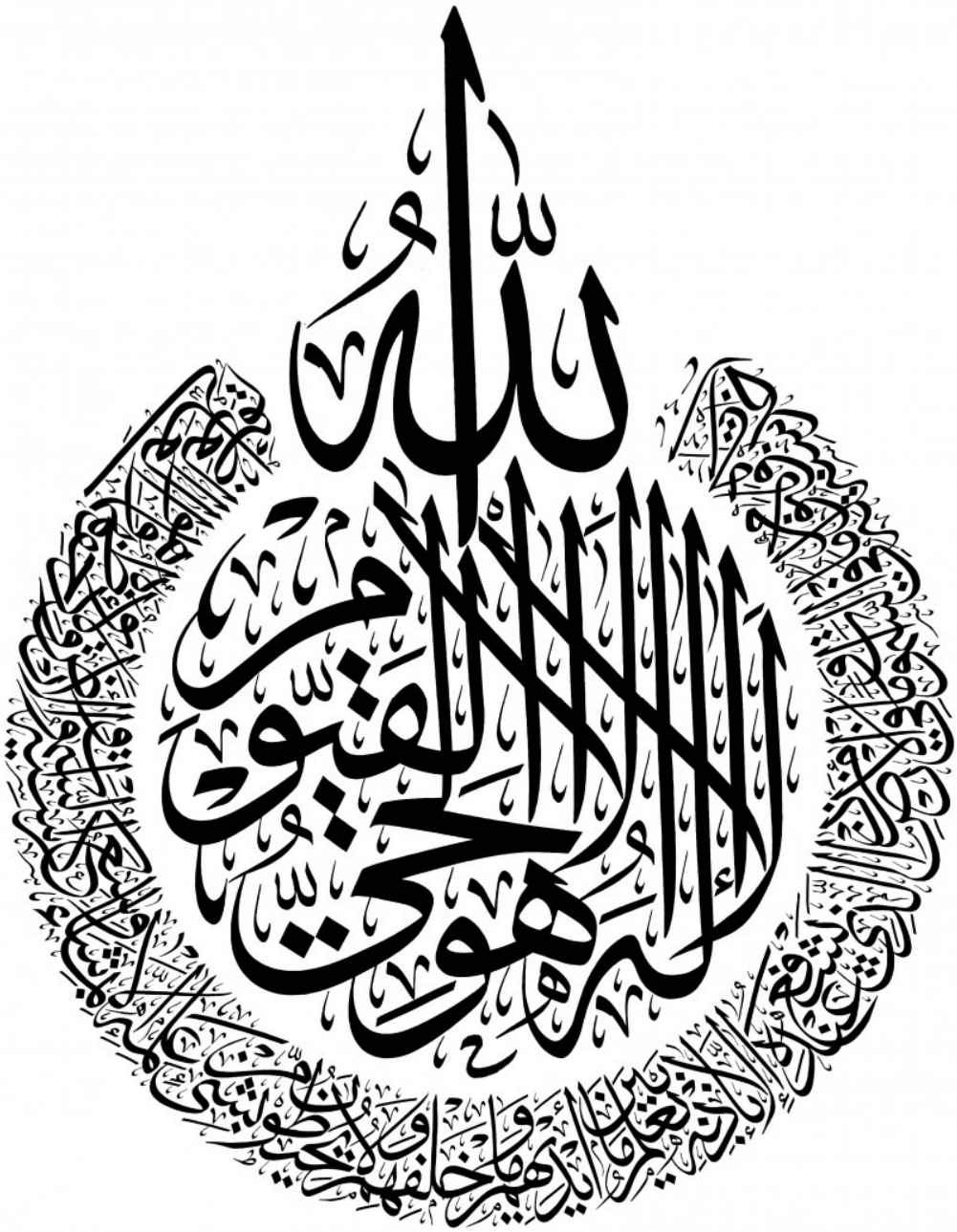

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر وعرفان

الشكر أولا سبحانه وتعالى الذي ألهمنا لاختيار هذا الموضوع، وسير لنا السبل لفهمه وأمدنا بالعون حتى أخرجناه إلى حيز الوجود .

وأما التقدير فهو لأستاذنا الجليل "عباد أمير" الذي بذل في هذا البحث الكثير من الجهد دون كلل أو ملل والذي أمدنا بالتوجيهات الواعية التي كان لها أثرها الطيب في هذا البحث ولقد شرفنا بملازمة أستاذنا في هذا البحث فأعجبنا فيه ذكاء وكبرياء الأستاذ الجامعي ولمسنا فيه الأخوة الصادقة والتواضع الذكي والأخلاق الجميلة فهو جميل ترى فيه كل جميل فنرجو من الله أن يحفظه ويكثر من أمثاله.

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أرشدونا كثيرا في هذا البحث وأمدونا بكل ما عندهم في سخاء نادر دون أن تبرم أو ضيق ولمسنا فيهم تواضعا كبيرا وإخلاصا في النصح والإرشاد فجزاهم الله خير الجزاء .

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة قصد إنارتنا بما يفيدنا في أبحاثنا المستقبلية.

كما نتوجه بالشكر لكل من قدم لنا العون بالتوجيه الواعي، أو بالنقد الهادف لكي يخرج هذا البحث في صورة أفضل.

والله نسأله أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم والدين إنه سميع مجيب.

الإهداء

إلى من كان دعائها سر نجاحنا . . . إلى معنى الحي والرقة والتفاني . . . إلى أمنا الحبيبة إلى من كلله الله بالهيبة والوقار . . . الذي علمنا العطاء بدون انتظار . . . إلى أبينا الحبيب .

إلى القلب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة . . . إلى أصدقائنا الأعزاء بمن فيهم: جارش عادل، ودريد خير الدين، حاتم، بورزق علاء الدين، وبوشيبي محمد الطيب، وتاج الدين، يعقوب .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري حول البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية

- **المبحث الأول: فهم السياسة الخارجية الأمريكية.**
  - **المطلب الأول**: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية.
  - **المطلب الثاني**: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.
  - **المطلب الثالث**: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.
- **المبحث الثاني: بعض النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.**
  - **المطلب الأول**: النظرية الواقعية.
  - **المطلب الثاني**: النظرية الليبرالية.
  - **المطلب الثالث**: النظرية البنائية.
- **المبحث الثالث: دور البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.**
  - **المطلب الأول**: أهمية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية.
  - **المطلب الثاني**: الشركات الاقتصادية الأمريكية ودورها في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثاني: تطبيقات البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

- **المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.**
  - **المطلب الأول**:النفط كمحدد أساسي في منطقة الخليج العربي.
  - **المطلب الثاني**: المنوعات الاقتصادية الأخرى في منطقة الخليج العربي.
- **المبحث الثاني: مكانة الخليج الاقتصادية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية**
  - **المطلب الأول**: التبادل التجاري الأمريكي والخليجي.
  - **المطلب الثاني**: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية الخليجية.
- **المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بين الانجازات والتحديات في منطقة الخليج العربي.**
  - **المطلب الأول**: انجازات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

- **المطلب الثاني**: تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

الفصل الثالث: المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

- ### المبحث الأول: نبذة عن العلاقات الأمريكية السعودية
  - **المطلب الأول**: تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية.
  - **المطلب الثاني**: طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية.
- ### المبحث الثاني: المظاهر الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية.
  - **المطلب الأول**: الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.
  - **المطلب الثاني**: إحصاءات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية (2004-2008).
  - **المطلب الثالث**: تطور العلاقات الاقتصادية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية (2008-2013).
- ### المبحث الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية
  - **المطلب الأول**: واقع تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.
  - **المطلب الثاني**: أهمية انعقاد منتدى شيكاغو في توطيد آفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية.
  - **المطلب الثالث**: مستقبل العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية (بعد ترامب).

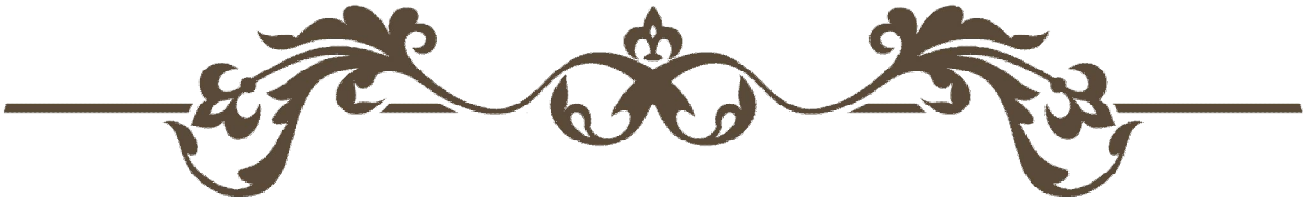

مقدمة

مقدمة

يحتل الخليج العربي، مركزا هاما في السياسة العالمية بسبب موقعه الاستراتيجي وثرواته الاقتصادية الكبرى التي جعلت منه منطقة ذات اهتمام خاص، حيث أصبحت مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على الواقع المهمة في العالم، فأهميته تأتي من أهمية الموقع الجغرافي الذي يسيطر على ممرات إستراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية مثل: (مضيق هرمز، مضيق باب المندب، خليج عمان) إضافة إلى احتوائه على أكبر نسبة من الاحتياطي العالمي للنفط، هذا الدور الذي جعل من الخليج العربي مصدر إغراء واستقطاب القوى الكبرى للسيطرة على المنطقة.

فالخليج العربي كان ولازال من الأولويات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ بداية السبعينات وإثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، بدأ الاهتمام الأمريكي ينصب ويزداد حول من سيخلف بريطانيا في المنطقة الخاصة أنها منطقة تفيض بالنفط دون انقطاع وبكميات هائلة في ظل تزايد هذا الاهتمام بشكل مطلق في سنة 1973 أيام الحرب العربية الإسرائيلية، حيث استعملت الدول العربية النفط كسلاح هذه الدول المؤيدة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تم فرض الحظر النفطي لأول مرة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام إصرار الدول العربية على المضي في حالة الحظر إلى استعمال التهديد بالتدخل العسكري في الخليج العربي لو استمر الحظر، وبهذا توضحت ملامح السياسة الأمريكية وتبلورت الأهداف والغايات التي دافعت عنها الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف الأشكال ومع مختلف الرؤساء ومانعي القرارات الذين تسلموا زمام الأمور في البيت الأبيض ، وبالرغم من اختلاف سياسة التعامل من رئيس إلى آخر، إلا أن المبادئ والأهداف التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيقها بقيت ثابتة ولم تتغير، وهي الحفاظ على مهامها وأمنها في الخليج العربي، عبر السيطرة على الموارد الطبيعية الحيوية، التي تفتقر إليها وفي مقدمتها النفط الذي يعتبر المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، والشريان الحيوي للاقتصاد الأمريكي وإذا سلمنا بأن الصراع أصبح صراعا اقتصاديا، فإن موضوع النفط يصبح قضية أمن قومي أمريكي والتوجه إلى الخارج لضمان الإمدادات النفطية يصبح من أولويات السياسة الخارجية.

إن مشروع الشراكة الأمريكية السعودية يهدف إلى تحويل دولة السعودية المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع دول أجنبية أخرى إلى منطقة اقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة لتبادل الحر عبر جميع القطاعات خاصة في مجال لنفط وإلغاء الحواجز الجمركية على السلع السعودية نحو الأسواق الأمريكية وكذلك فتح الأسواق والصناعات الإنتاجية والإستراتيجية أمام الاستثمارات الأمريكية وتعتبر السعودية بوابة الخليج

العربي لمالها من وزن اقتصادي في المنطقة، إضافة إلى علاقاتها الاقتصادية التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن النفط فرض نفسه كسلعة إستراتيجية منذ أكثر من قرن ثم تحول من سلعة إستراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة لها إلى مناطق إستراتيجية يجب ضمان أمنها بشتى الوسائل، وهذا ما نجده عند الإدارة الأمريكية التي أدركت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة النفطية الخليجية بالنسبة للاقتصاد الأمريكية، وبالتالي أدرجت من أولويات سياستها الخارجية ضرورة الهيمنة الدائمة على منطقة الخليج العربي وخاصة السعودية، وذلك وفقا للمقولة المروجة في السياسة الخارجية الأمريكية التي تؤكد على أن أي محاولة من طرف قوة ما لبسط نفوذها على منطقة الخليج ستعتبر بمثابة المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لدراسة العلاقات الأمريكية السعودية نظرا للمكانة التي تحتلها السعودية في منطقة الخليج العربي وكذلك لعدة اعتبارات أهمها:

– الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها السعودية خاصة النفط والغاز الطبيعي وتزايد فرص الاستثمار الأمريكي فيها.

– سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي كجزء من إستراتيجيتها لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة وذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة لمصالحها الحيوية.

– عجز الشركات الدولية النفطية عن منافسة نظيراتها الأمريكية في منطقة الخليج العربي بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة، حيث استحوذت هذه الأخيرة على عقود ضخمة للتنقيب عن النفط واستغلاله.

– ثانيا: أهداف الدراسة

- ✓ إبراز البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ومدى تغيرها أو استمرارها.
- ✓ معرفة السياسة الأمريكية لتحقيق أمنها الاقتصادي والطاقوي وانعكاسات ذلك على علاقاتها بدو الخليج العربي عموما والسعودية خصوصا.

– ثالثا: إشكالية البحث

وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في بحثنا هي:

كيف أثر البعد الاقتصادي على العلاقات الأمريكية الخليجية عموما والسعودية خصوصا؟

وتندرج تحت ضوء هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما موقع البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ✓ ما مكانة الخليج الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟
- ✓ ما الدور الذي يلعبه المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية–السعودية؟

– رابعا: فرضيات الدراسة

على ضوء الإشكاليات المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

✓ الفرضية الأولى: ضمان المصالح الأمريكية في الخليج العربي مرهون بضمان التحكم في اقتصاد الخليج العربي وتأمين خطوط التبادل التجاري .

✓ الفرضية الثانية: كلما استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية بعض القضايا الداخلية والإقليمية للسعودية زاد نفوذها الاقتصادي واستغلال مصالحها الاقتصادية فيها.

– خامسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك سببان أحدهما موضوعي والآخر ذاتي:

- ✓ **السبب الموضوعي:** يتمثل في الرغبة على التعرف على طبيعة العلاقات الأمريكية–الخليجية ومدى تأثرها بالبعد الاقتصادي من حيث مجالات التعاون وانعكاسات ذلك مع دراسة حالة العلاقات الأمريكية السعودية لأن معظم الدراسات السابقة ترتكز على منطقة الشرق الأوسط فقط.
- ✓ **السبب الذاتي:** يرجع إلى ميولي الخاص في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية خاصة ما نعيشه من الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية 1991، واحتلال العراق عام 2003، والرغبة في معرفة التوجهات الأمريكية الاقتصادية الجديدة في منطقة الخليج العربي وبالأخص السعودية لما تزخر به هذه الأخيرة من ثروات نفطية وغازية هائلة.

– سادسا: حدود الدراسة

✓ الحدود المكانية: يتناول دراسة البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي عموما، والسعودية خصوصا.

✓ الحدود الزمانية: فالحدود الزمنية للدراسة فقد تمثلت بتطور مناعة النفط الخليجي منذ نشأته في بداية عشرينات القرن العشرين إلى يومنا هذا مركزين على بعض المحطات المهمة التي لعب فيها النفط، دورا كبيرا في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد من مظاهر التنافس الدولي على النفط الخليجي من خلل الاستثمار الذي أدى إلى بروز شركات النفط العالمية الكبرى، مع التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها الاقتصادية على العالم، أما بالنسبة لدراسة البعد الاقتصادي في العلاقات الأمريكية السعودية فإن الدراسة تمتد من 2004 حتى 2016.

– سابعا: المقاربة المنجهية

من أجل ضبط عناصر الخطة، تم الاعتماد على مقاربة منهجية مركبة تتكون من المناهج التالية:

✓ المنهج التاريخي: نظرا لوجود جانب تاريخي للبحث ذلك كان لزاما عليه استخدام المنهج التاريخي.

✓ المنهج الوصفي التحليلي: ابتعنا في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج أساسي في البحث للوصول إلى وصف وتحليل موضوع الدراسة من خلال تحليل دور البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ووصف مدى تأثيره في العاقات الخليجية.

– ثامنا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الكتب والتحليلات التي طرحت لمناقشة موضوع البعد الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الخليجية، ولكن تناولها في أغلب الأحيان تم بشكل عام من خلال تطرقها إلى العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات دون التخصيص في الجانب الاقتصادي ولعل سأبرز هذه الدراسات:

1. الصراع الدولي على النفط الخليجي لحافظ برجاس: يبرز فيه أن تاريخ المنطقة الخليجية حافل بالصراعات الدولية، وأسبابه تلك الصراعات تكمن في عاملين يتمثلان في الموقع الاستراتيجي والثروة النفطية ويبرز موقع النفط الخليجي في خضم الصراع الدولي.

2. الوطن العربي في السياسة الأمريكية لعبد الخالق عبد الله وآخرون: يحتوي على مجموعة من الدراسات التي تناولت تحليل السياسات الأمريكية تجاه الوطن العربي من زاويتين من زاوية التعريف بالمبادئ والاستراتيجيات الحاكمة لهذه السياسات، ومن زاوية تحليل الأشكال المختلفة لتصريف تلك السياسة في ساحات عربية بعينها.

3. الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي لعاطف سليمان يضم بعض المعلومات الأساسية عن النفط العربي وبعض قضايا النفط العربي وهي من مجمعة الكاتب التي أتيحت له عبر السنوات التي قضاها في العمل في الصناعة النفطية في عدد من البلدان العربية النفطية.

بالإضافة إلى المقالات ونذكر منها: الطاهر الزيتوني الآفات المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، "إبراهيم بلقلة" مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية: الحاضر، المستقبل، التحديات، "خليل العناني"، "اللوبي النفطي الأمريكي"، عبد الخالق عبد الله، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، مظفر حكمت البرازي "صادرات النفط والغاز الطبيعي من الدول الأعضاء والممرات المائية العالمية للشحنات البترولية".

– تاسعا: الصعوبات

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه البحث نذكر:

1. عدم توفر مراجع العلوم السياسية عموما والدراسات الاقتصادية خصوصا بالمكتبات الجامعية.

2. رغم أن موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي موضوع متناول إلا أن البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي تكاد المراجع فيه تكون منعدمة وإن توفرت البعض منها إلا أنها لا ترقى لتكون دراسات أكاديمية.

3. ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع باللغة العربية، وإن توفرت نوعا ما باللغات الأجنبية إلا أنها تتميز بالصعوبة البالغة، إضافة إلى اختلاف الرؤى والتحليلات لبعض القضايا التي كان النفط فيها عاملا بارزا في العلاقات الأمريكية الخليجية، ومن جهة أخرى تباين المعطيات الإحصائية مما استلزم الأمر العودة إلى الإحصائيات التي قدمتها المنظمات أو الوكالات الدولية المهتمة بشؤون النفط.

– عاشرا: تبرير الخطة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، واختيار مدى صحة الفرضيات أعددنا خطة تتكون من ثلاثة فصول، حيث خصصنا الفصل الأول كإطار نظري للدراسة من خلال استعراض محددات السياسة الخارجية

الأمريكية وأهدافها، كذلك بعض النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية مركزا على النظرية الليبرالية، بالإضافة إلى إبراز البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثاني فقد خصصناه لتطبيقات البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بحيث، نستهل هذا الفصل بدراسة المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي، ثم نتطرق إلى دراسة مكانة الخليج الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نهاية هذا الفصل نتطرق إلى انجازات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وكذا التحديات التي واجهتها في المنطقة.

الفصل الثالث فإنه يتمحور حول البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية لمعرفة تاريخ العلاقات الأمريكية–السعودية الاقتصادية، وكذا المظاهر الاقتصادية الأمريكية في السعودية، ومعرفة أيضا واقع وآفاق هذه العلاقة.

– إحدى عشر: تحديد المفاهيم

- **مفهوم المتغير الاقتصادي:** يطلق هذا المصطلح على أية ظاهرة اقتصادية كمية قابلة للتغيير بالزيادة أو لنقصان كالدخل القومي والاستهلاك القومي والاستثمار والطلب والسعر والادخار...وفي التحليل الاقتصادي تفرق بين المتغير المستقل أو المتغير التابع، ويجب ملاحظة ذلك عند دراسة القوانين الاقتصادية، مثلا بالنسبة لقانون الطلب المتغير التابع حيث أن هذا القانون يبين أثر تغيير الثمن على الطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وبالنسبة لدالة الاستهلاك يكون الدخل القومي المتغير المستقل والاستهلاك هو المتغير التابع، حيث إن هذه الحالة تبين أثر تغير الدخل القومي على الاستهلاك القومي وبالنسبة لمضاعف الاستثمار يكون الاستثمار هو المتغير المستقل والدخل هو المتغير التابع...الخ[1].

- **مفهم الاستثمار:** هو انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لأحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشكات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني، في القيام بمشروعات اقتصادية سواء يكون الطرف المستثمر بمفرده أو بالمشاركة مع أطراف أخرى أجنبية أو مع أطراف البلد المضيف، في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة، ويتميز الاستثمار المباشر بطابع

[1] د.يحيى عبد الرحمن رضا، **الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1994)، ص 18.

مزدوج الأول، وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد المضيف والثاني، ملكية الكلية أو الجزئي للمشروع أي الاستقلال المباشر للمشروع، من أفضل الاستثمارات لد المستثمرين الأجانب أن يكون الاستثمار بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم الحق في اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ لهم فغي هذا النوع من الاستثمار، وللدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها ويأتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار وتشرع لهذا الغرض[1].

- **مفهوم السياسة الخارجية:** تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دول أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من فير الدول كالمنظمات الدولية آو نحو قضية معينة[2].

ومن جهته يقدم محمد السيد سليم تعريف يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي: "يقصد بالسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا، لابد أن يأخذ بعدا تركيبيا بحيث يجمع بين "محددات السياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها وأدوارها وكذا الوسائل التي تنفذ بها، أي بين الاتجاهات والالتزامات الولية وقدرات وحوافز الفعل، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها: كل تجميعي المجموعة التوجيهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي[3].

- **التبادل التجاري:** تتبادل الدول سلعيا ويشمل هذا التبادل السلع وعناصر الإنتاج والمواد الأولية عبر الحدود ويعتبر هذا النوع من التبادل من أقدم الأنشطة في المعاملات الاقتصادية الدولية، مثل السلع الصناعية وتكون هذه السلع صادرات وواردات منظورة، أي يتم انتقالها عبر الحدود السياسية للدولة وتسجل في الناتج القومي الإجمالي وقد تكون هذه السلع المتبادلة تامة الصنع أي جاهزة للاستهلاك المباشر أو آلات وأجهزة تساهم في الإنتاج الداخلي وقد تتضمن مجرد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية (البترول) اللازمة للصناعة وأخيرا قد تكون عبارة عن سلع غذائية، تبادل بين الدول يمثل النشاط الرئيسي في التجارة الدولية[4].

---

(1) أ. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 1997)، ص 13.

(2) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص 157.

(3) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت، دار الجيل، ط2، سنة 2001)، ص 12.

(4) د.حسين السيد محمد القاضي، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، (دار النهضة العربية، 2007)، ص 17.

○ **الناتج المحلي**: هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر لإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، كما أنه هناك أسماء أخرى للنتاج المحلي الإجمالي أبرزها، الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة، أو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النهائية كما يعرض الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين: النتاج المحلي الإجمالي حسب النشاط، والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع التنظيمي كما ينقسم إلى نوعان: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج، والناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل[1].

○ **مفهوم النفط (oil)**: كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية (نافت) أو (أونافتا)، وهي تعني قابل للسير أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين "بترا" (petra) التي تعني الصخرة، و "أوليوم"(oleum) التي تعني الزيت، ولهذا يدعى بزيت الصخور، أو الزيت الصخري[2].

كما تجمع مختلف التعاريف على أن النفط عبارة عن خليط من الفحوم الهيدروكربونية السائلة، يحتوي على فحوم هيدروجينية غازية وصلبة، وسائلة ومحلولة في ذلك الخليط لذلك نجد تعاريف مختلفة بحسب الكثافة النوعية.

- **التعريف الأول**: النفط هو مادة الهيدروكربونات السائلة، ويطلق عليها النفط الخام مادة لزجة، وهذه اللزوجة مختلفة حسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام[3].

- التعريف الثاني: ينظر إلى النفط على أنه مادة غازية، وهي الهيدروكربونات الغازية، ويطلق عليها الغاز الطبيعي، حيث تكون لعنصر الميثان أكبر نسبة فيه 70-90% وتمكين إسالته تحت ضغط عال ودرجة حرارة عالية[4].

○ **الاحتياطي النفطي**: هو ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاستخلاص أو المتوقع قابليتها للاستخلاص تجاريا من مكامن النفط المقدرة باجتماعية معينة تتدرج من احتياطات مثبتة أو مؤكدة

---

[1] **قاموس المصطلحات الاقتصادية**، علي أحمد سليمان، جامعة الخرطوم، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1999، ص 109.

[2] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار النقاش، ط1، 2010)، ص 7.

[3] جابر عدنان، **العرب وعمر ما بعد النفط**، (دار علاء الدين، ط1، 2004)، ص 08.

[4] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)، ص ص 8- 9.

(Proved réserves) باحتمالية 90% إلى احتياطات محتملة (Probable réserves) باحتمالية 50% إلى احتياطات ممكنة (réserves possible) باحتمالية 10%[1].

○ **مفهوم سلاح النفط:** ظهر مفهوم "سلاح النفط" لأول مرة في 1935-1936 عندما فكرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في فرض عقوبات ضد موسولوني بإيطاليا، لكن الجمعية العامة لم تستخدم الحظر النفطي ضد إيطاليا لأنها كانت غير قادرة على وقف الإمدادات إلى ثالث دول مستوردة للنفط في تلك الفترة ، كما استخدمت الولايات المتحدة العقوبات النفطية لأول مرة ضد اليابان عام 1941 بسبب الاحتلال الياباني للصين ، كان الحضر النفطي فعالا نظرا لحساسية طرق الإمدادات النفطية اليابانية و لان 80%من النفط الياباني مصدره الولايات المحتدة الأمريكية ، وكذلك نجد الحظر النفطي العربي في حرب أكتوبر 1973 في إطار الصراع العربي الإسرائيلي[2].

○ **مصادر الطاقة المتجددة:** وهي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار أي غير ... ، وهي متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة، وهي موارد بتزايد الرصيد المتاح منها نتيجة النمو الطبيعي شرط أن يكون معدل السحب منها لا يفوق معدل التجدد مع اعتماد عمليات إعادة الاستخدام، من أهم هذه المصادر، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، القوى الهيدرومائية، الطاقة الجيوحرارية والطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية وغيرها[3].

○ **مفهوم الأمن الطاقوي:** يختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى، حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية، والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال الطاقوي، حيث تطور مفهوم الأمن الطاقوي من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية، وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها، كما أن أمن الطاقة يقوم على الاستمرارية والاستدامة والإمدادات الموثوقة وبأسعار معقولة[4].

---

[1] الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، 2012، ص 16.

[2] Roger Stern, Oilas a weapon, **the Monteal review**, may 2010, (4/2/2018) in site: http://www.themontrealreview.com.

[3] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية الجزائر، جامعة الحاج لخضر، 2007، ص 14.

[4] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 15.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول البعد الاقتصادي في السياحة الخارجية الأمريكية

يمثل مفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فعالية وتأثير في المساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة وهذا راجع للمتغيرات التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في عام 1783 سواء من حيث تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي وحجم تأثيرها على مستوى العينة السياسية الدولية.

كما يعتبر البعد الاقتصادي من العوامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية حيث يؤثر على نوع الثروات والموارد الطبيعية التي تحظى الدولة بتوفيرها في إقليمها بالإيجاب والسلب على سياستها الخارجية، كما شكل البعد الاقتصادي ركنا أساسيا في منهج التفكير السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة لضمان تثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم[1].

وتناول هذا الفصل ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: فهم السياسة الخارجية الأمريكية.**
- **المبحث الثاني: بعض النظريات المفسرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المبحث الثالث: دور البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.**

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتب العربي، 1985)، ص172.

- المبحث الأول: فهم السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فعالية وتأثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة، وهذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783، سواء في نظرتها وتعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي وحجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية.

ومن أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد المحددات التي تحكم صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وكذا أهدافها[1].

- المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، وبسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة جورج واشنطن وفي 4 جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي والليبرالية السياسية (المساواة في الحرية) وفي هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال وبفضل مساعدة فرنسا واسبانيا وهولندا هزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر فيلادلفيا الدستوري المنعقد سنة 1789 تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية[2].

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية، وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك،

---

[1] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (مصر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002)، ص52.

[2] Maxime Le Flore, **la politique étrangère américaine**, France, presses universitaire de France, 1er édition 2004, p 07.

ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية وذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها، حيث كان لكل مرحلة ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، وسنتناول هذه المراحل كما يلي:

1) الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى):

يمكن أن نطلق على هذه الفترة مرحلة بناء القوة الأمريكية، حيث تفطن القادة الأمريكيين، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي بهذه الدول، وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس الأمريكي جورج واشنطن في خطبة الوداع سنة 1796 عندما وصف الانعزالية بأنها: "أكبر قادة للتعامل مع الأمم الخارجية" لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك[1].

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد جورج واشنطن وتأكد ذلك مع الرئيس جيمس مونرو في 02 ديسمبر 1828 عندما رفع شعار "أمريكا للأمريكيين" الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى[2].

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي وقتها الاقتصادية بحيث شكل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول والمجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وهو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم التي تحدد الدور الأمر تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى[3].

2) الخروج من العزلة والانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربيين العالميتين):

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة إلا أن وزنها العالمي وقدراتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص52.

[2] Maxime Le folre, Op, Cit, P8-9

[3] Op, Cit, P10.

ومن ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها[1].

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها وكان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف غير أنه وبعد انتخابه في نهاية 1916 اقترح وودرو ويلسون وساطته من أجل سلام بدون نصر، وكان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة والتدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، ومن جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية أهمها: الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظم دولي...، وذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلنت عنها قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1918[2].

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي وتمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى 45%، وارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى 44.2% في الفترة من 1926 إلى 1929، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات[3].

ومع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، ورفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة، كمعاهدات الصلح، أو عصبة الأمم، واستمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم

---

[1] مصطفى صايح، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، التركيز على إدارة جورج ولكربوش 2000-2008**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص43.

[*] **فكرة المصير المحتوم** تعني: الدور الحتمي المسند الو-م-أ من اجل تطوير وترقية قيم الحرية والعدالة ونشرها قدر الإمكان والدفاع عنها ضد كل استبداد، وهي فكرة دينية حضارية في الس الخ الأ، للتوسع أكثر أنظر: مصطفى صايح، المرجع السابق، ص ص 41-43.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص272.

[3] المرجع السابق، ص ص 311-312.

تتدخل في الحرب بشكل مباشر ولم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة بيرل هاربر التي ضمنت الولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على البيانات بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفعة الحرب لصالح بريطانيا والدول المتحالفة، وبالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية[1].

3) السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة):

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، والاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل وهو مصطلح القوى الكبرى كتعبير عن طبيعة القوة الدولية في هذه المرحلة، وقد شكلت هاتين القوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة[2].

ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي وصارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية ف تفجيري هيروشيما وناكازاكي، وبدأت تظهر النزعة العالمية في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة وذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا على ذلك وجاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها الرئيس هاري ترومان في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الإيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بمبدأ ترومان[3].

وقد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد سياسة الاحتواء التي تهدف إلى الوقوف أمام المد الشيوعي، وقد عبر عن ذلك جورج كينان عام 1947 بقوله: "المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعة السوفييتية، ويكون ذلك بحذر وصرامة".

وكان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية ف جوان 1947 والذي كان موجها بالنصوص إلى دول غرب أوروبا بالمجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن فجر

---

[1] المرجع السابق، ص 313.

[2] المرجع السابق، ص459.

[3] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة النظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل،(القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الاولى،1997)، ص ص 158- 170.

الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في عام 1949، وانتقل الحكم ف الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950 التي دخلت فيها الصين لصالح الشيوعية فقد بدأ أن تصور الرئيس ترومان عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية وعقلانية وكرد فعل على ذلك واستمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة بما يقارب عشرين سنة في الفيتنام وخرجت منها مهزومة عام 1975، كما عرفتن الفترة (1961-1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع جون كندي (1961-1963) وخلفه ليدون جونسون (1963-1969) وقد ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة واستمرار التدخل الأمريكي الذين يرغبون في السلام، وفي الفترة (1969-1975) استخدمت إدارة الجمهوري ريتشارد نيكسون سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء غير أن استمرار السوفييت في بناء قوتهم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين[1].

بعد استقالة هذا الأخير على اثر ما عرف بفضيحة الـ: ووتر غايت تولى جيرالد فورد الرئاسة الأمريكية وثم تعيين هنري كسينجر على رأس الدبلوماسية الأمريكية وبعدها وصل الديمقراطي جيمي كارتر (1977-1981) إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد بـ: مبدأ كارتر 1979 والذي جاء فيه:

"تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفيتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية...، وستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة".

وفي آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رولاند ريغان في الفترة (1981-1989) بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكية بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، ورغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، كما يذهب إلى ذلك جورج كينان وغيره.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي: الرئيس الجمهوري جورج وش (1989-1993)، ثم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (1993-2001) ثم الرئيس جورج وولكربوش

[1] مصطفى صايح، مرجع سابق، ص ص 48-51.

(2001-2008)، ثم عودة الديمقراطيين مع باراك أوباما في 2009، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبر عنه كروائمر وهو أحد المحافظين الجدد بقوله:

"إنه انعطاف حاسم ف التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه"[1].

- **المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية**

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية والخارجية والجهات الرسمية والجهاد غير الرسمية، والتي لها دور وتأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها وتمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقبلية في النسق العام للسياسة الخارجية، وسنحاول تقديم هذه المتغيرات المستقبلية تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

1. المحددات الدستورية (البنى الرسمية):

وتتمثل في السلطتين التشريعية (الكونغرس) والتنفيذية (الرئيس كمؤسسة) وهما الجهتين اللتان خولها الدستور الأمريكي مهم رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فها السياسة الخارجية، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية؟

من الناحية الدستورية نجد أن الإطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، وذلك من خلال ما جاء في القسم الثاني من المادة الأولى بصفة عامة ومطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس، وكذلك نص الدستور في نفس المادة على أن الكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب والتفويض برد الاعتداء وإقرار الميزانية العامة للدولة، كما قيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين، ومع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يله الكونغرس على السلطة التنفيذية وحسب[2].

---

[1] هادي قيسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظية الجديدة**،(بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2008) ، ص25.

[2] **وثيقة الدستور الأمريكي**، المادة الأولى، القسم الثاني.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد أن للرئيس دورا مهما وحاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة[1].

فمن حيث الاعتبارات الدستورية يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة والمرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية وللتجاوب مع المتغيرات الداخلية والدولية[2].

وكثيرا ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صراعات وأزمات بين الرئيس والكونغرس، لعل أبرزها الحرب الكورية (1950-1953) وحرب فيتنام (1957-1975)، حيث لم تكن معلنة من طرف الكونغرس المخول بإعلان الحرب بل حدثت نتيجة توسع سلطة الرئيس[3].

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة والخبرة المتميزة في شتى المجالات، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية، أولها الرئيس وهو عقدة القرار، ووزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي، ومجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والإستخباراتية، ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس واشنطن خاصة في أوقات الأزمات، فكانت الممارسة المستمرة والمتكررة لإدارة السياسة الخارجية سببا في تقوية سلطة الرئيس وتدعيمها في هذا المجال.

(*)نشير هنا إلى أنه لم يرد لفظ "السياسة الخارجية" في نص وثيقة الدستور الأمريكي الأصلي مطلقا، ولا حتى في التعديلات الـ(27) التي مرت عليه، وإنما نجد ألفاظا عامة كلفظ "السلطات"، أو بعض الألفاظ والعبارات التي تدل على السياسة الخارجية كعبارة "إعلان الحرب" أو ما شابهها، وهذه إحدى مظاهر المرونة في الدستور الأمريكي.

[1]نفس المصدر، المادة الثانية، القسم الثاني.

[2]نفس المصدر، المادة الثانية، القسم الثاني والقسم الثالث.

[3]نانيس مصطفى خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997، ص80.

وهكذا ترى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس والرئيس، وخاصة فما تعلق بالسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازنة والتي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر، وذلك حسب طبيعة العلاقات والمصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات والجهات التي تعمل لصالحها[1].

2. المحددات الداخلية غير الرسمية:

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية ويتبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى الغير الرسمية بصفة خاصة، وتختلف التسميات التي تطلق على مصطلح الجماهير كتعبير عن (الرأي العام، جماعات الضغط والمصالح...) وأحيانا نجد عبارة (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب والانتخابات) ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام فنلاحظ أن هذا الجانب من جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة وعدم الوضوح من الناحية المفاهمية، مما يستدعي منا تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينا معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى المجتمعة في المسرح السياسي الأمريكي، وذلك بما يناسب الإطار العام لموضوع الدراسة[2].

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية وهي:

أ. جماعات المصالح.

ب. وسائل الإعلام.

ج. الرأي العام الأمريكي[3].

أ. جماعات المصالح:

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض

---

[1] هادي قيسيس، مرجع سابق، ص11.

[2] هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، جوان 1986)، ص 102.

[3] المرجع السابق، ص102.

مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات، والمقصود بهذه الجماعات هنا، هي تلك التي لها علاقة وبعد تفسيري بموضوع الدراسة. [1]

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسة الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، وبينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها. [2]

ومن أبرز هذه الجماعات، كما أشرنا، الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي والغير رسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى اتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، ولصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط. [3]

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب والتي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل والولايات المتحدة، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد وأقل تنظما.

ب. وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالية القريبة والسريعة للاتصال بين الجماهير والسابقة خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء والنواب أنفسهم ويلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة والجمهور ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكون رأيا عاما، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام سواء على المستوى المحلي أو العالمي[4].

---

[1] فواز جرجس، **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000)، ص91.

[2] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص104.

[3] نانيس مصطفى خليل، مرجع سابق، ص83.

[4] هادي قيسيس، مرجع سابق، ص09.

وتتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة وخصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة ووترف غايت خير مثال على ذلك.

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون وبشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية وإضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب[1].

فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على العلام كسلاح قوي، لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاستغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياستها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويكون رأيا مضادا لتوجهاتها[2].

ج. الرأي العام:

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعنى الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي تميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين والثانية أنه مجتمع متنوع، مما أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فرديا يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها إلى وضعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير ومتعلق بأزمات دولية خاصة، وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسة الخارجية بقيت منخفضة نسبيا فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى.

وتشير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من جهة

---

[1] فواز جرجس، مرجع سابق، ص129.

[2] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص126.

أخرى، ويبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشر يلعبه الرأي العام ويتمثل في استطلاعات الرأي العام حول بعض القضايا، وأهم منه المشاركة في الانتخابات وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض وعن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن تنفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تقر منها ظروف وجودها ووظائفها المختلفة[1].

ومن الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية وهناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية وغير الرسمية وهي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفق حولها وتعتبرها من القيم الأساسية في ممارستها، وتتضمن ثلاثة مبادئ:

1. بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
2. عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
3. عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي والاجتماعي.

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية وغير رسمية مثل: الكونغرس الذي يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس ووزارة الخارجية والبنتاغون ومجلس الأمن القومي ومؤسسات الرأي والفكر التابعة للبيت الأبيض والأفراد والمنظمات ووسائل الإعلام والجماهير، كل حسب موقعه ودرجة تأثيره وطبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها.

3. محددات البيئة الخارجية:

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد والتغير المستمر وعدم الوضوح، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها والتعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها، وعموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي يكون لها دور وتأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.

---

[1] آسيا الميهي، **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، عدد 127، جانفي 1997، ص86.

فالنظام الدولي والإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات والقيم السائدة فيه والفواعل التي تتحرك ضمنه، وكذا سلوكيات مختلف الوحدات المشكلة له، يشكل جانبا ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية.

فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار، تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة وعقلانية لدى صانع القرار وفي مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا و الأهداف الإستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية وذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي وغير الرسمي، ويصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي والجماهيري ومن ثم تمرير سياساتهم وتوجهاتهم الخارجية، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

ومن جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار خاصة في حالات الاستقرار الدولي والإقليمي، وهنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية، ويقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية وغير الرسمية، وتعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثلا مناسبا على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي وزالت بذلك التبريرات الإيديولوجية والإستراتيجية وزاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية. [1]

– المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

رغم تعاقب الحكومات وتداول التيارين الجمهوري والديمقراطي على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاتفاق يبقى واضحا حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والتي نجده في النقاط الأساسية التالية:

[1] عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، (الأردن، دار الشروق للنشر 2009)، ص70.

- **أولا: ضمان الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام العالمي:**

واستخدام الوسائل الممكنة لضمان استمرار هذه الهيمنة، وذلك من خلال إقامة اقتصاد قوي، وقوة عسكرية قادرة على حماية المصالح الأمريكية في كل العالم، وامتلاك التكنولوجيا، والسيطرة على الأسواق وتوسيع دائرة الحلفاء والأصدقاء[1].

- **ثانيا: ضمان التفوق الاقتصادي العالمي:**

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال بناء اقتصاد قوي، وتعزيز سيطرة الشركات العالمية على مصادر الطاقة الحيوية (الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، بحر القزوين) وذلك لضمان تدفق إمدادات النفط إليها وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس كلينتون السيد كريستوفر (Kristofer) "علينا أن نعزز امن أمريكا الاقتصادي، بنفس الطاقة التي خصصناها للحرب الباردة... وعلى الرغم من مصاعبنا الاقتصادية، فنحن مازلنا أعظم دولة تجارية في العالم وأكبر سوق فيه وأبرز البلدان المصدرة فيه".

ولهذا علينا استخدام كل الأدوات المتوفرة لدينا، بما فيها اتفاقية جديدة للتجارة والتعريفات الجمركية واتفاقية مصالح الشركات والعمال الأمريكيين.

لكن تكريس التفوق الأمريكي في المجال الاقتصادي كأحد أهم الأهداف في السياسة الخارجية الأمريكية لا يكفي على الرغم من أهميته القصوى، لتكريس زعامتها العالمية وهو ما يقتضي أيضا تعزيز التفوق العسكري والاستراتيجي[2].

- **ثالثا: تكريس التفوق العسكري والاستراتيجي:**

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على تفوقها العسكري وضمان قوة واستمرارية انتشارها الاستراتيجي وذلك عن طريق توظيف كل ما أفرزته التكنولوجيا في المجال العسكري والعمل على بناء دفاع قوي وتكيف أو إعادة هيكلة القوات الأمريكية، وتجديد التحالفات مع مختلف القوى الديمقراطية، لكي تصبح مستعدة للتعامل مع كل التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية تحليلية**،(الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص56.

[2] سمير صارم، **النفط العربي في الاستراتيجيات الأمريكية**، مجلة الفكر السياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد المزدوج 18- 19، 2003، ص9.

- **رابعا: نشر القيم الديمقراطية والليبرالية في العالم:**

إذا كانت الإدارات الأمريكية تسعى لرفع اهتمام الأمن الاقتصادي الأمريكي، وتكريس القوة العسكرية وتعزيز انتشارها الإستراتيجي، فإنها تحرص أيضا على توسيع ونشر الليبرالية الأمريكية وقيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان العربية، كهدف من أهداف سياستها الخارجية[1].

- **خامسا: ضمان امن إسرائيل**

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان أمن إسرائيل في كافة أبعاده المختلفة من المخاطر الخارجية، والمحافظة على بقائها كقوة إقليمية مهيمنة في المنطقة بالعمل على منع أي دولة معادية لها من امتلاك الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط[2].

---

[1] موني عليلي، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص29.

[2] ظاهر الياسري، مرجع سابق، ص57.

- **المبحث الثاني: بعض النظريات المفسرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:**

إن التنظير في السياسة الخارجية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة، إذ كان يعبر عنها بشكل أو بآخر في كثير من الكتب والوثائق وحتى الأساطير، فقد عالج "ميكافيلي" Mècavhelli السياسة الخارجية من زاوية صانع القرار وقدرته على اتخاذ القرارات العقلانية في توحيد ايطاليا ولكن ما عاب على هذه الكتابات أنها غير منهجية ومبعثرة ويصعب متابعتها، أما في الوقت الراهن فيسهل تحليلها وتفسيرها وفقا للنظريات التالية:

- **المطلب الأول: الواقعية الجديدة "New Réalisme ":**

لقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال "ريمون آرون" كمفكر في الواقعية الكلاسيكية أو "كنيث والتز" أب الواقعية الجديدة لكن سيتم التركيز أكثر شيء على أفكار وأعمال الواقعيين الجدد[1].

إن سمة الواقعية الجديدة أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي عن الشرعية الدولية، مما جعل من الفواعل الدولية وعلى رأسها الدول تعتمد في الكثير من الحالات على ذلك لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهته الدول، وسمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقعيين هو الذي جعل من علاقات القوة الخالصة هـ ميزة العلاقة بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي، ومنطلق أساسي لفكر الواقعيين والواقعيين الجدد في تحليل السياسة الخارجية للدول، وتعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية "القوة- المصلحة" في تفسيرها للعلاقات الدولية، فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة، كما أنها رفضت تماما اعتماد سياسة خارجية أخلاقية واعتبرته نوعا من الاستسلام للأقدار وقد ظهر هذا التيار على يد "كراسنر وولت" وغيرهم...، حيث سيطرت على عالم الدراسات العلمية خاصة في الولايات المتحدة[2].

وحسب النيوو واقعيين للدول نفس الأهداف ولكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، وتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي ويزيد من احتمال النزاع، فـ"والتز" رأى أن نظام ثنائي

---

[1] رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ،رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص54.

[2] فريد زكرياء، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، تر: رضا خليفة،(القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1999،1)، ص211.

القطبية كان أكثر استقرارا من نظام متعدد الأقطاب حيث عمل نظام توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى استقرار الأوضاع وتجنب حرب عالمية[1].

وقد ظهر داخل الواقعية الجديدة تياران وهما: الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون حيث تعتبر كل من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم يختلفان في انجاز هذا الأمن[2].

1) **الواقعية الدفاعية:** تعتقد أن الدول لا تهتم بتحقيق النفوذ والتأثير بقدر ما تهتم بالاستقلال الخارجي لسلوك الدولة، بحيث أن الدولة تضع خيارات سياستها الخارجية اعتمادا على أسوء السيناريوهات الممكنة وذلك عن طريق خطر أكيد يهددها، وهذا ما يؤدي إلى البحث على المزيد من القوة لتحقيق الاستقلال في سلوكها الخارجي وبالتالي لتحقيق أمنها.

2) **الواقعية الهجومية:** تعتمد على وجود تهديد دائم لأمنها، وبالتالي فإنه من المنطق أو من العقلانية أن تتنازل الدولة عن جزء من استقلالها في سلوكها الخارجي لصالح التأثير، وبالتالي السيطرة على بقية الفواعل الدولية، ويطبق "ميرشايمر" وهو من أهم رواد الواقعية الهجومية أن المكاسب النسبية أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياستهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين[3].

أما بالنسبة لتوازن القوى الذي يركز عليه مورغانتو في الواقعية الكلاسيكية حاول والتز إدخال مصطلح جديد سماه "توازن التهديد" وهذا ما استعمله بعض القادة والمفكرين الأمريكيين وما روجوا له خاصة فيما يخص القدرات النووية الإيرانية[4].

وقد ظهر أيضا في هذه النظرية (الواقعية الجديدة) تيار جديد إلى جانب الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية سمي بتيار الهيمنة الذي يرى أن استقرار النظام يعتمد على حالة الهيمنة مدعمة اقتصاديا وتكنولوجيا

---

[1] كريستوف كوكر، **الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة في كارن آي سميت، ومرغريت لاية، الأخلاق والسياسة الخارجية**، تر: فاضل جنكر،(الرياض، مكتبة العبيكان، 2005)، ص9.

[2] فريد زكريا، مرجع سابق، ص15.

[3] Steveul Lony, «**Coutpararymainstreavapproches :New-realism and new liberalism in jhon baylis and stive smith the glovalisation of world politics an introduction to international relations, third edition oxford », Oxford,** university press, 2005, p211.

[4] Daniel Deudney and G.jhoni Kenherry, « **Realism**, **structural lineralisme, and the western order** » in : ethan B.Resptien and Michael Mastanduna, upiolar politics realism and stetestranies after the cold war (new york, colombia university) 1999, p118.

وسياسيا وخاصة عسكريا وهذا التيار يدعم الهيمنة الأمريكية حيث يرى أن الهيمنة الأمريكية وانتشارها عالميا وسيطرة قوتها يسمح ببقاء النظام الغربي واستمراره والمحافظة على استقرار المؤسسات السياسية عالميا وسيطرة قوتها يسمح ببقاء النظام الغربي واستمراره والمحافظة على استقرار المؤسسات السياسية.

- **المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة "New Libéralisme":**

الليبرالية عموما هي عبارة عن توجه فكري يهتم بضمان وترقية حقوق وحرية الأفراد في العلاقات الدولية، وتعتبر الليبرالية توجه سياسي اقتصادي إيديولوجي يهتم بترقية الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد في النظام الدولي وتعود جذورها إلى القرن 16 والقرن 17 على يد "جون لوج" و"ايمانويل كانط"، ولكن الليبرالية كتوجه نظري لم يكن قويا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تنقسم الليبرالية إلى الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة[1].

يعتبر الرئيس الأمريكي "ويدرو ويلسون" أحد أهم المساهمين في هذه النظرية من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في 8 جانفي 1918، مما جاء فيه: "يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير، يجب تأسيس عصبة الأمم لتقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة...ظهرت الليبرالية الجديدة في 1973 على خلق أزمة ارتفاع أسعار البترول حيث سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لخلق التعاون وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل من خلال التركيز على المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على إيجاد حلول للمشاكل ويضع "دافيد بالدوين" نوعين من الليبرالية:

01- **الليبرالية النفعية:** تعطي الأولوية للنظام الداخلي والعوامل المؤثرة فيه ولا تركز على السلوك الخارجي للدول[2].

---

[1] نورتون فريش، ريتشارد ستيفر، **الفكر السياسي الأمريكي**، ترجمة: هشام عبد الله،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص250.

[2] الطيب بوعزة، **في سياق التاريخي لنشأة الليبرالية**، تاريخ تنزيل المقال، 2010/05/22، تاريخ الزيارة: (2018/02/14):

http : //Www.aljizeera.net/nr/exves/ebf9a651-817b-404d-b527.htm.

02- **الليبرالية المؤسساتية والتجارية:** الاعتماد المتبادل، تقوم هذه الليبرالية بعلاقة النظام الدولي بالسلوك الخارجي، فهو يركز على النظام الدولي بتركيبته وبنيته الجديدة المتمثلة في المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على وضع أسس جديدة لتحقيق الأمن الدولي وذلك بتوجيه سياسات الدول الخارجية.

حيث يعتبر الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول القضايا الجديدة مثل الإرهاب الدولي والمخدرات، تعتبر المدخل الرئيسي للنيوليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، أي عالم القطبية الأحادية المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب النيو ليبرالية أن الدول تسعى إلى تحقيق مكاسبها في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون عكس النيو واقعية، فالنيوو ليبرالية لا تهتم بتوزيع القوة بقدر اهتمامها بالمؤسسة على المستوى الدولي، كما يرو دعاة هذه النظرية أن الحماية والهيمنة الأمريكية ستقلص من الصراعات الإقليمية وتساعد على تحقيق الأمن والسلام الدوليين من خلال تعزيز فرص السلام الديمقراطي، كما ذهب "فوكوياما" أن السبيل الوحيد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق استراتيجياتها هو إعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة وليس بالقوة العسكرية[1].

كما ذهب غراهام أليسون" و"روبرت كيوهان" إلى انتقاد القوة الاستباقية الموجودة في مذهب "بوش الإبن" الذين رأو أن الحرب على العراق كما يجب أن تكون تحت الشرعية الدولية التي تم العمل بموجبها في حرب الخليج الثانية 1990 بالإضافة إلى دعمهم للتعاون المتعدد الأطراف.

– المطلب الثالث: النظرية البنائية Constructirisme

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن العشرين، وبرزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة لاعتمادها على متغيرات في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول، حيث يعتبر "نيكولاس أنوف" أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989.

قامت البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة وتحليل السياسة الخارجية لذلك فهي تعتقد أن الهوية والأفكار غير ثابتة وقابلة للتحول والتغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة وقد عرف "نيكولاس أنوف" البنائية بأنها منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها وهي إطار نظري سعى إلى تقديم عام

---

[1] Steveul Lony, Op-Cit, P213.

لما يفعله الناس، أما "ألكسندر واند" فقد عرفها كما يلي: "أن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي وتتمتع بالسمات التالية[1]:

1. الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل.
2. الهيكل المميز للنظام الدولي بين تفاعل أكثر من عنصر.
3. يتم بناء الوحدات الدولية والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي.

وحسب "ديفيد كمبل" وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية فالزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم شرعية أفعالهم وقراراتهم[2].

ومن خلال التعريفات السابقة اتضح أن البنائية تنطلق وتركز اهتمامها بالعنصر البشري كأساس داخل إطار العلاقات الاجتماعية، وبعدما سميت البنائية (الوكلاء) هم ممثلوا المصالح والرغبات الاجتماعية بالإضافة إلى المعايير كالأخلاق والأفكار والثقافة والهوية فهي نظرية اجتماعية للسياسة الخارجية، أو ما يسميه بعض الباحثين بمجتمعه العلاقات الدولية. [3]

وبإسقاط أفكار البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية فإن "ستيفن كراسنر" يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من أنها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة ويؤكد "آرنست ماي" على أهمية الثقافة والهوية في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا "من نحن".[4]

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم وهذا ما أكده جوزيف ناي" على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية) القوة الناعمة تكمن في القدرة على جلب الإتباع والتقليد التي تعتبر أكثر إقناعا من الحاجة قال "جوزيف ناي" أن الهدف هو جعل الآخرين يفعلون ما أريده أنا دون إرغام أو فكرية من حيث الهام الآخرين والتأثير عليهم وهي المعايير التي تدافع

---

[1] Daniel Dendney And G.Jhon Ikenherry, Op-Cit, P19.

[2] إبراهيم درويش، **قراءة في كتاب: أمريكا في مفترق الطرق الديمقراطية والسلطة وارت المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما**، تاريخ تنزيل المقال: 2008/07/05، تاريخ الزيارة: (2018/02/14)، http : //Www.Oral national.com/ index.php ? Option.com 67 htm//

[3] جهاد مكودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**،(القاهرة، دار الهدى، 2003)، ص160.

[4] Alexe Macleod, **isabelle Masson et Dovidmorin, identité national sécurité et la théorisées relations internationales**, revue étude et nationales, volumes 35, n1 (mars 2004), p p 17-21.

عنها الدولة في الخارج كحقوق الإنسان والديمقراطية[1]، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلومات وظهر دور البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر وضوحا عند "كريسبراون" عند قوله: "أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل اتجاه ذلك وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير بخدمة المصالح الخاصة...

وجهت للبنائية انتقادات أهمها:

- إنها لم توضح كيف تبنى الهوية وتتراجع ويعتبر "ميرشايمر" من أبرز الناقدين.
- انتقدت من جانب عدم الانسجام في الأفكار، وهذا ما يؤكده "كينت والتر" حيث يرى أن البنائية جاءت على أساس جمع الأفكار وانتقادها من دون إقصاء، وهذا ما جعلها تقع في فخ فوضى الأفكار. [2]

---

[1] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ**، تر: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل،(القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، ص40.

[2] Chris Brown**, The normative From work of Post cold war international relationss**, From polorisation to globalisation in world politics conford black well publisher, 2002, p151.

- **المبحث الثالث: دور البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية:**

يعتبر البعد الاقتصادي من العوامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية حيث يؤثر على نوع الثروات والموارد الطبيعية التي تحظى الدولة بتوفيرها في إقليمها بالإيجاب والسلب على سياستها الخارجية، كما شكل البعد الاقتصادي ركنا أساسيا في منهج التفكير السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة لضمان تثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم[1].

- **المطلب الأول: أهمية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية:**

يعد النفط إضافة إلى أهميته كمصدر من مصادر الطاقة، هو وسيلة من وسائل المضاربات في النظام الاقتصادي العالمي، حيث باتت السيطرة على النفط العالمي من قبل أصحاب النظام العالمي الجديد ضرورة ملحة لدعم اقتصادها، وبلغت الرغبة في النفط إلى أن أصبح سلعة إستراتيجية لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصل إلى درجة عالمية من التصنيع للاستمرار من دونه[2].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له في العالم فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل مركز الصدارة في صناعة النفط العالمية ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها التكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة من جهة، وضخامة شركاتها النفطية من جهة أخرى، وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية أغلب الأحيان إلى التهديدات سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر من أجل استمرار سيطرتها على الاحتياطات العالمية ووسائل نقل النفط وتكريره، كما وتفرض سياسة خفض أسعاره ويعتبر النفط من الموارد المهمة التي تساهم في دعم الاقتصاد الأمريكي[3].

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيسي لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم بالنفط، ولكن سرعان ما فقدت هذا الوضع نتيجة تزايد حاجة أمريكا إلى النفط المستخدم لضمان سير مجتمعها الصناعي وعجلة اقتصادها، ومع تراجع معدلات الإنتاج، وتصاعد حجم الاستهلاك، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل أساسي على مستوردات النفط من الخارج رغم السياسات التي تبنتها الإدارات

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتب العربي، 1985)، ص172.

[2] ناصر محمد الزامل، **لماذا يبكرهوننا**، (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004)، ص ص 262- 263.

[3] Klara, Michel, T, Resource Wars, **the New land scopet of Global coglict metropolitan Books,** New -2 York 2007 P,27.

الأمريكية المتعاقبة للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ولكن دون جدوى، فبدأ الاحتياطي الأمريكي يتناقص باستمرار، فبعد أن كان هذا الاحتياطي يمثل 50% من مجموع احتياطي العالم من النفط عام 1935،[1] أخذت تنخفض هذه النسبة تدريجيا حتى وصلت إلى 40% عام 1944 و21% عام 1954 و9% عام 1967 و3.4% عام 1982 من مجمل احتياطيي النفط العالمي هذا النقص في الاحتياطي يشير إلى وجود خلل ما بالاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد في كل مرحلة من مراحله على عامل النفط، ولا يستطيع المواجهة دون توافره[2].

هذا بالإضافة إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري النفطي الأمريكي من 43.7 مليار دولار إلى 60.1% مليار دولار عام 1999، بنسبة ارتفاع بلغت نحو 37.55% ثم بلغ هذا العجز نحو 75.9 مليار دولار خلال تسعة أشهر الأولى من عام 2001، وارتفاع الاستهلاك الأمريكي المحلي للنفط حيث سجل معدل استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية 19.15 عام 2010 وحقق معدل نمو الاستهلاك المحلي النفطي لما بين عامي 2009-2010 بنسبة 2% وبذلك تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستهلاك المحلي للنفط.

والجدول رقم (01) يوضح بيانات الاستهلاك المحلي للنفط، ويمكن القول إجمالا أن الاقتصاد الأمريكي المتقدم، والذي يسهم بحصص هي الأكبر لأي دولة في الناتج العالمي والتجارة الدولية، ويمسك بزمام القيادة التكنولوجية عالميا، كان يمر بمرحلة تباطؤ وتدهور المؤشرات المعبرة عن أدائه.

جدول رقم (01): بيانات الاستهلاك المحلي للنفط لعام 2010 لبعض دول العالم.

الدولة	الاستهلاك المحلي 2010	معدل النمو في الاستهلاك 2009-2011	الترتيب العالمي	
الولايات المتحدة الأمريكية	19.15	2	1	1
الصين	9.6	1.51	3	2
اليابان	4.45	1.5	2	3

[1] مازن الجندلي، **العطش إلى النفط**،(بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006)، ص ص 17- 21.

[2] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية**، الكويت، سلسلة علم المعرفة رقم 52 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980، ص38.

الهند	3.39	2.9	6	4
السعودية	2.81	7.1	14	6
البرازيل	2.6	9.3	8	7
ألمانيا	2.44	1.1	4	8
كوريا الجنوبية	2.38	2.5	7	9

المصدر: Bp Statistical Review Of world Energy 2001

يلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية حيث تقوم الدول برسم سياساتها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية ترسم سياستها الدولية بما يعزز من مكانتها العالمية، وتحفظ لها دور الريادة في العالم بحيث تحافظ على بقائها في موقع القطبية الأحادية، مهيمنة بذلك على السياسة والاقتصاد العالمي[1].

فإن السياسة الخارجية الأمريكية لا تنفصل عن مصالح النخبة الحاكمة، فالطبعة الرأسمالية التي تسيطر على آليات صنع القرار تسعى إلى توطيد مصالحها، وتعزيز قدراتها داخل وخارج الولايات المتحدة، لكن هذه السياسة قد تلجأ إلى العنف من أجل تحقيق مصالحها حيث كان هذا موجودا قبل الحرب الباردة، وخلالها وبعدها، وأغلب الرؤساء الأمريكيين قادوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب عدوانية، أو مؤامرات انقلابية في بلدان العالم النامية وكان الغرض منها سواء في أمريكا اللاتينية أو آسيا أو إفريقيا خلق المناخ الاقتصادي والسياسي والقانوني لعمل شركاتها الكبرى، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وجدت الفرصة كي تعجل في فتح أسواق العالم أمام شركاتها الكبرى ولذلك بدأت حكومة "كلينتون" بعد أن زالت قيود الحرب الباردة على القيام بدور التاجر المروج للشركات الكبرى.

إن العامل الاقتصادي وخاصة النفط يلعب الدور الكبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت علاقاتها على سبيل المثال بالشرق الأوسط عن طريق البترول[2].

وفي بدايات القرن العشرين وجهت الحكومات الغربية لشركاتها النفطية العالمية استثماراتها إلى دول منطقة الشرق الأوسط بهدف السيطرة على صناعتها النفطية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى

---

[1] **السياسات الأمريكية ورهان العاجز:**
http ://Www.Palestine.info.com/Arabic/analysise/2001/26-9-1.htm.

[2] لطفي حاتم، **السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية:**
http://Al-anas.com/Article/Lhatem/240/1.htm.

القيام بعمليات سرية وغير سرية لمواجهة المصالح البريطانية وكنتيجة لتلك السياسات نجحت الشركات النفطية الأمريكية في نسبة سيطرتها على احتياطات نفط الشرق الأوسط من 10% إلى ما يقارب 60% خلال فترة 1940-1967 مقابل تناقص نسبة سيطرة الشركات النفطية البريطانية من 72% إلى 30%.[1]

وعن طريق النفط توطدت العلاقة بين قوى نفوذ رجال البترول في الولايات المتحدة إلى درجة مكنتهم من تقديم المساعدات الهائلة للمرشحين لرئاسة الجمهورية بما حقق لهم الفوز وكان نجاح ايزنهاور عام 1949 أكبر دليل على ثورة أقطاب البترول الذين تعهدوه بالرعاة منذ عام 1949، ولقد قام ايزنهاور عند تشكيله للوزارة بادخال سبعة من كبار أصحاب الملايين والبترول في وزارته أمثل: "ييوجين هولمان" رئيس شركة "امو وولتر"، "هالونان" رئيس "ناشيونال"، "بتروليم كاونسل"، "روبرت أندرسون" الذي كان رئيس لشركة "ميدكولنست اويل ودولي سارب وهو من كبار رجال البترول في هيوسان بولاية تكساس، "وليام التون جوتر" و"جورج ألن" مستشار خاص لإيزنهاور وهو صاحب مشروعات إنتاج البترول من اليمن، وإن للبترول وصناعته تأثير كبير على البيت الأبيض، حيث كان للنفط دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمؤامرات الانقلابات التي تعرضت لها سوريا من أجل الحصول على موافقتها على مرور خط أنابيب التابلاين القادم من السعودية عبر أراضيها.

- **المطلب الثاني: الشركات الإقتصادية الأمريكية ودورها في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية:**

تمثل الشركات أحد العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي، وبعد الحرب العالمية الثانية تزايد عددها في ظل عصر العولمة بدأت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات تعمل على تكييف مختلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في العالم، غير أن الشركات الاقتصادية الكبرى، وشركات السلاح، ولو في المال أثبتت قدرتها الفعلية على صناعة القرار الأمريكي، والتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، مؤكدة بأن فريق البيت الأبيض هم مجرد أدوات تستغلها هذه الشركات لتمرير القوانين، والقرارات التي تصب في مصلحتها[2].

- **أولا: الشركات النفطية ودورها في رسم السياسة الخارجية**

تلعب الشركات النفطية الأمريكية دورا كبيرا في تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي، وصفه الاقتصادي الأمريكي الشهير "كينيث جاليرابيت" بأن مبيعات خمس شركات أمريكية وهي (جنرال موتوروز، بوول مارت

---

[1] **السياسة الخارجية مرآة لمصالح النخبة الحاكمة:**
Www.ahewar.org/devat/show.art.aspraid-311313.

[2] **السياسة في خدمة المصالح الإستراتيجية النفطية:**
http : //alarabalyawm.net/ ?p-187721.

واكسون مويل، وفورد، وديملر كرايسلر) تتجاوز الناتج القومي لـ182 دولة في العالم، وإن دخل شركة "موتوروز" أكبر من اقتصاد الدانمرك، ومن بين الشركات النفطية الخمسة الكبرى في العالم توجد ثلاث شركات "شيفرون"، و"إيكسون"، و"إيكو" إضافة إلى أول بئر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح يتحكم في هيكل الاقتصاد الأمريكي[1].

كما تقوم الشركات النفطية بالتدخل في دول خارجية، وذلك عن طريق تمويل انقلابات عسكرية لحماية مصالحها ضد حكومات لا تشجع الاستثمار الأجنبي، وأطاحت برؤساء دول في فترات السبعينات والثمانينات حيث قامت الشركة الأمريكية "أرامكو ومويل" الأمريكيتان بتدبير انقلاب عسكري لرئيس وزراء الحكومة بعد قرار تأميم النفط والغاز الطبيعي، وإن الوصول إلى النفط عبر الشركات النفطية كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأمريكي خصوصا في ضوء التزايد المتوقع للواردات الأمريكية من النفط، والتي قد تصل إلى 62% من استخدامات الولايات المتحدة عام 2020[2].

لقد لعبت جماعات المصالح النفطية الأمريكية دورا مهما في تسوية الأزمة السودانية، وذلك منذ بدأ السودان في إنتاج النفط، حيث بدأت تتغير سياسات في الولايات المتحدة تجاه الخرطوم بشكل شبه كامل وبدأ هذا الاهتمام يظهر بوضوح منذ إدارة الرئيس "بوش"، ممثلا بإرسال السيناتور "دانفورنت" إلى السودان عام 2001 وكتابة تقرير عن الأوضاع، والذي تضمن إشارات صريحة إلى البترول، ومشكلة اقتسام العائدات وفي ظل تولي "باراك أوباما" السلطة قام بتعيين مبعوثه الخاص "أسكوت جرايش" الذي أسهم في وضع إستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه السودان ومع تدفق إنتاج النفط، وعدم استجابة الشركات الآسيوية والخليجية للضغوط المتواصلة من الإدارة الأمريكية تجاهلت واشنطن الجماعات المسيحية اليمنية المطالبة بوقف متشدد تجاه الحكومة السودانية لصالح كل مستويات السلطة الأمريكية تهدف إلى وضع نهاية للحرب وإيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، والتصالح مع الحكومة السودانية، وذلك تمهيدا لإحلال الاستقرار السياسي في السودان عامة.

مما يحفز شركات النفط الأمريكية على دخول مجال الاستثمار النفطي الواحد هناك.

---

[1] كمال القيسي: **أجهزة صناعة القرار الأمريكي:**

http : //Muntada, Sawtalummah.com.

[2] راندا موسى، **النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي:**

http//www.ahramdigical.org.egiarticles.aspxiseri.

إن استخدام في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الدبلوماسية، والاقتصادية والعسكرية من أجل تامين نفط السودان، وإن ما دفع الولايات المتحدة إلى لعب هذا الدور المهيمن على أجواء المفاوضات لتوقيع اتفاقية السودان كان دعم مصالح الشركات النفطية الأمريكية، بأن تكون لها حصة كبيرة في عمليات استخراج النفط السودان علاوة على المصالح المباشرة للشركات الأمريكية، وصلتها الوثيقة بالإدارة وخصوصا أنها أول من اكتشفت النفط في السودان بكميات كبيرة عن طريق شركة (شيفرون) الأمريكية.

- **ثانيا: علاقة الشركات مع السامة الأمريكيين:**

إن الشركات الأمريكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسامة الأمريكيين، وبالتالي تؤثر في صناعة القرار السياسي بما ينسجم مع مصالحها الاقتصادية، رغم ما قد نجم عن قرارات الغدارة الأمريكية من كوارث إنسانية، وتدمير بلد آمن مثل العراق، المهم فقط تحقيق ما تطمح إليه، إن الشركات الأمريكية الكبرى التي يقف ورائها رجال الدولة الأمريكيين أصحاب القرار الاقتصادي المؤثر في السوق الأمريكية قد حققت أرباحا هائلة من خلال تواجدها في العراق، كما ورد في صحيفة العرب الدولية يوم 2013/08/25 وتحت عنوان فضيحة القرن على أن الفضيحة الجديدة هي عملية تربح عدد من المسؤولين الأمريكيين من نهب وتهريب البترول العراقي والتي قدرت أرباحها بأربعة مليار دولار. [1]

تقول الوثائق التي جمعت من قبل عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي: أن كلا من "دك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي، و"دونالد وامسفيلد" ووزير الدفاع، و"جورج بوش الأب" وغيرهم فقد قاموا بتنظيم عملية سرقة ونهب منظم لبترول العراق عن طريق شركاتهم العاملة في هذا المجال، وإن "بول بريمر" الحاكم الأمريكي يشرف بنفسه على هذه الصفقات وإجراءات نقل البترول العراقي في سرية مطلقة ومن أهم الشركات التي دخلت العراق وتعود ملكيتها أو جزء منها لرجال الدولة الأمريكان هي:

"هالبرتون" الأمريكية للخدمات النفطية التي تخضع لإشراف "ديك تشيلي" الذي دخل في إطار اتحاد مع شركة جديدة أسسها "جورج بوش الأب"، أطلق عليها اسم الخدمات الأمريكية المتحدة للنفط.

"يكتل فروب إنك" ولقد كان "جورج بوش" رئيسا للشركة لفترة امتدت لثمان سنوات قبل أن يصبح "جاك شيهان" كبير نواب الرئيس بشركة "يكتييل" وهو عضو مجلس السياسة الدفاعية، و"دانيال تشاو" وهو الآخر يعمل في المجلس الاستشماري للبنك الأمريكي للتصدير والاستيراد، "كاسبر وايتسير" وزير الدفاع...

---

[1] إسراء البدر، **الشركات الأمريكية في العراق وسلتها برجال الدولة والسياسة الأمريكان:**
http://www.alulcah.net/culcure/0/3803/≠ixzz35jewdqwl.

إن الشركات المتعددة تعمل على تكييف مختلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في العالم منذ الستينات حيث تقوم القوة العسكرية الأمريكية بهدم البنية التحتية للبلاد التي تحتلها ومن ثم تدخل هذه الشركات الأمريكية لتبنيها فتحقق أرباحا كبيرة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي وتجعل عجلته تدور ومن ثم تصبح هذه البلاد المحتلة سوقا جديدا لتصريف منتجات الشركات الأمريكية وقد أكد هذا "جورج الأب" عندما قال: "يجب أن تعتبر أي تحالف مع أي دولة مؤقتا إلا إذا كان هذا التحالف مفيدا لمصالحنا".

لقد أثبتت الشركات الاقتصادية الكبرى قدرتها على التأثير في صناعة القرار الأمريكي وخاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الجدير بالذكر أن معظم الشخصيات السياسية البارزة في عهد "بوش" كانت تحتل مناصب حساسة في شركات النفط وشركات السيارات والسلاح، وإن اللجوء إلى غزو العراق كأحد القرارات الحاسمة الممررة من طرف "اللوبي المالي" بعد إدراكها أن سيطرة الشركات الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى في التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد الولايات المتحدة أو "إسرائيل".

ولقد حققت هذه الشركات الرأسمالية صفقة عقود نفطية تعتبر من أكبر عمليات النهب في التاريخ حيث ستحظى بـ75% من قيمة العقود بينما يبقى 25% فقط لشركاتها في العراق، ولا تستثني الشركات المتعددة الجنسيات من استثماراتها فهي تلجأ إلى تطبيق سياستها الاقتصادية على حساب بؤس الملايين.

"ونمومي كلاين" توضح هذه الظاهرة وذلك عندما حدث الإعصار الذي أطلق عليه في الولايات المتحدة "كاترينا" الذي هاجم المستثمرون، فقرروا بدعم من إدارة الرئيس "بوش" تحويل المنطقة إلى منتجعات سياحية وساهم تأثير العنصر الاقتصادي في صنع القرار الأمريكي بشكل إيجابي أحيانا كتهدئة النزاعات التي بدت مستعصية الحل مثل النزاعات الصينية الأمريكية والهندية الصينية وغيرها، كما عملت الشركات وجماعات المصالح وقوى الضغط بالتأثير على قرار "جورج بوش" حيث تبنى مشروعا تبناه الحزب الجمهوري وجماعات المصالح وهو التخفيض الضريبي الهائل ما بين 1.3-1.7 ترليون دولار، وهو الأمر الذي عارضه "كلينتون" وحذر منه في خطابه الأخير في حملة "أوباما" الانتخابية عام 2008 لأنه سيخدم الطبقة الفذة ويسيطر على الأمريكان. [1]

---

[1] **أجهزة صناعة القرار الأمريكي:**

http://muntada-sawtalummah.com

- **ثالثا: دور الشركات في الانتخابات الأمريكية.**

تلعب الشركات وصناع المال دورا كبيرا في تغطية الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتحاول هذه الشركات انتهاز فرصة تلك الانتخابات للحصول على مكاسب جديدة، وتنفق تلك الشركات ملايين الأدوية بإنفاق 109 مليون دولار لإقرار قانون التأمين الصحي.

تبرعت كل من جماعة كاليفورنيا وجماعة "هارفارد" ومؤسسة "وارثر" الإعلامية وشركة "ميكروسوفت" وشركة "سيتي كروب" بما يقارب مليوني دولار لحملة كيري الانتخابية كما تبرعت كل من شركة "ميلر لينش" و"برايس والرهاوس" ومحطات "مورجان ستانلي" و"جولد مان" و"يولي إس إي جي " لكل من مرشحي السياسة الأمريكية، إلا أن تبرعات تلك الشركات قد انتفع منها الجمهوريون بشكل أكبر وذلك لقدرتهم على اتخاذ القرارات الفعلية والمنجزة والتي تخدم مصالح هذه الشركات، ويرى "تشومسكي" انه من نتائج سيطرة على الحكومة والقطاع الخاص، كما ان للشركات الكبرى الأمريكية في الداخل الامريكي علاقة وطيدة مع وسائل الإعلام وهذه العلاقة تجمعها أيضا مع المؤسسات السياسية والدوائر الحكومية وبالتالي هذه العلاقة تؤدي للعب دور حاسم في إدارة الانتخابات وتحديد نتائجها سلفا.

كما انه أصبح هناك شركات عملاقة متخصصة في مجال السيطرة على الرأي العام والتي تبتكر طرق المقياس الرأي العام وتوجيهه بطرق مؤثرة تجعله يقبل على انتخاب مرشح دون غيره، ولهذه الشركات دورا كبيرا قي التأثير على باقي الجمهور، كما تعتبر السياسة الاقتصادية من الثوابت في السياسة الأمريكية حيث يصفها رؤوس الأموال بالدرجة الأولى، وهم وفق منهج ثابت يشاركون بالتبرعات المالية لصالح الحزبين الجمهوري والديمقراطي لتغطية نفقات معاركها الانتخابية، والسياسة الاقتصادية تميل مرة باتجاه رأسمالية متشددة كما حدث في عهد "رونالد ريغان" و"جورج بوش الأب"، ومن جهة جمهوريين او نحو الوسط كما فعل "بيل كلينتون" وإن الحزبين لم يتمكنا من مواجهة السياسة الاقتصادية والتشكيك بها، إذ أنه ليس من مصلحتها ذلك حيث أن هذه السياسات أوصلت الوضع الاقتصادي الأمريكي إلى وضعه الراهن وهو من مصلحة الطبقات الثرية والمتوسطة ماديا إلى حد كبير. [1]

كما تتميز الانتخابات الرئاسية الأمريكية بأنها الانتخابات الأكثر كلفة في العالم حيث يستخدم المتنافسون في الانتخابات الرئاسية والكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) مبالغ طائلة لتمويل حملاتهم

---

[1] طيب عبد الخالق، **الديمقراطيون والجمهوريون في مرحلة التحديات الانتخابية للرئاسة الأمريكية القادمة:** Moharer.net/moh160/lahib-abdulkhaleg160.htm

الانتخابية، ولقد كانت الانتخابات الأمريكية تنظم وفق القانون الأمريكي وكيفية مراقبة إنفاق أموال التبرعات إلا أن تغيرا طرأ على ذلك بصدور حكم قضائي فتح آفاقا كبيرة للإنفاق السياسي من جانب الشركات الكبرى والمنظمات والاتحادات.

وهو ما عظم دور ما يعرف في الأواسط الأمريكية الصحفية والإعلامية بـ"Superpacs" أو "سوبر باكس" حيث تسمح لها الأحكام القضائية الصادرة بجمع مبالغ غير محددة من الأموال مما جعل الانتخابات لعام 2012 الأكثر كلفة في تاريخ الانتخابات الأمريكية.

إن ظهور "السوبر باكس" والتي هي عبارة عن منظمات تضمنت لجان العمل السياسي وتقوم على جمع التبرعات من الأفراد والمؤسسات التابعة لجماعات مصالح أمريكية معينة ثم تقوم بتوجيه هذه التبرعات لمساندة المرشحين الداعمين لها، ولقد جاءت هذه اللجان للحد من سيطرة المال على الانتخابات الأمريكية وذلك عن طريق توثيق التبرعات المالية للمرشحين السياسيين والحد من بعض أنواع التبرعات وخاصة تبرعات الشركات الكبرى مباشرة للمرشحين، ويسمح قانون تمويل الحملات الانتخابية الأمريكية لهذه اللجان بجمع تبرعات فردية لا تزيد عن 5000 دولار من الشخص الواحد ليؤكد دعمه لمرشح ما، وفي عام 2010 جاء قرار المحكمة العليا القاضي بأن الشركات الكبرى لها نفس حقوق الأشخاص الطبيعيين "وبأنه لا يحق للحكومة تحديد المبالغ التي تستطيع هذه الشركات انفاقها لدعم المرشحين،[1] ومن نفس العام قضت محكمة الاستئناف الفيدرالية أن بإمكان لجان العمل السياسي قبول الهبات بشكل غير محدد ومع أن هذه المنظمات لا يحق لها أن تمنح الأموال مباشرة للحملات الفردية أو التنسيق مع المرشحين أو مع الأحزاب السياسية فإن باستطاعتها استخدام ما تشاء من الأموال التي تتمكن من جمعها للترويج لمن تؤيده من المرشحين أو لاستخدامها ضد خصومها السياسيين وهذا ما حدث عند ترشح "أوباما" لفترة رئاسية ثانية، استخدم المال السياسي على نطاق واسع في انتخابات عام 2004 حيث أنفقت الكيانات والمنظمات التابعة للحزب الديمقراطي أكثر من 200 مليون دولار لانتخاب "جون كيري" رئيسا في مواجهة منافسه الجمهوري "جورج دبليو بوش" وفي عام 2010 أنفقت المنظمات الممولة من قبل التيارات اليمنية المحافظة نحو 300 مليون دولار لمساعدة المرشحين الجمهوريين المسيطرة على مجلس النواب والفوز بمقاعد إضافية في مجلس الشيوخ.

---

[1] عمرو عبد العاطي، **المال السياسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية:**
http : //www.resnnidest.org%D8% 1794D9968496.

وعلى الرغم من أن "السوبر باكس" ممنوعة قانونيا من التنسيق مع المرشحين إلا أن القائمين على إدارتها يرتبطون بعلاقات قوية بالمرشح الذي تدعمه اللجان، فالمجموعة التي دعمت "ريك بيري" المرشح عن الحزب الجمهوري ساهم في تأسيسها "ميك تومي" الرئيس السابق لمكتبه عندما كان حاكم ولاية تكساس.

حيث يشير تقرير بصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" أن 80 لجنة من "السوبر باكس" أنفقت حتى عام 2012 ما يقارب 194.4 مليون دولار وأن 74% منها تستخدم إعلانات تهاجم مرشحا معينا، حيث أنفقت ما يقارب من 18 مليون دولار على إعلانات تهاجم منافسه الديمقراطي "أوباما"، ومن ناحية أخرى أنفقت لجان "السوبر باكس" ما يزيد عن 40 مليون دولار لاستهداف المنافس "رومني" وذلك في الترشح للرئاسة من الحزب الجمهوري. [1]

إن الشركات الأمريكية تقوم بالتحايل على القانون الأمريكي الذي يقلل من الدعم المباشر من قبل الشركات للمرشحين وذلك عن طريق دعم المرشحين وكان ذلك التوجه يرتبط في الغالب مع مصالح هذه الشركات، أما في السنوات الأخيرة فنشهد تغيرا في تلك السياسة حيث تقوم بدعم جميع المرشحين المؤهلين للفوز وتحافظ على كلا المعسكرين، فمن بين اكبر 10 متبرعين لكل من الرئيس جورج بوش ومنافسه جون كيري توجد 4 شركات تدعم الجانبين، كما كانت أيضا الشركات المالية في السابق تفضل الحزب الجمهوري فقط فإنها تشهد اهتماما أيضا بـ"جون كيري" ولعل دعم اكبر 10 شركات للرئيس "بوش" هي لأن سياسات بوش كانت تصب في مصلحة هذه الشركات، من بين هذه السياسات التخفيضات المتتالية (3 تخفيضات) في الضرائب على دخل تلك الشركات والتي أجراها جورج بوش في الفترة الرئاسية الأولى، كما أن اتخاذ بوش قرارات شن فيه الحرب على العراق كان بتأثير وبدوافع من هذه الشركات خاصة النفطية من اجل الحصول على مكاسب اقتصادية كما أن المبالغ الطائلة التي تدفع من قبل الشركات و"السوبر باكس" تجعل المرشحين بعيدين عن تلبية احتياجات الناخب الأمريكي العادي وتصبح القرارات والسياسات الخارجية موجهة لخدمة مصالح هذه الشركات، لقد تحولت السياسة الخارجية الأمريكية في ظل وجود الشركات الأمريكية إلى مشروع استثماري يصب في خدمة الطبقة العليا من المجتمع الأمريكي.

---

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق:

http : //www.resnnidest.org%D8% 1794D9968496.

الفصل الثاني:

تطبيقات البعد الاقتصادي في الحياة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بمؤهلات جيو إستراتيجية واقتصادية جعل منها موضعا لتحرك الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية تجاهها فمنذ أن توسعت المصالح الأمريكية وامتد حدود الأمن القومي إلى المنطقة والتي عكست تحالفات وسياسات الإدارات الأمريكية من عدة انجازات إضافة إلى مجموعة من التحديات أيضا. [1]

السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، ولبيان ذلك سيتناول هذا الفصل ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.**
- **المبحث الثاني: مكانة الخليج الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بين الانجازات والتحديات في منطقة الخليج العربي.**

[1] حامد ربيع، **الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي**،(دار النهضة العربية، 1983)، ص53.

- المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي:

إن أهم ما يميز منطقة الخليج العربي إستراتيجية الموقع الجغرافي والأهمية الاقتصادية التي تتمثل أساسا في موارد الطاقة وفي مقدمتها النفط الذي يعتبر المادة الأولية والأساسية لتحريك عجلة الاقتصاد ولمختلف الصناعات، ومع اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي أضيفت حلقة هامة في إيجابية دور المنطقة بالنسبة للمصالح الرأسمالية.

أما بعد الاستفادة من العوائد النفطية في ضوء بقاء أسعار النفط مرتفعة لفترة غير قصيرة الأمر الذي يتجلى في ضخامة الثروات السيادية للمنظومة الخليجية، والإشارة هنا إلى توظيف الإمكانيات بقصد التنويع في الاقتصاديات بعيدا عن القطاع النفطي[1].

- المطلب الأول: النفط كمحدد أساسي في منطقة الخليج العربي:

إن معرفة الإنسان للنفط ليست حديثة، فالواقع التاريخي يشير إلى استعماله لدى شعوب العصور القديمة كوسيلة هامة، حيث استعمله فراعنة مصر لتحنيط أمواتهم، واستعملته شعوب بلاد ما بين النهرين للتدفئة والإضاءة، واستعمله البابليون وهنود أمريكا كوسيلة للعلاج وعرفته المعابد الزرادتشية والمشاغل اليونانية وشعوب الخليج العربي[2].

وقد اتسعت دائرة استعمال النفط في منتصف القرن التاسع عشر، حينما عرفت طريقة تطويره ضاعفت هذه المادة (النفط) من سرعة الآليات والبواخر، وبلغت أهمية النفط أقصاها أثناء الحرب العالمية الثانية التي تميزت بالاستعمال الواسع للنفط، وبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الحياة الاقتصادية في الدول الصناعية إلى الاعتماد أكثر على النفط بدل المصادر القديمة مثل الفحم، وهذا الاتجاه المتزايد أدى بالضرورة إلى الاهتمام أكثر بالمنطقة التي يحتوي باطنها على أكبر احتياطي للنفط، وتوجهت بذلك الأنظار نحو الخليج العربي خاصة بعد الاكتشافات النفطية العديدة التي أكدت على احتواء كميات كبيرة من النفط والذي اصطلح على تسميته بالذهب الأسود[3].

---

[1] Mohammed Ait Chaalal, **Pays Producteurs De Pétrole et Compagnies Internationales** (Lausanne, imprimerie la Concord, 1977), P7.

[2] عمار جفال، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي 1948-1981**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1985، ص72.

[3] د.قدري قلطجي، **الخليج العربي**،(دار الكتاب العربي، سنة 1965)، ص26.

وقد ساعدت عوامل عديدة أهمها النفط على إبراز الأهمية الاقتصادية للمنطقة الذي تمحور في النقاط الثلاث التالية:

- **أولا: الموقع الجغرافي ومناطق إنتاج النفط**

1.1. الموقع الجغرافي: يتصف الخليج العربي بخصائص تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل عالم تتحكم فيه معالم الصراع ودوافع السيطرة، فالخليج العربي جزء من المحيط الهندي، يقع جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا وإيران شرقا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا والعراق شمالا، يمتد إلى مسافة تقرب من 1300 كلم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب ويتراوح اتساعه بين 47 كلم-80 كلم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز في الجنوب الشرقي أعمق قسم فيه قرابة 100م وذلك بالقرب من جزيرة هرمز كما يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 شمالا، وخط عرض طول 65 شرقا إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالا، وخط طول 48 شرقا وتبلغ مساحة الخليج العربي 250 ألف كلم مربع وحجم مياهه 850 كلم، وبهذا الموقع فإن الخليج العربي يمتد بين الأطراف الشمالية للمنطقة شبه المدارية الشمالية الجنوبية، أو المنطقة المعتدلة الشمالية وبالتالي فقد جعل هذا الوضع المنطقة ذات أهمية وحيوية على صعيد حركة الملاحة الجوية، كما تمتد مياهه الهادئة من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب بستمائة وخمسين كلم، أما عرضه فيتراوح ما بين 110 كلم إلى 22 كلم داخل المضيق وعمقه لا يتراوح أربعين متر في خليج عمان، والساحل العربي منه يبلغ طوله ثمانمائة كلم، والساحل الإيراني يبلغ ألف ومائتان كلم[1].

عرفت الخليج حينا من الدهر بإسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل، ثم عرفه قدماء أهل العراق من الأشوريين والبابليين بإسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل، وكانت تسمية الخليج العربي ترد على لسان المؤرخين أو هذا ما يؤكده هيمنة العرب على الخليج منذ القدم، فالوجود العربي على الساحل الشرقي للخليج مثبت تاريخيا منذ أكثر من 3 آلاف سنة، حيث استقرت القبائل العربية على جانبي الخليج، وبذلك أغلبية

[1] د. صبري فارس الهايتي، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**،(بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979)، ص ص9-10.

سكان تلك السواحل لكونهم بحارة الخليج والمحيط الهندي بينما نجد العكس بالنسبة للوجود الفارسي،[1] فهو وجود لا يعود لأكثر من الدولة الصفوة أي منذ نحو 5 قرون، فهم منعزلون عن سواحل الخليج العربي الشرقية بمرتفعات جبلية، ويؤكد المؤرخ "أرلوند ويسلون" على أن السيطرة الفعلية للحكومة الفارسية لم تكن موجودة على السواحل الشرقية،[2] بل كان النفوذ للعرب من الوقت الحاضر وهكذا يتبين خطأ تسمية الخليج بالفارسي،[3] والمؤكد أن الاسكندر الأكبر الذي لم يتعرف في رحلته هذه إلا على الساحل الشرقي للخليج والذي كانت تسكنه قبائل فارسية أي المعروف بالساحل الفارسي، وظل الساحل العربي مجهولا لديه، مما دعا الاسكندر الأكبر إلى أن يطلق على الخليج تسمية الخليج الفارسي.

بعد الإحتلالات التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي سواء من احتلال البرتغاليين لمضيق هرمز ومنطقة البحرين سنة 1515 التي دامت مدة قرن، إضافة إلى الوجود الهولندي في سنة 1623 إلى 1760 بنفس المضيق، أي جاء أيضا دور بريطانيا التي فرضت هيمنتها على الخليج العربي واستمر هذا التواجد حتى فترة الحرب العالمية الثانية، وهذا التراجع في دور بريطانيا كان نتيجة لاستقلال العديد من مستعمراتها وعلى الأخص شبه الجزيرة الهندية الباكستانية عام 1947 التي كانت تمتص خيراتها وتعتبرها السوق الواسعة لتصدير منتوجاتها الصناعية واستغلال مواردها الأولية، ولهذا فإن مصطلح الخليج العربي جاء لاعتبارات تاريخية وهي أسبقية القبائل العربية على التواجد في المنطقة وتكوينها لأغلبية سكان الخليج العربي.

ولتواجد دراسات تاريخية تؤكد هذه الحقيقة بالرغم من وجود دراسات أخرى أغلبها غربية تؤكد على تسمية الخليج الفارسي، مدعمة بتلك المؤلفات الإيرانية التي تحاول التأكيد على أسبقية الوجود الفارسي في المنطقة وعلى أحقية تسمية الخليج بالخليج الفارسي والتي تحاول من خلالها فرض هيمنتها على الخليج العربي وإذا انطلاقا من القياس العددي، فإن الخليج العربي جغرافيا يتحدد في ثماني دول هي: المملكة العربية

---

[1] حسين غازي فيصل، **المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي**،(بيروت، المستقبل العربي العدد 42، جوان 1999)، ص60.

[2] قدري قلطجي، مرجع سابق، ص25.

[3] Moune (Michel), **Dictionnaire Encyclopédique D'histoire** ,Bordas, 3Paris , Tome 6, Année 1989, P14-36.

السعودية، الكويت، العراق، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة، إيران كلها دول عربية باستثناء إيران التي تعتبر دولة إسلامية غير عربية. [1]

وبالتالي أحقية تسمية المنطقة بالخليج العربي نتيجة التفوق العددي ويمكن التأكيد من جهة أخرى على تسمية الخليج العربي بقياس الشواطئ التي تدخل في إطار سيادة الدول العربية مقارنة بالشواطئ الإيرانية.

2.1. مناطق إنتاج النفط:

ساعد الموقع الجغرافي الهام للخليج العربي ومناطق إنتاج النفط به على تزايد الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، حيث تتركز حقول النفط في الخليج العربي في السهول القريبة من الساحل أو في السهول المطلة على طول الخليج العربي وقد ساعد هذا العامل على تزايد أهمية الخليج العربي وبالتالي تصاعد أهميته النفط فيها وخاصة وأن تواجد النفط على السواحل يساعد كثيرا في تسهيل نقله واستغلاله بكميات كبيرة كما تتركز حقول النفط أيضا في المياه الإقليمية أو البحرية وهي من أهم المناطق إنتاجا والأكثر وفرة للنفط من الحقول البرية وهي: [2]

حقول الزبير بالقرب من البصيرة والرميلة في العراق، البقان والروضتين والموقع في الكويت، أبو خدرية والدمام وبقيق والغوار في السعودية ويعتبر الغوار أكبر حقل نفطي في المناطق اليابسة في العالم وعوالي في البحرين، وحقل دخان في قطر، وموربات وأبو جدر، قبه باب، قبو بوحصا في أبوظبي.

أما الحقول البحرية فهي: الخفجى والظلوف والحوث والوفرة في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية وأبو سعفة، منيفة والسفانية، وهو أكبر حقل مغمور في العالم الذي تقع في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ثم أبو شيف وزكوم وسيسيان في أبوظبي، وفاتح في دبي، وحقول مبارك في الشارقة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما توجد حقول بحرية في قطر أهمها ميدان فيرام، العد الشرقي والبندق وهو مشترك مع أبوظبي.(**الملحق رقم 02**)

---

[1] محمد أمين، **البترول العربي في المعركة**، (القاهرة، دار المعارف بمصر، 1967)، ص ص 16-20.

[2] Nicolas Sarchis, **Le Pétrole et Le Gaz Arabe, Le Centre D'études Pétrolières** (Vol xx n°462, année 1988) P8.

وهذا الجدول يوضح مناطق إنتاج النفط في الخليج العربي مع تاريخ اكتشاف حقول النفط:

الجدول رقم 02:مناطق إنتاج النفط (الخليج العربي) [1]

الدولة	الحقل	سنة الاكتشاف	الدولة	الحقل	سنة الاكتشاف
المملكة العربية السعودية	الدمار	1938	العراق	خان	1923
	أبو حدرية	1940		كركوك	1927
	بقيق	1941		عين زالة	1939
	القطيفة	1945		الزبير	1949
	الغوار	1948		يمطة	1952
	الفضلي	1949		باي حسن	1953
	السفانيية	1951		الرميلة	1953
	الحرنسانية	1956		جامبور	1954
	منيعة	1957	إيران	سليمان	1907
	أبو سعفة	1963		بحر قنسر	1960
الكويت	البرقان	1938		داريوس	1961
	الأحمدي	1952		سروش	1962
	الروضتين	1955		فروزان	1966
	البحرة	1956		أبوزار	1969
	الصابرية	1957		ناوروز	1966
	أم غدير	1962		هنيجييان	1968
	الكشمان	1963		سلمان	1965
قطر	الدخان	1940		رشادة	1966
	العد الشرقي	1960		ركش	1969
	ميدان فيرام	1964		سيري	1972
البحرين	العوالي	1932		موربان	/

[1] د. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، (لبنان، دار النفائس للطباعة والنشر، 2010)، ص ص 31- 33.

المنطقة المحايدة	وفرة	1953		أبو جدو	/
	الخفقي	1960		قبة الباب	/
	الظلوف	/		أم شيف	/
/				زكوم	/
/				سيسيان	/
/	/	/		الفاتح	/
/				مبارك	/
/				قبو بوحصا	/

بحيث تضم أراضيه احتياطي نفطي يصل إلى أكثر من 765 مليار برميل وإليكم جدول يوضح تزايد احتياطي النفط في الخليج العربي:

الجدول رقم 03: تزايد احتياطي النفط في الخليج العربي

1950	1980	1990	1995	2000	2008
50 مليار برميل	120 مليار برميل	650 مليار برميل	700 مليار برميل	800 مليار برميل	أكثر من 800 مليار برميل

- **ثانيا: ضخامة الاحتياطي:** [1]

إن متابعة تطور احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة بحيث تتفق مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النفطي في العالم يزداد بوتيرة سريعة سنة بعد سنة بسبب التقنيات العالية المستخدمة في مجال التنقيب عن النفط وكذا ظهور حقول النفط مما يساهم في إضافة أكثر من مائة مليار ببرميل لاحتياطي النفط العالمي، لذا يصعب إعطاء رقم رسمي لاحتياطي النفط العالمي بصفة دقيقة فهناك 32 دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي 1000 مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والمقابل للزيادة وفي طليعة هذه الدول، نجد الخليج العربي الذي يحتوي على كميات هائلة وغير محدودة من النفط هذه الدول من دون غيرها من الدول الأخرى في العالم مليئة بالنفط، بل وتبدو وأنها تفيض بالنفط وقد أثبتت التقنيات الواسعة أن الاحتياطي يتزايد سنويا بمعدلات عالية وخاصة في بعض دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية حيث أنه انتقل الاحتياطي من 600 مليون طن سنة 1936 إلى 3.9 مليار سنة 1944 ثم 23 مليار سنة

[1] عمار جفال، مرجع سابق، ص39.

1960، ليبلغ سنة 1969، 37 مليار هذا ما جعل منطقة الخليج تحتل الصدارة من حيث الاحتياطي بحوالي 60% سنة 1968 بالرغم من تراجعه نسبيا، لكن هذا الاحتياطي يجعله كافيا لفترة طويلة دون ابعاد احتمال اكتشاف حقول نفط أخرى، وقد بلغ احتياطي منطقة الخليج العربي سنة 1993، 641.1 موزعة حسب الدول الآتية[1]:

- المملكة العربية السعودية: 257.8 ، العراق: 100 مليار، الكويت: 94 مليار، إيران: 92 مليار.
- الإمارات العربية المتحدة: 1.98.

والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، متبوعة بدول الخليج العربي الأخرى وتعتبر الأكثر أهمية مقارنة بدول منطقة الأوبك الأخرى ليس باحتياطها فحسب بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يقدر حسب المحللين الاقتصاديين بـ70 إلى 100 سنة أخرى على الأقل وستكون هذه المنطقة بعد وقت طويل المصدر الوحيد للنفط وستتحول إلى مركز الثقل النفطي العالمي، وكذا وجود اليد العاملة الرخيصة وسهولة استخراجه وقلة تكاليفه بالمقارنة مع المناطق الأخرى هذا ما يزيد في احتياطها وبالتالي في أهميتها وهذا ما يجعل المنطقة أكثر قابلية للمنافسة بين الدول ومن وراءها شركات النفط العالمية.(**الملحق رقم 01**)

-ثالثا: تطور إنتاج النفط

إن تطور إنتاج النفط في الخليج العربي، تأكد بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد الاكتشافات العديدة لحقول النفط، حيث أن إنتاج النفط قفز من 6% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 1944 إلى 30% سنة 1969، إن تطور إنتاج النفط بهذه الوتيرة السريعة مقارنة مع مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم، تعود أسبابه إلى المعدل المرتفع لمردودية البئر الواحد وسهولة إنتاجه وكذا الظروف المناخية الملائمة التي تجعل عملية استخراج النفط سهلة مما هو عليه في مناطق النفط الأخرى.

بالإضافة إلى قرب الآبار من السطح وكون النفط يستخرج من مناطق جرداء وشبه جرداء وقريبة من البحار مما يسهل عملية الاستغلال والتصدير، وإذا كانت معدلات إنتاج النفط من المناطق الأخرى مثل فنزويلا واندونيسيا قد بلغت نسبا عالية، فدول الخليج العربي مقارنة بها تبقى أسعارها معقولة بالنسبة للدول

[1] عمار جفال، مرجع سابق، ص42.

الصناعية، وانطلاقا من هنا يمكننا ملاحظة ان أسعار انتاج النفط الخام في الخليج العربي يمثل كذلك عامل استقرار مهم للصناعة العالمية للنفط.

وفيما يلي جداول لتطور إنتاج النفط في الخليج العربي وقد اعتمدنا على ثلاثة جداول لتوضيح هذا التطور نظرا لاختلاف المصادر من جهة واختلاف الأرقام من جهة أخرى مما يصعب علينا عملية الدمج أحيانا إلا أننا احترمنا بذلك التسلسل الزمني[1].

الجدول رقم 04: إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (ملايين البراميل يوميا)

الدولة	1900	1920	1930	1938	1950	1960	1970
إيران	/	/	0.1	0.2	0.6	1.1	3.8
المملكة العربية السعودية	/	/	/	/	0.5	1.3	9.3
الكويت	/	/	/	/	0.3	1.7	3

المصدر: Cp Dp : Activité de l'industrie pétrolière 1965,onv,World Energy Supplies 1950–1974

الجدول 05: إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (ملايين البراميل يوميا)

الدولة	1968	1978	1981
المملكة العربية السعودية	2.830	8.270	9.900
البحرين	0.074	0.055	0.045
الإمارات العربية المتحدة	0.495	1.830	1.510
العراق	1.505	2.600	0.900
الكويت	2.420	1.865	0.965
عمان	0.240	0.315	0.315
المنطقة المحايدة	0.405	0.460	0.370

المصدر: André Martens, L'économie des pays arobes (préface de m.Benissad Economie, Paris :1983) p,46.

[1] V-Ernest, **Impérialisme Au Moyen Orient, études et documentation internationales** Paris, 1970 P,62.

الجدول رقم 06: إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (ملايين البراميل يوميا)

الدولة	1980	1985	1990
الإمارات العربية المتحدة	1.7	3.5-1.8	3.5-1.8
إيران	1.7	4.0-.30	4-3
البحرين	0.02	0.04-0.03	0.04-0.03
المملكة العربية السعودية	9.9	14-9.3	14.6-9.3
العراق	2.5	4.0-3.2	4.0-3.8
عمان	0.3	0.3-0.3	0.3-0.3
قطر	0.47	0.4	0.3-0.3
الكويت	1.66	6.0-2.2	6.0-2.2
المجموع	18.3	32.2-20.1	32.7-20.7

المصدر: Us département Of Energy, The pètroleum Ressources Of the Middle East (Washington d.c : (N.Pb) 1981) P,12.[1]

- **المطلب الثاني: المنوعات الاقتصادية الأخرى في منطقة الخليج العربي:**

لدى دول منطقة الخليج العربي فرصة تاريخية للاستفادة من العوائد النفطية في ضوء بقاء أسعار النفط مرتفعة لفترة غير قصيرة، الأمر الذي يتجلى في ضخامة الثروات السيادية للمنظومة الخليجية والإشارة هنا إلى توظيف الإمكانيات بقصد التنويع في الاقتصاديات بعيدا عن القطاع النفطي حاليا يشكل القطاع النفطي نحو نصف وتحديدا 49% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عدا الأهمية النسبية بالنسبة لإيرادات الخزانة والتصدير كما يتبين من الجدولين 7 و8، لكن من شأن تقليص الاعتماد على القطاع النفطي إخراج الاقتصاديات من تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية.

تعتبر الكويت الأكثر اعتمادا بين دول الخليج العربي على القطاع النفطي والذي يشكل 91% دخل الخزانة و90% من الصادرات و45% من النتاج المحلي الإجمالي، التأخر النسبي للكويت عن بقية دول الخليج

[1] V-Ernest, Op-Cit P,62.

العربي بخصوص التنويع يعود لأسباب تشمل الخلاف المستمر بين مجلس النواب المنتخب والحكومة المعينة حول الأولويات الاقتصادية[1].

في المقابل تعتبر البحرين الأقل اعتمادا على القطاع النفطي والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزانة ونحو ربع الناتج المحلي، لأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية، لجأت البحرين لخيار التنويع الاقتصادي منذ السبعينات عبر الاستثمار في القطاع الصناعي مثل تشييد مصنع للألمنيوم، كما يؤكد الجدول رقم 9 أن قطاع الخدمات يشكل 24% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين أي الأفضل خليجيا تقليديا، تميز الاقتصاد البحريني بتطوير قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين مستفيدا من موطن القوة في المجتمع وتحديد الثروة البشرية، وربما خسر الاقتصاد البحريني جانبا من تميزه بسبب البطء في معالجة أسباب وتداعيات الاحتياجات التي اندلعت عام مطلع 2011 وهو الأمر الذي أفسح المجال للاقتصاديات الإقليمية المنافسة للاستفادة من الوضع.

وتأتي عمان بعد البحرين من حيث التنويع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة من العامل الجغرافي للسلطنة كما هي الحال مع صحار القريبة من دبي، كما تشمل مواطن القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة، والصيد البحري، والسياحة...

- **أولا: تشجيع القطاع الخاص**

لحسن الحظ، يوجد في دول المنظومة الخليجية قطاع خاص لديه استعداد للاستثمار المحلي بشرط توافر الظروف على سبيل المثال، هناك تميز للقطاع الخاص في السعودية بالنسبة لاستعداده للاستثمار المحلي ربما على حساب الاستثمار الدولي أينما كان ممكنا، وجاء في تقييم لصندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص خارج القطاع النفطي لعب دورا محوريا في تسجيل نمو قوي قدرة 4% في عام 2013 أمر لاقت ما تضمنه تقرير لبنك قطر الوطني حول أن السبب الجوهري الاستثمارات الحكومات الخليجية في مشاريع البنية التحتية مثل إنشاء مدن جديدة كما هو الحال في السعودية والحال كذلك لشبكات النقل ومحطات الكهرباء والمياه، عبارة عن تهيئة الأرضية ليتمكن القطاع الخاص من لعب دور أكبر وأهم في النمو الاقتصادي، فلا تنحصر الدعوة لتحقيق تنوع في اقتصاديات دول منطقة الخليج العربي بعيدا عن القطاع النفطي بالتركيز على التصنيع اللافت

---

[1] د. جاسم حسين، **تقارير عن التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات، يوم 2014/09/02، تاريخ الزيارة: (2018/03/01).
http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014/08/20148149305249222.html.

للنظر هو وجود دور لافت لقطاع الصناعات التحويلية أصلا عبر تشكيلة 9% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي وعليه حلوله في المرتبة الثالثة بعد القطاع النفطي والخدمات الحكومية، كما أنها نجحت دول منطقة الخليج في تطوير مجالات مختلفة في غضون ثلاثة عقود بما في ذلك البتروكيماويات والأسمدة إضافة إلى الألمنيوم فضلا عن أجهزة التكييف والخدمات المصرفية، والعقارات والنقل الجوي... [1]

- **ثانيا: الأداء في المؤشرات الدولية:**

الملاحظ أن اقتصادات دول منطقة الخليج العربي الأكثر تنويعا وانفتاحا أكثر تحقيقا لنتائج متميزة في المؤشرات الدولية، طبعا من بعض الاستثناءات كما يتجلى ذلك في الجدول رقم 10، كما تعتبر المؤشرات الدولية حيوية لأنها توفر فرصة للمستثمر الدولي لإجراء مقارنة لنحو 200 اقتصاد في العالم، نشير هنا إلى مؤشرات مرتبطة بالأداء والتنوع الاقتصادي وتحديدا: 1- الخدمات اللوجستية، 2- الأعمال التجارية التنافسية، العامل المشترك بين المؤشرات هو عدم الارتباط بالقطاع النفطي الأمر الذي يتماشى مع غاية التوزيع الاقتصادي.

في التفاصيل حصلت الإمارات على المرتبة 27 وهو أفضل ترتيب لدول منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا على مؤشرات الخدمات اللوجستية التجارية لعام 2014، علما أن البنك الدولي ينفذ الدراسة مرة كل سنتين، كما يوجد تميز للإمارات على صعيد نقل البضائع وربط المنتجين مع الأسواق الدولية وخصوصا عبر إمارة دبي، وللتدليل على ذلك بلغ حجم التجارة الخارجية لدبي في 2013 رقما ضخما قدره 362 مليار دولار موزعا بين واردات قدرها 221 مليار دولا والمناطق الحرة فضلا عن جبل علي وكلها يساهم في جعل الإمارات رائدة في مجال هته الخدمات، كما لدى الإمارات 4 شركات للطيران وهي الاتحاد في أبوظبي والعربية في الشارقة فضلا عن دبي والتي لدى شركتان في مجال الطيران الأكثر استخداما لعمليات الشحن الجوي الالكتروني من دون الحاجة للأوراق.

بدورها حلت قطر في المرتبة الثانية عربيا والمركز 29 دوليا ويتوقع أن تنجح قطر في تعزيز ترتيبها الدولي على خلفية النفقات المقدرة بعشرات المليارات من الدولارات بما في ذلك الصرف على هذا المجال.

---

[1] د. جاسم حسين، مرجع سابق:

http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014

وفيما يخص باقي دول الخليج العربي فقد حلت السعودية والبحرين والكويت وعمان في المراتب 49 و52 و56 و59 عالميا على التوالي على نفس المؤشر من بين 160 بلدا ونلاحظ سيطرة دول الخليج العربي على ترتيب الدول العربية على المؤشر نظرا لتوافر الإمكانيات، بل يعد أداء بعض دول الخليج وخصوصا الإمارات وقطر أفضل من بعض دول الاتحاد الأوروبي. [1]

إضافة إلى ذلك حققت بعض دول الخليج العربي أداء لافتا على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ضمن تقرير عام 2014 ومصدره مجموعة البنك الدولي، يشتهر التقرير بمقارنة نشر أداء غالبية الدول استنادا لإحصاءات محدثة تتعلق بمدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق نتائج ملموسة في الاقتصاديات المختلفة، كما تقيم الدراسات المسيحية متغيرات مثل: مدى سهولة بدء النشاط التجاري، وتسوية حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود وحماية المستثمرين وقدرتهم في الحصول على مصادر للتمويل، كما جاء في تقرير آخر أن دبي نجحت في تنويع اقتصادها لقطاعات الخدمات كتجارة التجزئة والسياحة واستضافة المعارض والفعاليات وإعادة التصدير والتمويل عبر الاستثمار بكثافة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية مثل الموانئ كما من شأن دبي لحصولها على شرف استضافة معرض إكسبو 2020 لتعزيز الظروف التجارية على مستوى دبي بشكل خاص والإمارات بشكل عام.

بدورها نالت السعودية المرتبة 26 عالميا على مؤشر الأنشطة التجارية لأسباب تشمل قوة الاقتصاد السعودي بدليل عضوية المملكة في مجموعة العشرين، إضافة إلى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2005 الأمر الذي أدى وجود رغبة لدى بعض المستثمرين الأجانب لتنفيذ معاملات تجارية في أكبر سوق في المنطقة والتي تزيد قيمتها عن 530 مليار دولار.

في المقابل حصل كل من البحرين وعمان وقطر والكويت على المراتب 46. 47. 48. 104 على التوالي على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وللحصول على أفضل المراتب المرجوة في تقرير ممارسة الأعمال فعليها تحسين بيئة الأعمال لديها قبل القضاء على البيروقراطية، وسبب هذا التراجع راجع إلى الخلافات المتكررة بين مجلس الأمة والحكومة كما يساهم هنا الواقع في تحفيز الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في المنطقة التي تواجهها مجموعة من التحديات الاقتصادية.

---

[1] د. جاسم حسين، مرجع سابق:

http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014

أما حصول قطر على المرتبة 13 عالميا على مؤشر التنافسية، فيعتبر أداء قطر الأفضل بين الدول العربية علما أن المؤشر يتميز بالشمولية عبر اعتماده على ثلاثة متغيرات رئيسية وهي: 1- الركائز الأساسية، 2- محفزات الكفاءة، 3- التطور والابتكار، كما تشمل نقاط القوة للاقتصاد القطري عدم وجود تهديد بحصول عجز في المالية العامة بالنظر لقوة دخل الفرد الذي بلغ 119 ألف دولار للفرد الأمر الذي يعزز حالة التنافسية بين المؤسسات التجارية للوصول للسوق القطرية، وتشمل إيجابيات الاقتصاد القطري كفاءة السوق تأكيد المبادرات القطاع التجاري بتنفيذ مشاريع حيوية مثل الفنادق، ويضاف إلى ذلك الاستثمار المستمر في مجال التعليم. [1]

بدورها حلت الإمارات في المرتبة 19 على المؤشر وتليها مباشرة السعودية، أما عمان جاءت في المرتبة 33 والكويت 36، وأخيرا البحرين 46 وبدا أن ترتيب البحرين متأثر بعدم القضاء على تداعيات الأزمة السياسية عام 2011 على عكس هذا المؤشر فالبحرين تتميز ببلوغ قطاع الاتصالات فيها مرحلة النضوج للنطاق العريض تم تحقيق ذلك على خلفية إزالة كافة الحواجز أمام دخول منافسين جدد لهذا القطاع حسب البنك الدولي يساهم فتح سوق الاتصالات في تعزيز التنويع الاقتصادي عبر تعظيم مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

ختاما، لدى دول الخليج العربي إمكانيات مالية ضخمة تؤهلها لاحتضان برنامج للتنويع الاقتصادي فقد استحوذت هذه الدول على أكثر من 23 تريليون أو 35% من الثروات السيادية بحلول منتصف 2014 وذلك حسب إحصاءات معهد الثروات السيادية والذي يعد مرجعا في هذا الصدد (الجدول رقم 11) وحدها الإمارات تمتلك ثروة تفوق التريليون دولار أو نحو 16% من الثروة السيادية العالمية.

---

[1] د. جاسم حسين، مرجع سابق:

http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014

الجدول رقم 07: الأهمية النسبية للقطاع النفطي في منطقة الخليج العربي

الدولة	% من الصادرات	% من إيرادات الخزانة العامة	% من الناتج المحلي الإجمالي
البحرين	69	86	24
الكويت	90	93	45
عمان	65	77	41
قطر	91	80	46
السعودية	85	85	50
الإمارات	69	77	32

المصدر: تعود الإحصاءات لعام 2011 Martin Hvidt, Economic diversification ingcc Countries : poste records and future trends, London School of economics and political science 2013,10,27[1]

الجدول رقم 08: مكونات الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية

النفط والغاز والتعدين	49
الخدمات الحكومية	10
الصناعة التحويلية	9
تجارة التجزئة والجملة والفنادق	8
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	6
النقل والاتصالات والتخزين	5
التشييد والبناء	5
الأخرى	3
الخدمات المالية والتأمين	5
المجموع	100

المصدر: نشرة الحسابات القومية لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، دول الخليج العربية، 2014 Fill: ///C: /users/God/Downloads/1404039610, Pdf.

[1] د. جاسم حسين، مرجع سابق:
http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014

الجدول رقم09: الأهمية النسبية لبعض القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي[1]

الدولة	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الزراعة
البحرين	24	13	0.5
الكويت	21	6	0.3
عمان	20	10	1.5
قطر	15	9	0.1
السعودية	22	10	3.5
الإمارات	17	13	1.8

المصدر: صندوق النقد العربي 2013 نقلا عن:

Duha Al-kawari, « mission impossible ? Genuine Economie Development in the Gulf Cooperation Council Countrie » Septembre 2013, London School Of Economiecs & Political Science.[2]

الجدول رقم 10: ترتيب دول الخليج العربي في بعض المؤشرات الدولية

الدولة	مؤشر الخدمات اللوجستية 2014	مؤشر سهولة اللوجستية التجارية 2014	مؤشر التنافسية (المنتدى الاقتصادي) 13-2014
الإمارات	27	23	13
قطر	29	48	19
السعودية	49	26	20
البحرين	52	46	43
الكويت	56	104	36
عمان	59	47	33

المصدر: **http : //Www.Wefforum.Org/Reports/Global idbank.Org/unternational/global/2014.**

---

[1] د. جاسم حسين، مرجع سابق:

http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014

[2] المرجع نفسه.

الجدول رقم 11: قيم الصناديق السيادية الخليجية 2014 (مليار دولار):

الإمارات	1014
السعودية	743
الكويت	410
قطر	170
عمان	19
البحرين	11
مجموع قيم صناديق دول الخليج العربي	2.367
مجموع قيم الصناديق السيادية على مستوى العالم	6.655

المصدر: معهد الصناديق السيادية .Www.Swfinstitute.Org/Fund-/Rankings // : http [1]

[1] د. جاسم حسين، مرجع سابق:

http : //Www.Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014

- **المبحث الثاني: مكانة الخليج الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**

ارتبطت دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة متينة في مجالات النفط والغاز والاقتصاد تخطت ثمانية عقود، حيث ترجع بواكيير هذه العلاقة إلى بداية ثلاثينات القرن العشرين، وتحديدا عام 1931 مع اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، حيث منح الملك عبد العزيز آل سعود آنذاك حق التنقيب عن النفط لشركة أمريكية، واكتشاف كميات كبيرة من النفط في البحرين عام 1932، وتبع ذلك وصول شركة ستاندارد أويل للخليج عام 1933، لتبدأ المنطقة بذلك تحولا على الصعيد الإقليمي حيث باتت المجهز الرئيسي للطاقة على الصعيد العالمي.

- **المطلب الأول: التبادل التجاري الأمريكي الخليجي:**

بخروج الاستعمار الأوروبي من المنطقة الخليجية بدأ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والذي اتخذ طابعا متطورا ينأى عن استخدام الاحتلال العسكري المباشر ويقوم على التحالف الوثيق مع أنظمة مختارة وعبر شركات التنقيب عن النفط وغيرها من شركات الاستثمار الأخرى، وفي تعاملها مع دول الخليج اختارت الولايات المتحدة دخولها المنطقة عن طريق بوابة البعثات التبشيرية في بدايات القرن العشرين بعد أن تيقنت من وفرة بترول الخليج، حيث في عام 1928 حصلت شركة تطوير الشرق الأدنى الأمريكية على نسبة 23.75% من أسهم شركة نفط الموصل، ثم حصلت شركة ستاندارد أويل، وكاليفورنيا مع شركة تكساس على امتياز التنقيب عن النفط في البحرين كما لعبت شركة أرامكود دورا بارزا في التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية واهتمت كذلك بتوسيع مناطق التنقيب للشركات الأمريكية [1].

لهذا يرى البعض أن العلاقات الأمريكية مع دول الخليج تنبع من الافتراض بأن السعي إلى تحقيق المصلحة القومية للمنطقة هو الهدف النهائي للسياسة الخارجية الأمريكية وفي هذا السياق فإن دول المنطقة إضافة إلى إيران استطاعت ترسيخ علاقات ودية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة مما أدى إلى توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بمطلع عام 1973 بعقد اتفاقيات مشتركة بين الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة عام 1974 من ناحية وبينها وبين إيران عام 1976/1975 من ناحية أخرى.

---

[1] محمد عبد الوهاب محمد علي نقلي، **التنافس الأمريكي-الأوروبي على المنطقة العربية خلال فترة 1945-2000**، مذكرة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2005، ص 210.

ومما لا شك فيه فإن النفط في المنطقة حيث بلغ إنتاجها النفطي نحو 20% من الإنتاج العالمي علاوة على الاحتياطي يبلغ نسبة 25% من الاحتياطي العالمي وهو ما يعادل أربعة أضعاف الاحتياطي الأمريكي وعندما واجهت الولايات المتحدة انخفاضا في الإنتاج الداخلي زاد الطلب على النفط الخليجي فأرتفع إنتاجه عام 1980 إذ بلغ جملت ما استوردته الولايات المتحدة من النفط الصودي في ذلك العام 254000 برميل يوميا.

وبالإضافة إلى النفط نجد أن عوائده الضخمة هي الأخرى تمثل مصادر تحرص الولايات المتحدة على استيراد بعضها في شكل استثمارات قصيرة الأجل، أو استثمارات في شكل سندات حكومية وقد قدرت أرصدت الولايات المتحدة في المنطقة في عام واحد بـ60 مليار.

في حيين بلغت استثمارات الولايات المتحدة في كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر 80% من جملة استثماراتها، كما تم فتح العديد من فروع البنوك الأمريكية بالخليج العربي، مثل بنك يوباف العربي الأمريكي عام 1976 بنيو يورك. [1]

بالإضافة إلى إجراء التنمية الشاملة باستثماراتها في جميع القطاعات الاقتصادية سواء في (الصناعة، الزراعة، التجارة، البنى التحتية، وبناء القاعدة الصناعية) لكن لم تستثمر بالشكل الصحيح حيث أن معظمها مجمد في المصارف والبنوك الأمريكية التي تستثمرها مقابل أرباح رمزية بسيطة.

ولقد نجحت الولايات المتحدة حتى الآن في احتواء مبالغ ضخمة من الأموال الخارجية من العائدات المالية النفطية لها، ويتم استثمارها داخل الولايات المتحدة التي تساهم في معالجة الإشكاليات الاقتصادية لها ويتم توجيه قسم كبير منها لعمليات التمويل القروض الخارجية بأسعار كبيرة لدول الخليج العربي التي تعود بالفائدة للولايات المتحدة، فيما يعرف بظاهرة تدوير رؤوس الأموال فما تدفعه الولايات المتحدة ثمنا للنفط يتم تدوير قسم كبير منه في شكل استثمارات وأرصدة عاد ضخها إلى ميزانيتها ف شكل قروض استهلاكية وواردات سلمية وخدمات تعود بالأرباح الهائلة على الدولة الأمريكية[2].

ونظرا لأهمية منطقة الخليج العربي الإستراتيجية للولايات المتحدة التي يمكن قراءتها من خلال حجم الاستثمارات التي تقوم في المنطقة، وفق هذا وذاك أهمية مصادر الطاقة بالنسبة لها، عمدت الولايات المتحدة

---

[1] محمد عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص 211.

[2] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص ص 212-216.

إلى توسيع الشروخ في جذر العلاقات الخليجية فأدخلتها في آتون حرب طاحنة استهلكت من مقدرات هذه الدول الاقتصادية، وقد هدفت من ذلك إلى ما يلي:

1. حماية مصالحها الحيوية في المنطقة والسيطرة على منابع النفط وممارسة الضغوط على الدول المنتجة له.
2. إبراز سيطرتها وقدرتها على قيادة النظام العالمي الجديد.
3. تحجيم دور الدول الأوروبية وجعلها دولا تابعة، وتقليص دور العملاقين الاقتصاديين الناشئين (اليابان وألمانيا) واللذان أصبحا يشكلان منافسا قويا على الاقتصاد الأمريكي في مجال صناعة وتسويق التكنولوجيا.

الجدول رقم 12: يوضح حجم الاستثمار الأمريكي نحو الدول الخليجية العربية[1]

القطر	المتوسط السنوي 1992-87	المتوسط السنوي 1997	1998
الإمارات	52	218	100
البحرين	58	02	10
السعودية	35	258	2400
العراق	02	04	--
عمان	103	78	50
قطر	10	78	70
الكويت	7	97	10
إجمالي	257	727.4	2640

المصدر: (أونمكانتاد)، تقرير الاستثمار الدولي، جنيف.

- **المطلب الثاني: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية الخليجية:**

يشكل اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي فرانكلن دي روزفلت بالملك عبد العزيز آل سعود على الطرادة الأمريكية "كوينسي" حيث ربط ذلك الاجتماع نفط الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي ارتباطا دائما وساعد أيضا على تشكيل أحد أبرز العلاقات الإستراتيجية في القرن العشرين حيث توفر السعودية

[1] محمد عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص214.

النفط بأسعار منخفضة للأسواق العالمية مقابل الأمن الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكية لنقطة الخليج العربي

وغني عن البيان فإن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ببغداد في العاشر من سبتمبر عام 1960 وذلك كنتيجة مباشرة للهيمنة التي كانت تمارسها آنذاك شركات النفط العالمية، مما دفع بالدول المنتجة للنفط ومن بينها دول الخليج العربي للتخلص من هذا الاحتكار حيث شاركت المملكة العربية السعودية والكويت في تأسيس المنظمة، ثم سرعان ما إنظمت لهما قطر عام 1961، ثم الإمارات عام 1967.

وشكلت حرب السادس من أكتوبر 1973 نقطة تحول في العلاقات الخليجية الأمريكية إذ استخدمت دول الخليج العربي ولأول مرة في التاريخ سلاح النفط كوسيلة فعالة للضغط على إدارة صنع القرار في الولايات المتحدة من خلال توفير النفط في تحقيق أهدافه وتحولت دفعة تحديد الأسعار والتحكم في السوق النفطي العالمي إلى يد الدول المنتجة وفي مقدمتها دول الخليج العربي.

وانعكست عوائد النفط الضخمة التي حصلت عليها دول الخليج العربي بعد تصحيح أسعار النفط من 5 دولارات إلى 13 دولارا في منتصف السبعينات من القرن الماضي في شكل نوع جديد من الشراكة الخليجية الأمريكية المرتكزة على تطوير القدرات الأمنية والعسكرية لدول الخليج العربي، ثم التعاون في مجالات الحفر والتنقيب وتكنولوجيا النفط والغاز مع الشركات الأمريكية للعمل بالخليج العربي، ويتفق الجانبان الخليجي والأمريكي على أن قضية الأمن الخليجي لا تختلف إطلاقا على الاقتصاد الخليجي فلهما أولوية مشتركة في أجندة العمل المشترك، فباستقرار الأمن ينمو الاقتصاد، وبنماء الاقتصاد يتعزز الأمن.

كما شكلت حماية نفط دول الخليج العربي أحد ركائز السياسة الأمريكية وتجلت في تعهد الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في مطلع ثمانينات القرن الماضي بالتصدي لأي عملية تعيق انسيابية تدفق النفط بسلاسة إلى السوق العالمية وهو ما أكد عليه الرؤساء الأمريكان الذين جاؤوا من بعده، بمن فيهم الرئيس الحالي دونالد ترامب. [1]

---

[1] د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية–الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة**، آراء حول الخليج، مقال صحفي، العدد 128، تاريخ زيارة (2018/03/09):
http : // Araa.Sa/index.Php ? Option.com-Content & View= article & id= 4113 : 2017-06-07-11-37-43 & Itemid = 172.

إذا فإن علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج العربي تتسم بأنها علاقات إستراتيجية ترتكز بصيغة رئيسة على مقولة النفط مقابل الأمن، أي أن دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية تؤمن انسيابية سلسلة لتوفير النفط وبأسعار متزنة، وبالمقابل توفر الولايات المتحدة الأمريكية مظلة أمنية تحمي دول الخليج من التهديدات والمخاطر الخارجية لاسيما من دول الجوار، وتجلى ذلك بصورة بارزة للعيان عند الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، فبادرت الولايات المتحدة لحماية مصالحها النفطية في المنطقة إلى الإسراع في إخراج العراق بعد معركة عاصفة الصحراء في عام 1991، وذلك للمحافظة على تدفقات النفط، وكذلك كان النفط أحد أسباب احتلال الولايات المتحدة للعراق في مارس عام 2003.

وشهدت العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين حدوث عدد من المتغيرات في مسار العلاقة النفطية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، بدأت تؤثر على شكل العلاقة بينها، ومساراتها المستقبلية، وفيما يلي توضيح لهذه التغيرات:

- **المتغير الأول: انخفاض الواردات الأمريكية من نفط الخليج العربي**

تبنت الولايات المتحدة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة إستراتيجية ترتكز على تخفيض وارداتها النفطية من الخليج العربي، حيث قامت الولايات المتحدة بتنويع مصادر استيراداتها النفطية لتشمل دولا مثل المكسيك وفنزويلا ونيجيريا والنرويج وأنغولا والجزائر وكولومبيا، وكان حصاد هذه الإستراتيجية انخفاض وارداتها من النفط الخام السعودي الذي وصل إلى 1.3 مليون برميل يوميا مقارنة بـ2.2 مليون برميل يوميا عام 2003، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو 90% [1]

وباتت كندا اليوم تشكل المورد الرئيسي للنفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية، حيث استوردت منها الأخيرة نحو 3.3 مليون برميل يوميا تمثل نحو 41% من إجمالي الواردات الأمريكية للعام 2016 وهي نسب تفوق نسبة صادرات جميع دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" مجتمعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- **المتغير الثاني: انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة استيراد النفط إلى مرحلة تصديره:**

ألغت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2015 الحظر الذي فرضته على تصدير نفطها قبل أربعين عاما، وبذلك تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من بلد مستورد للنفط إلى بلد مصدر للنفط، حيث

---

[1] د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق:
http : // Araa.Sa/index.Php ? Option.com-Content & View= article & id= 4113 : 2017-06-07-11-37-43 & Itemid = 172.

صدرت الولايات المتحدة الأمريكية أول شحنة من نفطها بعد إلغاء حظر أربعة عقود، حيث غادرت شاحنة نفط تابعة لشركة "كونكوقيليس" الأمريكية مدينة كوربوس كريستي في ولاية تكساس قاصدة أحد الموانئ الإيطالية، حيث ستستلم شركة "فيتول" السويسرية الهولندية ما تحمله من النفط والمكثفات، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بتوريد شحنة نفط واحدة على الأقل إلى جزيرة كوراكاو وفي البحر الكاريبي، حيث يجري استخدامه لتخفيف النفط الفنزويلي الثقيل بقصد تكريره.

ومن المتوقع بأن تتجاوز صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال عام 2017 إنتاج أربع دول من أعضاء منظمة "أوبك"، وربما تزيد بوتيرة أكبر إذا التزم ترامب بتعهداته بتخفيف القيود المفروضة على عمليات الحفر وتعظيم الإنتاج، ويتوقع أن تبلغ مبيعات أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم ما يصل إلى 800 ألف برميل يوميا من النفط في الخارج، خلال عام 2017، أما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت 527 ألف برميل يوميا في الأحد عشر شهر الماضي من عام 2016.

- **المتغير الثالث: اكتشاف النفط الصخري**

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية السنوات الأخيرة اكتشاف كميات ضخمة من النفط الصخري في الأراضي الأمريكية والذي أدى إلى تربع الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة في التاريخ على عرش الإنتاج العالمي من النفط الخام والذي صل إلى 17.7 مليون برميل عام 2015، متخطية المملكة العربية السعودية 11.9 مليون برميل، وقد ساهمت زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي من الزيت الصخري من 5.6 مليون برميل يوميا عام 2010 إلى 9.6 مليون برميل عام 2015 في زيادة عرض النفط على الصعيد العالمي مما كان له دور فاعل في هبوط أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015، مما أثر على إيرادات دول الخليج العربي من تصدير النفط والتي تقلصت كثيرا وكانت لها آثار كبيرة على الموازنات العامة لها والتي شهدت عجزا خلال الأعوام 2015 و 2016. [1]

وفي ظل التوقعات بزوال فائض المعروض من النفط من الأسواق العالمية في عام 2017 نتيجة لاتفاق تخفيض الإنتاج بمعدل 1.1 مليون برميل لمدة ستة أشهر والتوقيع بتمديد العمل باتفاق تخفيض الإنتاج خلال النصف الثاني من العام 2017، سيصبح عندئذ المحدد الرئيسي لتكلفة المنتجين الهامين وهم في هذه الحالة

---

[1] د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق:
http : // Araa.Sa/index.Php ? Option.com-Content & View= article & id= 4113 : 2017-06-07-11-37-43 & Itemid = 172.

شركات إنتاج النفط الصخري الأمريكية وتقدر هذه التكلفة بنحو 55 إلى 60 دولارا وإن بقاء أسعار النفط عند مستويات قد وجه ضربة موجعة لمنتجي النفط الصخري الأمريكي والذي بات جزءا كبيرا من غير مجد من الناحية الاقتصادية، ولذلك انخفض حفر الآبار الجديدة بنسبة تراوحت بين 23 و 70% في بعض الشركات الأمريكية، وتتفاوت توقعات الخبراء المختصين باقتصاديات النفط بشأن الخسائر الاقتصادية التي قد تنجم عن اضطرابات الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، ولكن أفضل التقديرات تشير إلى أن تخفيض 01% من العرض والإنتاج سيسفر عن زيادة قدرها 8% في سعر النفط العالمي، وطبقا لذلك التحليل، فإن نقص الصادرات النفطية بمقدار عشرة ملايين برميل يوميا، أي ما يعادل 100% من حجم الصادرات السعودية، أو 60% من الصادرات عبر مضيق هرمز، سيتسبب في مضاعفة أسعار النفط، وتقليص الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 03%، والتي تعادل 550 مليار دولار أمريكي، وتأسيسا على ما تقدم سيبقى الأمن الطاقوي ركيزة أساسية في بنية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج العربي وتعمل الإدارة الأمريكية الحالية التأكيد على أهمية هذه الركيزة بوضعها إحدى الثوابت الراسخة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إزاء منطقة الخليج العربي، وهو ما قد يكون تم التأكيد عليه في القمة الخليجية الأمريكية التي عقدت أثناء زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض في ماي 2017[1].

إن سعر النفط وكمية إنتاجه هي من ركائز الأمن القومي الأمريكي والتي لا تجيزه الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة لأحد بما فيهم المنتجين للنفط وأصحابه، وهذا هو الذي يدفع الإدارة الأمريكية الجديدة إلى التمسك بموضوع المحافظة على الأمن الطاقوي، لاسيما وأنها تعرف حق المعرفة بأن النفط الصخري لن يتخطى عشر الإنتاج العالمي من النفط الخام قبل عام 2026.

وعليه، فستبقى مسألة تعزيز العلاقات الأمريكية الخليجية على رأس أولويات الإدارة السياسية في كل الجانبين لاسيما الولايات المتحدة لأن ذلك يخلف لها شعور أقوى بأمن الطاقة مع العلم أن إنتاج دول الخليج العربي من النفط الخام، يبلغ حوالي 17.5 مليون برميل يوميا، وهو ما يشكل قرابة ربع الإنتاج العالمي وهو ركيزة أساسية في تحديد سعر النفط، إذ أن الاحتياطي المؤكد لدول الخليج العربي من النفط يقدر بنحو 95.3 مليار برميل من النفط الخام، أي ما نسبته 33% من الاحتياطات النفطية المؤكدة على الصعيد العالمي والمقدرة

---

[1] نوار عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق،

http:/araa.sa/index.php?option=com.

بنحو 1492.6 مليار برميل في نهاية عام 2016، كما سجل إنتاج الغاز الطبيعي المسال في دول الخليج العربي حوالي 409.6 مليار متر مكعب، عام 2015 بالإضافة إلى ثاني أعلى احتياطي من الغاز الطبيعي بروسيا.

كما أن الموارد الهيدروكربونية الهائلة لدول الخليج العربي تشكل مركز اهتمام دائم للولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تمتلك سوى 36.3 مليون برميل من الاحتياطات النفطية عام 2017، في حين أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم إذ بلغ حجم استهلاكها السنوي نحو 19.3 مليون برميل يوميا بنهاية عام 2016، تستورد 7.3 مليون برميل يوميا من الأسواق الخارجية منهما 1.5 مليون برميل يوميا من دول الخليج العربي وفقا لإحصاءات إدارة الطاقة الأمريكية لعام 2016.

كما تعد أيضا دول الخليج العربي شريك تجاري مهم جدا للولايات المتحدة الأمريكية، خلال الثلاثين سنة المنصرمة وقد تم تأسيس منتدى الحوار الخليجي الاقتصادي الأمريكي عام 1985، ليكون بمثابة القوة الرئيسية التي تبحث من خلالها دول الخليج العربي والولايات المتحدة سبل زيادة التبادل التجاري والاستثماري بما يعزز العلاقات التجارية والاقتصاد، وقد ساهمت جولات الحوار الاقتصادي في ارتفاع حجم التبادل التجاري الخليجي الأمريكي من قرابة عشر مليار دولار عام 1986 إلى 88 مليار دولار عام 2016 والجدول التالي يبين ذلك[1]:

[1] نوار عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق،

http:/araa.sa/index.php?option=com.

- جدول13: التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة (1986-2016)

مليار دولار

السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	التبادل التجاري السلعي
1986	4362	5086	9448
1990	12376	6189	18565
1995	10379	10380	20759
2000	17406	9767	27173
2005	33031	22391	55422
2010	37435	36673	72108
2016	26600	51300	77900

source: GULF organization for industrial consulting(GIOS), GULF statistical profile.various years: http://www.bea.gov/internaional/index.htm.trade[1]

[1] نوار عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق،

http:/araa.sa/index.php?option=com.

– المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بين الانجازات والتحديات في منطقة الخليج العربي.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مجموعة من النقاط تتمثل في أهم انجازات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي سواء في تطور نشاط الشركات الأمريكية بالمنطقة أو الاستثمارات وغيرها، كما تواجه أيضا السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من التحديات تمثلت في المنافسة الدولية والأوربية حسب المحطات التاريخية في منطقة الخليج العربي.

– المطلب الأول: إنجازات السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي

هناك عدة انجازات وامتيازات حصلت عليها السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الاقتصادي اتجاه منطقة الخليج العربي، تعددت في شتى المجالات الاقتصادية إلا أننا نذكر أهمها فيما يلي:

– أولا: تطور نشاط شركات النفط الأمريكية في الخليج العربي

إن الذي ساعد على خلق شركات كبرى أمريكية وهولندية وبريطانية فيما بين عام 1870 وبداية الحرب العالمية الأولى، وفي سنة 1920 أيضا هو صناعة النفط، بعد أن حققت درجة كبيرة من التكامل التي قد أضحت مركزة في يد سبع شركات عرفت باسم "الشقيقات السبع" وتتكون من خمس شركات أمريكية واحدة بريطانية والأخيرة بريطاني هولندية، وتمكنت هذه الشركات سواء بشكل منفرد أو جماعي من الإشراف على جميع الاحتياطات النفطية القائمة في ذلك الوقت وإنتاج النفط الخام وتكريره ونقله وتسويق المنتجات النفطية. [1]

بداية العشرينات أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما خاصا بالخليج العربي مطالبة بنصيبها فيها، ولكن إصرار بريطانيا للمحافظة على هيمنتها في تلك المنطقة، فاعترضت هذا الاهتمام بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع على معاهدة فرساي ولا تنتمي إلى عصبة الأمم وبالتالي لا يمكن أن تتواجد في الدول الواقعة تحت انتداب عصبة الأمم المتحدة، وما يؤكد أكثر تفوق القيادة العسكرية البريطانية من هذا الاهتمام تقديمها وثيقة إلى وزارة الطيران البريطانية عام 1934، وتذكر فيما يلي: أنه منذ أكثر من مائة عام لم يكن النفوذ البريطاني مهددا في الخليج مثلما هو عليه وأن الحكومة البريطانية كانت تتخذ في

---

[1] د.وهبي غبريال، **كيف نشأ الكارتال البترولي للبترول**، السياسة الدولية، العدد 41، سنة 1975، ص 52.

الماضي سياسة قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولكن في الوقت الحاضر هناك الكثير من الأمم تتدخل في شؤون الخليج، فاكتشاف النفط أظهر الولايات المتحدة على المسرح[1].

مما دفع الولايات المتحدة إلى رفع شعار "الباب مفتوح" داعية إلى جعل الحقوق التجارية نفسها بالنسبة لكل الشركات التي تنوي العمل في المنطقة مهما كانت جنسية الشركة، وتحت الضغوط الأمريكية وشركاتها من جهة أخرى حول مساهمة الرأسمال الأمريكي في استغلال النفط بالمنطقة.

واستطاعت في سنة 1928 وبصعوبة كبيرة وبعد ستة سنوات من المفاوضات للحصول على مشاركة تقدر بـ 23.75% في شركة نفط العراق(كانت تسمى في السابق باسم شركة النفط التركية، كانت تسيطر عليها الشركة البريطانية التي كانت تنشط في العراق)، وهذه المشاركة تقاسمها كل من شركة ايكسون "EXXON" وموبيل "mobil" الأمريكيتين التي كانت تنشط وخلال الثلاثينيات استطاعت شركات النفط الأمريكية أن تطور نشاطها بطريقة سريعة في كل من البحرين سنة 1930 بمساعدة الإدارة الأمريكية وتحصلت على امتياز آخر في المملكة العربية السعودية تكونت شركة كاليفورنيا آرابيان ستاندر أويل وتغير اسمها بعد ذلك سنة 1944 إلى اسم أرامكو "aramko" وفي سنة 1946 انضمت شركة نفط تكساسو إلى شركة أمريكية كبرى للنفط هي[2]:

1- شركة ستاندر أوف كاليفورنيا 30%.

2- شركة تكساسو 30%.

3- شركة ستاندر أويل أوف نيوجري 30%.

4- شركة سكوني موبيل 10%.

وبهذا استطاع شركات النفط الأمريكية أن تقفز إلى المرتبة الأولى، فبعد أن كانت الشركات البريطانية والهولندية سنة 1938 تشتغل بنسبة 84.6% والشركات الأمريكية بنسبة 13.6%، أصبحت في سنة 1944 تهيمن على أغلبية الاحتياطات النفطية التي تم اكتشافها في تلك الفترة.

---

(1) mohamed rezadjalili, **le golfe persique problémes et prespectives**,(dallaz paris : 1978), p 177.

(1) salem el jabir al sabah, **les emirats du golf histoire d'un peuple**,(fayard, paris, 1983), p 40.

ولعل أهم عامل ساهم في تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في المنطقة تمثل أساسا في اتفاقية الخط الأحمر في جويلية 1928، التي فتحت المجال أكثر للنشاط الأمريكي في المنطقة، كما شهدت فترة الأربعينيات دخول "قيتي" فيما بين سنتي 1948-1949 م كما تحصلا على حق التنقيب في المنطقة المحايدة السعودية الكويتية.

أما المرحلة الأخيرة في سياسة الشمول التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت في إيران والتي بالرغم من محاولاتها العديدة لاستغلال نفط إيران إلا أنها لم تستطع الحصول عليه إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد الإطاحة بحكومة مصدق، حيث عمدت الحكومة الإيرانية الجديدة المدعمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة توزيع الاحتكارات النفطية، وتحصلت الشركات الأمريكية على نسبة 40% من مجموع الاحتكارات النفطية، واستطاعت بذلك أن تدعم مركزها بحيث أصبحت تتحكم في أكثر من 60% من مجموع احتياطات النفط بالمنطقة[1].

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة توزيع امتيازات شركات النفط الأمريكية في الخليج العربي في فترة ما بين 1950-1960.

الجدول رقم 14: توزيع امتيازات شركات النفط الأمريكية في الخليج العربي سنة 1950-1960:

اسم الشركة	النسبة المئوية للأسهم
1- شركة النفط الوطنية الإيرانية	بريطانيا 54% أمريكا 40% فرنسا 6%
2- شركة نفط العراق	بريطانيا 47.5% أمريكا 23.75% فرنسا 23.75 كولنكيان 5%
3- شركة أرامكو	أمريكا 100%
4- شركة نفط قطر	بريطانيا 47.5% أمريكا 23.50% فرنسا 23.50 كولبنيان 5%
5- شركة نفط عمان والإمارات الأخرى	بريطانيا 47.5% أمريكا 23.50% فرنسا 23.50 كولبنيان 5%
6- ظفار	أمريكا 100%
7- شركة نفط الكويت	بريطانيا 50% أمريكا 50%
8- المناطق النفطية المغطاة للشركات الأمريكية الكويتية	أمريكا 100%
9- شركة نفط البحرين	أمريكا 100%
10- شركة النفط الإيرانية الأمريكية.	إيران 50% أمريكا 50%

(1) Mohamed Rezadjalili, OP-CIT, p 177.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن انتقال مركز القوة العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والزيادة التدريجية للسيطرة الأمريكية على منابع النفط في الخليج العربي [1].

وإذا كانت فترة ما قبل السبعينات، قد اتسمت بشركات النفط الأمريكية في إطارها الاقتصادي الضيق فسنوات السبعينات رمت خطوط سياسية متكاملة، خاصة بعد الخروج البريطاني من الخليج العربي، أساسها اقتصادي بوسائل سياسية وعسكرية تعتمد على منطق القوة الذي كان من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي.

- **ثانيا: الاستثمارات الأمريكية في منطقة الخليج العربي**

تسهم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الأمريكية وشركاتها الوطنية في المنطقة العربية بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة دورا كبيرا في نمو الاقتصاد الأمريكي وتطوره وهي إمكانية استطاعة الدول النفطية امتلاكها من خلال نمو الدخول القومية المرتبطة بالعائدات النفطية.

ومن هنا فإن توظيف رؤوس الأموال الأمريكية في الصناعة النفطية في المنطقة الخليجية بعد الحرب العالمية الثانية، كان أمرا جوهريا بالنسبة إلى مكانة الخليج في الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى استثمار المزيد من أموالها في الصناعة النفطية في منطقة الخليج العربي.

ويتركز أكثر من 80% من الاستثمارات الأمريكية في أقطار الخليج العربي، علما أن 80% من هذه الاستثمارات تتمركز في القطاع الاقتصادي ولاسيما في مجال النفط، وذلك لأنها أكثر الفروع الاقتصادية ربحا.[2]

---

[1] أبو الحسن بني صدر، **النفط والسيطرة**، ترجمة فاضل رسول،(دار الكلمة والنشر، ط1، 1980)، ص 20.

[*] **اتفاقية الخط الأحمر** وقعتها الشركات في لندن سنة 1928، وهي اتفاقية أبرمتها الشركات الأمريكية وحدث بموجبها بمصالحها المتواجدة في منطقة الخليج العربي باستثناء الكويت وإيران، ورفضت الاتفاقية أية عملية فردية، ألغيت الاتفاقية سنة 1948 وانضمت كل من شركة إيكسون وموبيل إلى شركة أرامكو.

[2] د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، **عسكرة الخليج، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، 2013، تاريخ الزيارة (2018/03/07).

http :books.google .dz/books ?id=faHFDgAHQBAj&lpg=pA42&Pg=pA42&dq=

وقد أشارت بعض الإحصائيات الأمريكية إلى أن حجم استثماراتها في مجال النفط الخليجي تقدر بمبلغ 8 مليارات دولار فضلا عن 2 مليار دولار ما بين معدات ومنشآت ومساكن لموظفين أمريكيين في مجال صناعات البتروكيماويات.

أما دوافع الاستثمار الأمريكي في منطقة الخليج العربي فتتمثل في:

1- الحصول على الأرباح.

2- الرغبة في توليد فائض اقتصادي يعود على البلد الأم مما ينعكس بصورة ايجابية على وضع ميزان المدفوعات الأمريكية.

3- ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية ولاسيما النفط.

4- الوصول إلى أسواق المنطقة من أجل ضمان تسويق بعض منتجاتها الصناعية من السلع والخدمات ووسائل الإنتاج والمعدات العسكرية.

5- ضمان النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي على دول الخليج العربي.

وتبعا لذلك أصبح الهدف الأساسي لسياسة الحكومة الأمريكية على الصعيد العالمي هو أن تحمي المصالح الاقتصادية لمؤسساتها وشركاتها الوطنية في كافة أنحاء العالم ، ولهذا بدأت الحكومة الأمريكية وبشكل متواصل الضغط على دول الخليج العربي للحصول على المشاريع الاقتصادية فيها، ومنذ حرب الخليج الأولى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفرد بأكبر المشاريع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي وصل إلى حد تذمر حلفائها في أوربا واليابان من هذا التدخل السياسي.[1]

وقد تزايد عدد الشركات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي إلى أكثر من 700 شركة موفرة بذلك مصدر دخل لما يقارب 50 ألف أمريكي يقيمون في دول الخليج العربي.

وتعد السعودية الشريك التجاري السابع للولايات المتحدة فضلا عن وجود نحو 400 شركة نفط أمريكية عاملة في السعودية منذ عام 1974، علما أن الولايات المتحدة قد استحوذت على 43% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في السعودية، مما يوفر250 ألف وظيفة في الاقتصاد الأمريكي المحلي، والتي أكدها وزير التجارة السعودي في عام 1995، لصحيفة الوطن الكويتية، كما استطاعت شريكات شيفرون

---

[1] د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، مرجع سابق

http :books.google .dz/books ?id

الأمريكية أن تكسب أكبر مشروع في القطاع الخاص لإنتاج المشتقات البتروكيميائية بمبلغ 550 مليون دولار كما حصلت الشركة نفسها على نحو 660 مشروع استثماري آخر في مختلف الأنشطة والقطاعات السعودية كما تستثمر شركة أكسون موبيل الأمريكية في السعودية أكثر من 5 مليارات دولار مع شركات أخرى في مشروعات مشتركة في مجال الكيمياويات والتكرير في السعودية، ولأكسون موبيل تاريخ طويل في السعودية فهي أكبر مستثمر أجنبي مباشر في السعودية وأكبر مشتري للنفط السعودي، وفي هذا الخصوص قال "دنيال نلسون"كبير المديرين التنفيذيين لأكسون موبيلفي السعودية: (آكسون موبيل لها تاريخ رائع في السعودية يعود إلى أكثر من 50 عاما، ونحن فخورون بمشاركتنا في شركة أرامكو وحليفتها أرامكو السعودية). وأضاف قائلا: (نحن ملتزمون بالعمل في السعودية على المدى الطويل ونأمل بأكثر من خمسين عام آخرا من الشراكة الناجحة).

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة قال الشيخ " فاهم بن سلطان القاسمي " وزير الاقتصاد والتجارة الإماراتي : (إن هناك حوالي 1300 شركة أجنبية في دولة الإمارات تعمل في العديد من القطاعات والنشاطات الاقتصادية). [1]

وفيما يخص عدد الشركات الأمريكية العاملة فيها بلغت 300 شركة بما في ذلك 135 شركة تتمتع بتسهيلات في جبل علي.

وفي الكويت حصلت الشركات الأمريكية على الحصة الكبرى من عقود إعمار البنية الأساسية بعد حرب الخليج الثانية.

وتستولي الشركات الأمريكية العملاقة المسيطرة على إنتاج النفطي الخليجي، عملية بيعه إلى الدول الأوربية واليابان الأمر الذي جعل هذه الشركات تحقق أرباحا عالمية ساهمت في دعم الاقتصاد الأمريكي وتقويته أمام الاقتصاديات الرأسمالية المنافسة له، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن أخطر صور الاستثمارات الأمريكية المباشرة في منطقة الخليج العربي تتمثل في محاولتها التجارية من قبل شركاتها الوطنية في الدخول إلى مشاركات نفطية الأمر الذي يعني المشاركة المستقبلية في تملك جزء من الثروة النفطية وهي في باطن الأرض الخليجية، وبذلك تصبح أقطار الخليج العربي مناطق لنهب الموارد بدلا من أن تكون أقطارا تحت التنمية.

---

[1] د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، مرجع سابق

http :books.google .dz/books ?id

وللاستثمارات الأمريكية والأجنبية المباشرة في منطقة الخليج العربي مخاطر تتمثل في الآتي:

1- استنزاف الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط.

2- مخاطر ضياع الهوية وهيمنة الثقافة الغربية الناجمة عن تدفق الأجانب الذين لا يحترمون الثقافة العربية والتقاليد.

3- قد تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استثمارات كبيرة في قطاعات إستراتيجية ولاسيما أن بعض القرارات التي تخص الاستثمارات الأجنبية تتخذ من الخارج، وبذلك ينشأ خطر سياسي، استراتيجي فضلا عن الخطر الاقتصادي.

وفضلا عما تقدم فان هذه الاستثمارات تعمل على :

- كبح التنمية الحقيقية في الأقطار المضيفة لها.
- القضاء على إمكانية ظهور مناطق اقتصادية أو شركات محلية جديدة منافسة لها.
- تهميش الأقطار التي تضيفها، ولاسيما إذا كان الحجم الاقتصادي لهذه الأقطار أقل من الحجم الاقتصادي لمقرات الشركات متعددة الجنسيات.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتقنين استثماراتها في منطقة الخليج العربي بهدف تكريس التبعية الاقتصادية وحتى السياسية ومن ثم الهيمنة الإستراتيجية على هذه المنطقة برمتها.[1]

- ثالثا: سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق (بصفة خاصة):

إن العراق يمتلك حوالي 12% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وتتضح أهمية النفط العراقي بمسألة الانخفاض المتتالي لقدرة الدول النفطية على زيادة إنتاجها من النفط كما تشير الأرقام المتوفرة إلى أن العراق تمتلك احتياطي يبلغ حولي 115 مليار برميل مما يجعله في المرتبة الثالثة عالميا بعد المملكة العربية السعودية وكندا ويقع معظم هذا الاحتياطي حوالي 65% في جنوب العراق.

في عام 1979 أنتج 3.7 مليون برميل يوميا، وقد بلغ إنتاجه قبل غزو الكويت 1990 ما يقارب 3.5 مليون برميل يوميا ومنذ تلك الفترة انهار الإنتاج العراقي للنفط الذي وصل عام 1996 إلى إنتاج 600

---

[1] د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري : مرجع سابق.

http :books.google .dz/books ?i.

ألف برميل يوميا فقط، وبعد صدور القرار 986 والمتعلق بالنفط مقابل الغذاء تضاعف إنتاج العراق ليصل إلى 2.2 مليون برميل يوميا عام 1998، ووصل قبيل الحرب الأمريكية عليه حوالي 2.58 مليون برميل يوميا حيث كانت الولايات المتحدة أولى الدول المستوردة للنفط العراقي بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا، فالاحتلال الأمريكي للعراق قد غير كثيرا من خريطة النفط العالمية لأنه مفتاح السيطرة على الدول المنافسة للولايات المتحدة والتي تطلع إلى الزعامة العالمية وهذا ما سنراه تاليا، مقترحات أمريكية لاستغلال النفط العراقي قبل الغزو مباشرة وبعده على الرغم من أن الإدارة الأمريكية أنكرت أن يكون الهدف من احتلالها للعراق هو السيطرة على أباره النفطية ومخزونه الإستراتيجي، مع العلم أن الاحتلال الأمريكي قام بحماية وزارة النفط عند دخوله مباشرة، فيما ترك كل المرافق العراقية العامة والخاصة والوزارات عرضة للنصب والسلب والتدمير[1].

هناك عدة مقترحات كانت الإدارة الأمريكية قد طرحتها لاستغلال النفط العراقي وتراوحت بين 03 اقتراحات وهي كالتالي:

1- عائدات البترول العراقية سيتم استخدامها في حالة الحرب والتواجد العسكري الأمريكي في العراق ولكن لن يتم استخدام كلها في هذا الشأن.

2- هو أن يتم استلاء على النفط العراقي ووضع اليد عليه كاملا، وذلك من خلال عقود تقوم بها الشركات الأمريكية باحتكار الصناعة النفطية في العراق والتحكم في تدفق النفط وعائداته منها إلى الدول الأخرى.

3- بعد أن استتب الأمر لجيش الاحتلال في العراق أخذ يعمل على تقنين مسألة إستلائه على النفط العراقي بطرق غير مباشرة تحت شعارات فتح الاستثمارات الأجنبية على مصرعيها، وإزالة كل القيود عن الشركات المستثمرة، وضرورة الاعتماد على أحدث التقنيات والوسائل والشركات الأمريكية بطبيعة الحال لزيادة الإنتاج.

كما أن سيطرة أمريكا على هذا النفط سيعطيها المجال أكثر لتحديد كميات الإنتاج والتوريد وأسعار النفط مما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها مرتبط أو خاضع بطريقة غير مباشرة للإشراف الأمريكي.

---

(1) علي حسين باكير، **سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي: الدوافع والأهداف...**، تقرير إخباري، صادر عن هيئة علماء المسلمين في العراق، بتاريخ 2016/01/22، تاريخ الزيارة: (2018/03/08)
http://www.iraq_amsi/ar/news_view_19081.html.

أما بعد استقرار الأوضاع في العراق، فإن ذلك مكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى 112 مليار برميل يوميا من النفط، فهذا معناه أن سيطرتها على العراق تعني حصولها على ربع احتياطي العالم النفطي دون أن نذكر أرباح التي ستأتي للشركات الأمريكية بعد إنهاء مصالح الشركات الروسية والفرنسية والصينية التي كانت قائمة في العراق إبان حكم صدام. [1]

كما يعتقد بعض المحللين بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق في حدود الخمس إلى العشر سنوات القادمة سيبلغ إنتاج النفط في العراق قدرة السعودية حاليا أو بحدود 10 مليون برميل يوميا، كما أن وجود القوات الأمريكية في العراق سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط، سواء ضد أمريكا أو إسرائيل وستكون القوات الأمريكية أيضا جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة من جميع دول الخليج النفطية في حال حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة، كما يمكن أمريكا أكثر من الضغط على "أوبك" لاستنزاف احتياطاتها من خلال الإنتاج العالمي لدرجة قصوى.

إن الهدف من غزو العراق أو على الأقل من الأهداف الدافعة لغزو العراق، الثروة النفطية بالإضافة إلى التعاقدات التي تمت والآن تتم لمصلحة الشركات الأمريكية في شكل عقود طويلة الأجل التي تعود بالأرباح الخيالية لهته الشركات وعائداتها من الاستثمار في العراق ستتراوح بين 42% و162% وهو ما يزيد عن المعدل الطبيعي للأرباح إضافة إلى عمليات واسعة النطاق خصصت في عدة قطاعات[2].

– المطلب الثاني: التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

هناك عدة تحديات واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في بعدها الاقتصادي المتمثلة في مجموعة من المنافسات، نذكر منها مايلي:

– أولا: التنافس الأمريكي الدولي على منطقة الخليج العربي:

هناك عدة دول نافست الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي في الإنتاج الاقتصادي لهذه الأخيرة، نذكر أهمها في مايلي:

---

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق

http://www.iraq_amsi/ar/news_view_19081.html.

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق.

http :www.iraq_amsi.net.

1- التنافس الأمريكي السوفييتي (سابقا) على منطقة الخليج:

حقق الإتحاد السوفييتي نجاحا وتفوقا في منطقة الخليج العربي ليس نتيجة حماس في الاشتراكية بل لفشل أمريكا في إيجاد حلول والرد على التساؤلات والتطلعات الخليجية، وقد عجزت إدارة ريغان الأمريكية عن القيام بأي دور إيجابي في الخليج العربي، فبدلا من أن تقيم علاقات متوازنة ومتوازية مع دول الخليج العربي من جهة ومع إسرائيل من جهة أخرى، سعت إلى إعطاء إسرائيل التفوق العسكري، ووقعت معاهدة أو اتفاقية للتحالف الإستراتيجي، وتضائل بيع الأسلحة الأمريكية للدول الخليجية المعتدلة في وقت يسعى فيه السوفييت لدعم علاقتهم بهذه الدول بما في ذلك تزويدها بالسلاح.

وعلى الجانب الآخر لم تضع الولايات المتحدة في اعتبارها مخاطر توسع الحرب العراقية الإيرانية، ولم تسرع في التوصل إلى حل لتسوية النزاع بطرق سلمية، فاستفاد الإتحاد السوفييتي من أخطاء الولايات المتحدة الذي أيد انعقاد مؤتمر دولي للسلام يهدف للتواصل إلى تسوية سلمية. [1]

فبعد الحرب الإيرانية العراقية لوحظ الوجود البحري السوفييتي في المياه القريبة من الخليج، وبدأ لأول مرة يأخذ مواقف للمواجهة المباشرة مع المصالح الأمريكية في الخليج، كما عمل الإتحاد السوفييتي على إظهار حسن نواياه اتجاه دول المنطقة والتأكيد المستمر على عدم وجود أطماع سوفييتية في نفط الخليج.

كما قام بريجنيف بمبادرة تجاه الخليج بتوجيهه تحدي مباشر للإدارة الأمريكية في ذلك الوقت بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون دول الخليج وذلك بالالتزام بالمبادئ التي طرحها على النحو التالي:

1- احترام حق السيادة لدول هته المنطقة على مواردها الطبيعية.

2- عدم خلق أي عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي "أي ضمان حق الإتحاد السوفييتي وحلفائه من مجموعة دول حلف وارسو باستيراد النفط الخليجي".

3- عدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر.

ومن خلال هذه المبادئ التي أعلنها بريجنيف فإن الإتحاد السوفييتي يهدف من وراء هذه المبادرة إلى الرغبة في المشاركة في أحداث المنطقة الخليجية وعدم الوقوف موقف المراقب أو المتفرج لما يحدث في الخليج العربي وتعني المبادرة ورغبة الإتحاد السوفييتي في إخراج الوجود العسكري الأمريكي من المنطقة وأن تصبح السيادة في

---

[1] د. يحي حليمي رجب، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، مقال مايو 1989، تاريخ الزيارة (2018/03/18).

http://fr.scribd.com/doc/19221645/

الخليج للدول المطلة عليها بالإضافة إلى حق الإتحاد السوفييتي في الانتفاع بثروة الخليج النفطية وكسر احتكار السيطرة الأمريكية على هذه الثروة[1].

بدأت العلاقات السوفييتية الاقتصادية في منطقة الخليج في أوائل الستينات تتخذ عدة مواقف، خاصة مع العراق وتوسيع التعامل التجاري معه، وقد تم عقد العديد من الاتفاقيات الصناعية والزراعية والتجارية بين البلدين، كما تطورت العلاقات السوفييتية مع إيران في الميادين الاقتصادية، وسعت الحكومة السوفييتية من أجل تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي، ففي السبعينات أجرت عدة محاولات لقيام العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، إلا أنها باءت بالفشل، كما قامت بتأسيس علاقات اقتصادية مع الكويت وأبدت استقلال البحرين.

2- التنافس الأمريكي الصيني والهندي على منطقة الخليج العربي:

2-1- التنافس الأمريكي الصيني على منطقة الخليج العربي:

إن الصين كدولة صاعدة في الاستهلاك النفطي أدركت ضرورة التعامل وفق معايير تقلل من أثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة بالإضافة إلى شراء النفط وشراء أسهم وحصص منه ومن الغاز الطبيعي في الخارج.

إن دخول الصين كمنافس للولايات المتحدة والتي قامت بعدة مشاريع لتكرير النفط في منطقة الخليج العربي، وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل إلى 10.9 مليون برميل في العام وزيادة تعاونها وتوسيع رقعة الاستثمارات من وارداتها النفطية ستؤمن من البلدان الخليجية المنتجة للنفط في الأعوام القادمة.

وانطلاقا من تعزيز مفهوم أمن الطاقة سعت الصين كغيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان النفط في هذا السياق نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساسي للطاقة كالاستكشاف والتنقيب في البلدان الخليجية من جهة، فيما أصبح لشركات النفط الوطنية الخليجية مصالح في الصناعات اللاحقة في الصين كالتكرير والبتروكيمياويات من جهة أخرى وإن بروز الصين كبلد رئيسي مستهلك ومستورد للنفط أصبح يثير التنافس مع الولايات المتحدة وخصوصا من حيث قربها الجغرافي من بلدان الخليج العربي المالكة لأكبر الاحتياطات العالمية من النفط، وأسباب ذلك ترجع إلى زيادة الطلب على النفط في الصين

---

[1] د. يحي حليمي رجب، مرجع سابق:

http://fr.scribd.com/doc/19221645/

عام 2006 بنسبة تصل إلى 30% من جملة الزيادة في الطلب العالمي، وهكذا أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط بشكل عام منذ عام 2003 مما يؤهلها لتصبح سوقا نفطيا واعدة في المستقبل إذا ما استمر نموها الاقتصادي على الوتيرة نفسها.

كما أن التنافس على موارد الطاقة أخذ يتوسع بين الصين والولايات المتحدة، فالصين سعت إلى التوقيع على اتفاقيات استثمارات لشراء الطاقة بمليارات الدولارات ومد خطوط أنابيب، وصاغت علاقات أوثق مع دول تمتد من النمسا إلى السعودية، ومن فنزويلا إلى إيران، كما تسعى الصين لإقامة شراكة إستراتيجية استثمارية من خلال شراكتها في الخليج للحصول على تحكم مباشرا وحقوق جزئية في حقول نفط الخليج الأمريكي[1].

2-2- التنافس الأمريكي الهندي على منطقة الخليج العربي:

تعد الهند اليوم في المرتبة الخامسة من كبار مستهلكي الطاقة في العالم حيث تستهلك ما نسبته 3.7% من الاستهلاك العالمي، كما من المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة، إضافة إلى تكوين تحالفات وشراكات ثنائية وإقليمية عالمية، تجمع شتى القدرات ضمن نشاطات مشتركة من تنقيب وتبادل الخبرات والإمكانات في المجال البحوث والتطوير والتعاون، فمن بين هذه الشراكات شراكتها مع منطقة الخليج العربي التي تلبي ثلثي حاجة الهند إلى النفط وتعد السعودية أكبر مزودي، حيث تلبي 25% من احتياجاتها السنوية، ومنذ عام 2006 اتفق البلدان على تحويل علاقتهما إلى شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة النفطية كذلك تعد إيران المزود الثالث للهند بالنفط بـ 2.5 مليون طن سنويا، وبدأت تصبح شريكا للهند في العديد من مشروعات الهيدروكاربونات وبخاصة قطاع الغاز[2].

ومنه يتضح لنا، أنه في الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تنويع مصادر إمداداتها والهيمنة على مناطق إمدادات المبادلات التجارية، كانت تشهد أيضا منافسة حادة مع كل من الصين والهند ودول الإتحاد الأوربي في تأمين الإمدادات، كما قد ظهرت أساليب جديدة في تأمين الإمدادات وذلك باستخدام شراء

---

[1] د. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، أبريل 2010، ص ص 19- 26.

[2] د. سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 27.

أصول الشركات الكبرى أو القيام بالاستثمارات وابتاع أسلوب أخر يتماشى مع تطور الحاجات الاقتصادية في عصر العولمة.

– ثانيا: التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة الخليج العربي.

إن في نهايات القرن الماضي وتشكل نظام كوني بديل لحقبة الحرب الباردة التي كان فيها محور الصراع والتنافس بمستوياته المختلفة (سياسي/اقتصادي) بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي (سابقا) دخلت دول الإتحاد الأوروبي ودول أخرى إلى حلبة الصراع والتنافس ضد الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي.[1]

كان لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت بدورها عام 1992 إلى الإتحاد الأوروبي، انعكاسات ونتائج كبرى على النظام الاقتصادي العالمي وعلى هيكل وتوزيع القوة الدولية والذي أصبح له تأثيرات بالغة الأهمية على النظام العالمي بما فيها منطقة الخليج العربي الذي يمثل الجناح الجنوبي لأوروبا الغربية فمن الناحية الاقتصادية فإن أوروبا الغربية هي أكبر شريك تجاري واقتصادي في الخليج العربي من خلال الحوار العربي الأوروبي الخليجي.

ليس من السهل لأوروبا تجاهل أهمية منطقة الخليج العربي الإستراتيجية لأنها تحصل على 50% من حاجاتها النفطية من هذه المنطقة، كما أنها ليست وحدها التي تعتمد على منطقة الخليج لمدها بهذه السلعة الاقتصادية الهامة فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نفط الخليج، وتعتبر المحافظة عليه وحماية مصادره من أولويات أهدافها الإستراتيجية، وكما قد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية سواء عند نشأتها عام 1951 في صورة السوق الأوروبية للفحم والفولاذ أو عند توسع عضويتها مؤخرا بقيام الاتحاد الأوروبي، فأوروبا القوية المتحدة هي أقدم في رأي أمريكا على مواجهة التهديد الشيوعي الذي يهدد مصالح الغرب بشكل عام في المنطقة الخليجية آنذاك، ولكن بانهيار الإتحاد السوفييتي ومنظومة حلف وارسو واتساع عضوية السوق الأوروبية المشتركة بمرور الوقت برزت ملامح تنافس جديد على المنطقة الخليجية.

وبالرغم من هذا التطور السياسي الهام في دول المجموعة الأوروبية فقد ظل هناك مفهوم لدى البعض منها يختصر التجارة مع الخليج على النفط من جهة ومحاولة ترويج إنتاجها العسكري من جهة أخرى خاصة بعد

---

[1] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص 198.

اندماج شركاتها في مؤسسات علاقة والحصول على احتكار عملية الإعمار في الخليج بصفة عامة والعراق بصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية[1].

وبالمقابل تحاول دول الخليج العربية إيجاد القاعدة الإنتاجية البديلة للنفط والتوسع في الاستثمارات الصناعة التحويلية في المجال البتروكيماويات للتصدير، وبالرجوع إلى إحصائيات التبادل التجاري ما بين أوروبا والمنطقة الخليجية نجد أن دول الإتحاد الأوروبي تصدر حوالي 43.5% من واردات دول الخليج، وتستورد في نفس الوقت حوالي 23% من صادرتها.

وقد بدأت دول الخليج العربي عام 1985 بالسعي إلى إزالة الحواجز الجمركية أمام دخول منتجاتها البتروكيماوية إلى السوق الأوروبية مقابل ذلك عملت دول الإتحاد الأوروبي إلى الاطمئنان على انتظام تدفق إمدادات النفط الخليجي إلى أسواقها بالإضافة إلى توقيع اتفاق التعاون بين الطرفين عام 1988 المتمثل في الاستثمارات والتجارة والعمالة، ومن المعروف أن دول أوروبا الغربية تعد من أهم الأطراف التجارية التقليدية للدول الخليجية، بينما تعد الولايات المتحدة جديدة على المنطقة ولكنها وكما يتوقع خبراء الاقتصاد، وتؤكده الأرقام تفوقهم في صادرتها إلى المنطقة لكن وبالرغم من ذلك تبقى دول الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري لدول الخليج العربي نسبة للروابط التاريخية بين الطرفين ولأسباب سياسية واقتصادية أخرى بحتة.

ونجد من أهم دول الاتحاد الأوروبي في سلم التبادل التجاري مع الدول الخليجية تأتي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا على الترتيب في المراكز الثالث حتى السادس حيث تعتبر هذه الدول من بين أهم الدول التي يتعامل المواطن الخليجي العربي معها تجاريا، تسبقهم اليابان والولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ وقت مبكر بلغ الاستيراد دول المنطقة لمنتجاتها 8.7 مليون دولار عام 1973 وقفزة إلى 13.5 مليون دولار عام 1974 ليصل حوالي 50 مليون عام 1980 حيث بلغ حجم صادرتها تقريبا نحو 80% من واردات دول تلك المنطقة من السلع والخدمات، في المقابل فقد انخفضت قيمة الصادرات الخليجية للإتحاد الأوروبي (الاسم الحالي) بنحو حوالي 25.3% عام 1986 نتيجة انهيار أسعار النفط في ذلك العام علما بأن النفط يعتبر السلعة الأكثر أهمية في الصادرات الخليجية من حيث تستوعب

[1] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص 200.

قرابة 40% من تلك الصادرات، وتعد إيطاليا وحدها ثاني أهم سوق للصادرات الخليجية من بين دول العالم بعد اليابان مباشرة[1].

استنادا على المعطيات الاقتصادية تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بفائض كبير في ميزان مدفوعاتها بلغ نحو 02% من الناتج القومي الإجمالي عام 1997، في المقابل عجز متزايد في الولايات المتحدة، إضافة إلى احتياطي من الذهب والعملات بلغ نحو 20% مقابل 41% وهو ما يشكل في نهاية المطاف ثقل ملحوظ لدول الإتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي بحيث جعلها تتمتع بقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة مما انعكس على الإستراتيجية الأمريكية حيث نشرت تقرير مفصلا عام 1992 أوضحت فيه أن الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تقوم على أساس منع ظهور أي منافس جديد بعد انهيار الإتحاد السوفييتي بحيث يضمن للولايات المتحدة مكانة مميزة دوليا.

وعليه يمكن القول أنه ومن خلال المؤشرات التي تعرضنا لها سابقا عن حجم التبادل التجاري بين الخليج العربي والدول الأوروبية والولايات المتحدة، يتضح أن هنا تنافس على المستوى الاقتصادي بين دول أوروبا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى على المنطقة الخليجية العربية. [2]

---

[1] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص ص،201- 203.

[2] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص 209.

الفصل الثالث:

المتغير الاقتصادي في السياحة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية:

يعد المتغير الاقتصادي من العوامل المؤثرة في العلاقات الأمريكية السعودية بحيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة ترسيخ علاقات اقتصادية واسعة وقوية مع المملكة العربية السعودية، كما تقر الولايات المتحدة الأمريكية بالأهمية الإستراتيجية للملكة العربية السعودية بالنسبة إلى مصالحها في المنطقة، حيث مكن هذا الموقع الاستراتيجي للمملكة للعب دور مؤثر في المنطقة وما يزيد من أهمية هذه المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية هو ثراء هذه المنطقة بالنفط[1]، من هنا يأتي الحديث عن المتغير الاقتصادي في هذه العلاقة الذي سنتطرق إليه في هذه المباحث الثلاث:

- **المبحث الأول نبذة عن العلاقات الأمريكية السعودية.**
- **المبحث الثاني: المظاهر الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية.**
- **المبحث الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية.**

[1] لبنى عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية**، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2015/07/25، تاريخ الزيارة (2018/03/19).

http://Www.Democraticac.de/?p=17-140

- المبحث الأول: نبذة عن العلاقات الأمريكية السعودية:

العلاقات الأمريكية السعودية ليست وليدة اليوم، إنها علاقات تاريخية ترتبط بشكل مباشر بالنفط الخليجي، الذي تم اكتشافه في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، النفط كان سببا كافي للولايات المتحدة الأمريكية للبزوغ إبان الحرب العالمية الثانية لتحول أنظارها بعناية فائقة نحو المملكة السعودية المتعطشة للحضارة تعطش أمريكا للنفط، وبناء جسر من العلاقات على كافة الأصعدة هو المشروع الأمريكي الذي كانت بارجة "كوينسيي" الأمريكية حلقته الأولى.

- المطلب الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية:

إن تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية يعود إلى عام 1931، حيث بدأت المفاوضات لتوقيع اتفاقية التعاون بين البلدين التي استمرت لمدة عامين قبل التوقيع النهائي الذي تم في عام 1933، وجاء ذلك انطلاقا من سياسة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود القائمة على استقلالية القرار والبحث عن العلاقة التي تحقق مصالح البلاد والتي استطاع من خلالها تحقيق عديد من النجاحات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي على مدار 21 عاما منذ عام 1932 إلى 1953.

ومنذ تأسيس المملكة العربية السعودية حتى وقتنا الراهن توالى على حكم المملكة العربية السعودية أبناء الملك المؤسس عبد العزيز، حيث حملت كل مرحلة من مراحلها تاريخا مميزا للعلاقات الخارجية مع جميع الدول على كافة الأصعدة وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية. في عهد الملك عبد العزيز بدأت العلاقات الاقتصادية الأمريكية-السعودية عام 1931، حينما منح الملك عبد العزيز حق التنقيب عن النفط في المملكة إلى شركة أمريكية، فبدأت العلاقات تخرج من دائرة الفكرة لتدخل حيز التنفيذ إثر لقاء جمع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود مع الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت"، في فبراير 1945 على متن البارجة الأمريكية "كوينسي" التي دخلت مياه البحيرات المالحة قرب السويس، هذا اللقاء يعتبر اللبنة الأولى في العلاقات الأمريكية السعودية، جاءت بعده دعوة وجهها "روزفلت" إلى الملك عبد العزيز لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، لكن الأخير لم يتمكن فأرسل نيابة عنه ابنه الأمير "فيصل" الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك، وكانت الزيارة لبحث مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، في العام نفسه حضر

---

[1] د.أبها-عبد الأسمري، **العلاقات السعودية الأمريكية أكثر من 80 عاما من الشراكة**، صحيفة الشرق، العدد رقم 1598، بتاريخ 2016/04/19، تاريخ الزيارة (2018/03/19):
http://Www.alsharq.net.sa/wp-content/uploads/2018/03/20180324.PDF.

الفيصل نيابة عن والده الملك، تأسيس منظمة الأمم المتحدة في مدينة "سان فرانسيسكو" وقع حينها على اتفاقية انضمام المملكة للمنظمة.

وفي عام 1953 تولى الملك سعود الحكم حتى عام 1964، زار الملك سعود الولايات المتحدة عام 1962 واجتمع مع الرئيس جون كينيدي لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتلبية حاجة المملكة الأمنية، وفي عام 1964 بدأت فترة حكم الملك فيصل واستمرت لمدة 11 عاما، تضمنت هذه الفترة مشاريع تنموية حيث التقى الملك فيصل بالرئيس لندون جونسون عام 1966 وبحث معه تأسيس شراكة سعودية-أمريكية لتنفيذ مشاريع التنمية في المملكة، وفي عام 1971 التقى الملك فيصل الرئيس ريتشارد نيكسون في واشنطن وتأسست بعدها لجنة الاقتصاد السعودية الأمريكية المشتركة، كما شهدت هذه الفترة مرحلتي مد وجزر في العلاقات الأمريكية السعودية وبالتحديد عام 1973، وبعد وفاة الملك فيصل تولى الحكم الملك خالد بن عبد العزيز في عام 1975 وكانت أول زيارة له رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1978، التي ترتب عليها زيارة الرئيس جيمي كارتر للرياض في نفس العام، واجتمع مع الملك خالد وبحثا إلى جانب العلاقات الثنائية ما عرف بمشروع كارتر لتحريك عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وبعدها استقبلت الولايات المتحدة زيارات رسمية لعدد من الأمراء، فالملك فهد بن عبد العزيز هو خامس ملوك السعودية واستمرت مدة حكمه لـ23 عاما من 1982 حتى عام 2005، زار هذا الأخير الولايات المتحدة والتقى الرئيس رولاند ريغان في واشنطن في عام 1985، والتي ترتب عليها 3 زيارات قام بها الرئيس جورج بوش (الأب) في الفترة ما بين عام 1990 حتى عام 1992[1]، وفي كل هذه الزيارات كان الملك فهد على رأس مستقبليه، وفي عام 1994 زار الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" المملكة والتقى الملك فهد وبحثا في العلاقات بين البلدين، حيث دخلت العلاقات الأمريكية السعودية منعطفا آخر في هذه الفترة وبالتحديد أثناء وبعد حرب الخليج الثانية وفي فترة الملك عبد الله وهو سادس ملوك المملكة استمرت فترة توليه الحكم 10 سنوات منذ عام 2005 حتى 2015، تطورت الأحداث في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل متسارع والتقى الملك عبد الله الرئيس "بيل كلينتو" عام 1998 خلال زيارة لأمريكا في إطار جولة علمية شملت 7 دول حينما كان وليا للعهد، وسبق ذلك لقاءات بين كبار المسؤولين في البلدين، منها اجتماع الملك فهد والأمير عبد الله آنذاك بنائب الرئيس الأمريكي آل غور، عندما زار المملكة، وحين كان الملك عبد الله وليا للعهد في مؤتمر قمة

---

[1] د.أبها عبد الأسمري، مرجع سابق.

http://Www.alsharq.net.sa

العشرين الاقتصادية العالمية والتي انعقدت في واشنطن العاصمة يوم 15 نوفمبر 2008 التي أعلن الملك عبد الله خلالها رصد المملكة وضمان لعدم توقف مشاريع التنمية بها ولدعم وحماية المصارف المحلية وقام الملك عبد الله بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 2005 تم خلالها إبرام عدد من الاتفاقيات العالمية وقعها مع الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن لتفتح آفاقا واسعة في علاقات البلدين، وفي عام 2008 زار الرئيس بوش الابن المملكة مرتين في شهري يناير ومايو، والتقى خلالها الملك عبد الله، وبحثا في تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وفي العام نفسه استقبل الملك عبد الله في مقر إقامته بمدينة نيويورك الرئيس بوش الذي خمن آنذاك مبادرة الملك عبد الله بالدعوة إلى اجتماع في مقر المنظمة تكريما لدور الملك عبد الله في تعميم ثقافة السلام والتقارب بين أتباع الأديان وفي صيف 2010 شارك الملك في اجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية في واشنطن أثناء زيارته لها وكان في استقباله لدى وصوله مقر الاجتماع الرئيس بوش[1].

أما الرئيس باراك أوبانا زار المملكة في يونيو 2009، واشتملت المباحثات التي أجراها مع الملك عبد الله على أزمة الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، وتوفي الملك عبد الله في يناير 2015، وهو الحدث الذي وصفه نائب الرئيس الأمريكي "جون بايدن" بالخسارة الكبرى للسعودية، لكن العلاقة الأمريكية السعودية في عهد أوباما لم تكن كما بدأت ولربما كان توجه الأخير نحو إيران طمعا بنيل الخلود في التاريخ الأمريكي، كصانع للسلام، إذ كان متفائلا بتسوية ملف إيران النووي، ليضاف إلى الانجازات السلمية التي من ضمنها سحب القوات الأمريكية من العراق في حين كانت الرياض تسعى لتعزيز دورها في المنطقة العربية الشديدة الاضطراب، بدعم أمريكي على ما يبدو لم يكن متاحا.

أما ترامب فزيارته للسعودية كانت حدثا تاريخيا، ليسجل التاريخ أن دونالد تامب أول رئيس أمريكي يزور المملكة العربية السعودية في أول زيارة خارجية له منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاون أمريكي سعودي على مستوى هو الأعلى، ليكون عهد ترامب وسلمان العهد الذهبي لهذه العلاقات التي وصف ترامب يومها الأول "بالرائع" مضيفا "مئات مليارات الدولارات من الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة ترامب فسرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية التي تحدثت عن توقيع 34 عقد في عدة مجالات كان من بينها الدفاع والنفط والنقل الجوي فالقيمة الإجمالية للاتفاقيات بلغت أكثر من 380 مليار دولار بحسب وزير الخارجية السعودية "عادل الجبير" في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأمريكي "ريكس تيلرسون"

---

[1] د.أبها عبد الأسمري، مرجع سابق.

http://Www.alsharq.net.sa

وتعد صفقة الأسلحة هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بحسب مسؤول البيت الأبيض كان قد أعلن أن الاتفاق تم على عقود تسليح للسعودية تبلغ 110 مليار دولار، ليؤكد بعده "تيلرسون" أن الصفقة تدعم أمن المملكة السعودية والخليج في مواجهة التأثير الإيراني واصفا إياه بالسيء.

إن هذه الصفقة التي بلغت أكثر من 380 مليار دولار كانت كفيلة بفتح العهد الجديد لعلاقات ثنائية تجاوزت صفة البقاء إلى صفة التمدد بعد فترة من الانحسار والبرود في عهد أوباما[1].

- **المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية:**

إن القول الشاسع في الداخل والخارج عن طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية أن المملكة العربية السعودية تابعة في سياستها الخارجية والإقليمية والدولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليس من الضروري فيما يتعلق بالتفاصيل والجزئيات، ولكن في الاستراتيجيات والتوجه العام مما يجعلها، أي السعودية غير قادرة على التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية معاملة الند للند من منطلق المصالح الوطنية، ويبنى مفهوم السيطرة الأمريكية على السياسة الخارجية السعودية داخلي أو خارجي يهددها ورغم أن هذه المقولة قد أثبتت الأحداث التاريخية عدم فعاليتها في التطبيق إلا أنها تتردد من حين لآخر على لسلن المحللين وفي أوراقهم البحثية.

الولايات المتحدة لم تقف إلى جانب شاه إيران عندما ثارت في وجهه جماهير الشعب قديما، والولايات المتحدة لم تقف إلى جانب حسني مبارك وزين العابدين بن علي عندما هبت في وجهيهما ثورة الشباب حديثا والولايات المتحدة دخلت العراق وتركته عندما تعاظمت الخسائر عليها في المال والرجال، وكذلك هي فاعلة في أفغانستان، الولايات المتحدة تقبل عندما تكون الحسابات السياسية والمالية في صالحها، وتدبر عندما تزداد عليها الخسائر[2].

قد يرى البعض أن السعودية غير بقية الدول بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا سألنا لماذا وكيف؟ فالجواب هو أن السعودية تنام على مخزون هائل من النفط الخام، والنفط اليوم هو عصب الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها شرقا وشمالا، إذن فإن القيمة الحقيقية للسعودية في ميزان المصالح

---

[1] د.أبها عبد الأسمري، مرجع سابق.

http://Www.alsharq.net.sa

[2] د.عبد العزيز الدخيل، **ماهي طبيعة العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، صحيفة الشرق، العدد رقم 274، بتاريخ 2012/09/03، تاريخ الزيارة: (2018/03/20).
http://Www.alsharq.net.sa/2012/09/03/468587.

الوطنية الأمريكية، هو الزيت الخام، وإذا كان هذا القول هو الأقرب للحقيقة فإن الفصل بين حماية السعودية وحماية آبار البترول أمر ممكن إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التضحية بالسعودية والابتعاد عنها وعزلها وحماية آبار البترول السعودية، وحيث أن الشيء بالشيء يذكر، فالولايات المتحدة لم تهب للوقوف في وجه صدام حسين من أجل حماية السعودية، بل وقفت من أجل حماية مصالحها في الخليج العربي، وكان الأجدر بالسعودية التي قدمت أرضها ومالها من أجل تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي أن تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية دفع الثمن المالي والسياسي لهذا الدعم السعودي.

خلاصة القول إن تبرير انطواء السياسة الخارجية السعودية تحت مظلة السياسة الأمريكية لابد أن يكون له أسباب أخرى وجيهة ما دامت سببية الحماية قد سقطت وثبتت عدم جدواها الفعلية.

إن شعب الولايات المتحدة الممثل في مجلسي النواب والشيوخ وكثير من زعمائهم ومؤسساتهم الصحفية لا يرون بشكل عام في السعودية أنها بلدا صديقا بالمعنى السياسي والاستراتيجي بل إنها بلد يبيع لهم البترول بسعر مرتفع، وأن السعودية كشعب من الدول التي لا تكن لهم الصداقة بل العداء ويشار إليها مع غيرها من دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط بأنها دولة معايدة، هذه الصفة العدائية التي أصبغها عليهم السياسيون الأمريكيون من مرشحي الرئاسة أو مجلس النواب أو الشيوخ أو حكام الولايات هي العنوان الرئيسي في حملاتهم الانتخابية الداعية إلى عدم الاعتماد على النفط السعودي أو العربي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست الرئيس أوباما وليست وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، بل غنها الشعب الأمريكي عبر مؤسساته الدستورية ومنظماته المدنية وصحافته المستقلة، ما يقوله الرئيس ووزير خارجيته أو من سبقها من الرؤساء ووزراء الخارجية للسعوديين من رجال الدولة ومن حولهم يدخل في باب المجاملات وحديث المناسبة، أما ما يعكسه الواقع السياسي الأمريكي والمؤسساتي والشعبي، فإن السعودية ليست البلد الصديق والقريب وإننا لسنا شركاء حقيقيين لهم في مسرح العلاقات الدولية، فالولايات المتحدة لم تعتد من السعودية إلا الطيبة والمجاملة والمسايرة وهذه صفات في عالم السياسة الخارجية تعني في عيون الآخرين الضعف والاستكانة، خصوصا إن كان الأمر يتعلق بقضية اقتصاد إستراتيجية أو قضية وطنية وقومية[1].

أما في الجانب الاقتصادي فأغدقت السعودية من بترولها على الولايات المتحدة الأمريكية، والدراسات تشير إلى أن سعره المستقبلي سيكون أعلى من سعر اليوم، لدهاء الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تمنح

---

[1] د.عبد العزيز الدخيل، مرجع سابق.

http://Www.alsharq.net.sa

استثمارات السعودية من الفوائض المالية الناجمة عن زيادة تصدير البترول السعودي لهم ولحلفائهم، أي امتياز أو خصوصية أو معاملة تفضيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقوم أساس على موقف الولايات المتحدة من مصالحنا الوطنية والسياسية والاقتصادية، ولتفهم الولايات المتحدة ذلك فعلى السعودية استخدام كل إمكاناتها وطاقاتها الإستراتيجية والنفطية والمالية من أجل الوقوف إلى جانب حقوقها بكل استقلال وعقلانية وهدوء، فعلى السعودية أن تجمع مصلحتها الوطنية والإقليمية والعالمية قبل كل شيء وقوف كل شيء ولا تتردد في استخدام ما تملك من قوة سياسية واقتصادية من أجل إثبات إرادة الفعل والتصميم وحماية مصالحها[1].

[1] د.عبد العزيز الدخيل، مرجع سابق.

http://Www.alsharq.net.sa

- المبحث الثاني: المظاهر الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية:

يمكن حصر المظاهر الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية في مجموع الاتفاقيات التجارية الاقتصادية التي أبرمت في عدة محطات منذ اكتشاف أول بئر نفط في السعودية، حيث نتجت عنها أوجه اقتصادية جديدة، تمثلت في التبادل التجاري الذي عرفت تنوعا ملحوظا في مختلف السلع الصادرة والواردة بين البلدين.

- المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية:

1- في عام 1932 تم توقيع الاتفاقية الدبلوماسية التجارية بين البلدين، وجاءت هذه الاتفاقية متزامنة مع الإصلاحات الاقتصادية في المملكة.

2- وبدأت المفاوضات السعودية الأمريكية لتوقيع اتفاقية التعاون وكان من المتوقع أن تسير بشكل سريع إلى أن المفاوضات استمرت إلى عامين قبل التوقيع النهائي عام 1933 حيث أزجى بها الملك عبد العزيز المؤسس لحقوق الامتياز التنقيب عن النفط لشركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا"، فهته الاتفاقية مهدت الطريق لاكتشاف البترول في "بئر الخير" بكميات تجارية فكانت المنفعة متبادلة في تقديم السعودية من جهة وتامين الاحتياجات المستقبلية للولايات المتحدة من جهة أخرى.

3- في عام 1951 وقعت اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين من خلال زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحضور تأسيس الأمم المتحدة[1].

4- في عام 1962 قام الملك سعود بن عبد العزيز بإبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية وتلبية حاجة السعودية الأمنية مع الرئيس الأمريكي "جون تينيري".

5- اتفاقية تأسيس الشراكة السعودية الأمريكية لعمل مشروعات التنمية في المملكة التي عقدت بين الملك فيصل والرئيس الأمريكي "لندون جون سون" عام 1966.

06- الاتفاقية التي تقضي بتأسيس اللجنة السعودية الأمريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي لسد احتياجات السعودية من المواد والخبرات في مرحلة كانت تشهد فيها البلاد زيادة هائلة في مشاريع التنمية عام 1974 واستجابة هذه الاتفاقية إلى تطلعات شركات أمريكية كبرى تبحث عن عقود عمل في المنطقة العربية من خلال

---

[1]..... **قسم الاقتصادية والمقالات، "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية...**، صحيفة الوطن والمواطن، العدد رقم 1489، بتاريخ 2017/05/16، تاريخ الزيارة (2018/03/28).

Https://Www.alwatan journal.com/.

الإفادة من إعادة تدوير العائدات النفطية في وقت بدأ فيه سعر النفط يرتفع بدرجة كبيرة عما كان عليه في حين حققت بنود هذه الاتفاقية المنشود من الجمع بين احتياجات التنمية السعودية والخبرة التكنولوجية والإدارة الأمريكية، والاستفادة من برامجها التدريبية والتنموية ألاف السعوديين.

– الاتفاقية التي جمعت بين رئيس مجلس الأعمال السعودي الأمريكي عبد الله بن صالح ورئيس مجلس إدارة "جنرال الكتريك" التي من خلالها تقديم المساهمة في نمو وتنوع فرص الاستثمار وتطورها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين في مختلف المجالات، مستعرضين الجوانب التجارية والصناعية والاستثمارية وسعي الجانبين إلى ازدهارها.

– اتفاقية محمد بن سلمان "الأمير" والسيناتور الجمهوري "طوم كوتسن" التي أكدت عمق التعاون والشراكة الوثيقة بين البلدين في مختلف المجالات خاصة الأمنية.

– اتفاقية وليي العهد مع رئيس الفرقة التجارية الأمريكية "طوماس دونهيو" وجرى خلال إبرام الاتفاقية استعراض عدد من الموضوعات المتعلقة بتنمية المجال التجاري والاستثماري بين البلدين[1].

– الاتفاقية التي جمعت الفريق الاقتصادي للرئيس الأمريكي باراك أوباما من مدير المجلس الاقتصادي الوطني الأمريكي ووزير الخزانة "جاك لو" ووزيرة التجارة ووزير الطاقة مع ولي العهد وعدد من المستشارين في البيت الأبيض التي استعرضت أفضل السبل لتعزز التعاون المشترك بين البلدين خاصة في مجالات الاستثمارية والاقتصادية الطموحة بما فيها برنامج التحول الوطني.

– اتفاقية تعاون بين الأمير محمد بن سلمان ورئيس الفرقة التجارية الأمريكية "طوماس دنهيو" التي كشفت مؤسسة "مسك الخيرية" عن تعاون مع كلية "بابسون" العالمية وشركة "لوكيد ماركن" لإطلاق كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وزيادة الأعمال لتطوير المستوى التعليمي.

– اتفاقية ولي العهد مع وزير الطاقة الأمريكي "أرنيست مونير" التي نصت عن التعاون بين البلدين في عدد من المجالات منها البحثية والتقنية وكفاءات الطاقة والحوسبة والطاقة المتجددة.

---

[1]....، **السعودية وأمريكا.. علاقات متميزة قائمة على مصالح مشتركة**، صحيفة البلاد، العدد 2250، بتاريخ 2015/09/01، تاريخ الزيارة (2018/03/29):
Https//Www.albiladdaily.com/%D7%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%8A%D8%A9%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D9%

7- اتفاقية التعاون عام 1974 التي وقعت بين الملك فهد بن عبد العزيز حينما كان نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء مع أمريكا على بيان مشترك يقضي بتأسيس اللجنة السعودية الأمريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي لسد احتياجات المملكة من المواد والخبرات.

8- اتفاقية تأسيس اللجنة الاقتصادية السعودية الأمريكية المشتركة بين الملك فيصل والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في واشنطن عام 1974.

9- تخضع العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لاتفاقيات عديدة وفي مقدمتها اتفاقية التعاون الفني بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، والتي بمقتضاها يسعى الطرفان لتوسيع التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة بينهما في 1975/4/10.

10- إبرام اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بغية زيادة مشاركة الشركات الخاصة الأمريكية في المشاريع الهادفة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة العربية السعودية في 1975/04/11.

11- وقع البلدان في 2003 على اتفاقية تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بينهما.

12- اتفاقية تنسيق المواقف حول القضايا الإستراتيجية التي تهم البلدين، وقعت بين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عام 2005.

13- كما تم في سبتمبر 2005 في واشنطن التوقيع على الاتفاقية الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة والخاصة بالنفاذ للأسواق في قطاعي تجارة السلع والخدمات المعنية بانضمام السعودية للمنظمة ويوجد في السعودية حاليا 357 مشروعا أمريكيا سعوديا مشتركا لاستثمارات قوامها 82 مليار ريال وهذا الاستثمار جعل الولايات المتحدة أكبر مستثمر في السعودية.

14- في عام 2005 زار الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان وليا للعهد للولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس جورش بوش الابن حيث وقعا على اتفاقية تشكيل لجنة عليا لتعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والاستثماري بين البلدين[1].

---

[1]..... **السعودية وأمريكا.. علاقات متميزة قائمة على مصالح مشتركة**، مرجع سابق:
Https : //Www.albiladdaily.com/

– المطلب الثاني: إحصاءات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية (2004–2008):

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربي السعودية بعلاقات اقتصادية قوية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة العربية السعودية، وفيما يلي بعض الحقائق:

– تخضع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لاتفاقيات عديدة وفي مقدمتها "اتفاقية التعاون الفني" بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، والتي بمقتضاها يسعى الطرفان لتوسيع التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة بينهما بروح من التفاهم المشترك والتام، (صدرت الموافقة عليها بالمرسوم الملكي رقم م/21 عام 1974).

– إبرام اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة ببين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بغية زيادة مشاركة الشركات الخاصة الأمريكية في المشاريع الهادفة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة العربية السعودية (صدرت الموافقة عليها بالمرسوم الملكي رقم م/22 عام 1974.

– حقق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية فائض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالي 136414 مليون ريال، عام 2008[1].

– أولا: تطور حجم الصادرات السعودية للولايات المتحدة خلال الفترة (2004–2008) بلغت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 195521 مليون ريال سعودي، مما يمثل 16.63% من إجمالي قيمة صادرات المملكة العربية السعودية للعالم، في العام نفسه.

وارتفعت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بمقدار 48089 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007، كما ارتفعت بمقدار 114161 مليون ريال مقارنة بعام 2004، فما ارتفع معدل نمو الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 32.6% عن العام السابق، وقد بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام

---

[1]....، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية، ماي 2010 تاريخ الزيارة (2018/03/22).
http : //Www.Chamber.org.sa/sites/informations centre/studies-documents/.pdf

2008 حوالي 78903 ألف طن، مما يمثل 17.4% من حجم صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم، في العام نفسه.

الشكل رقم 01: تطور حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004–2008) بالمليون ريال سعودي.

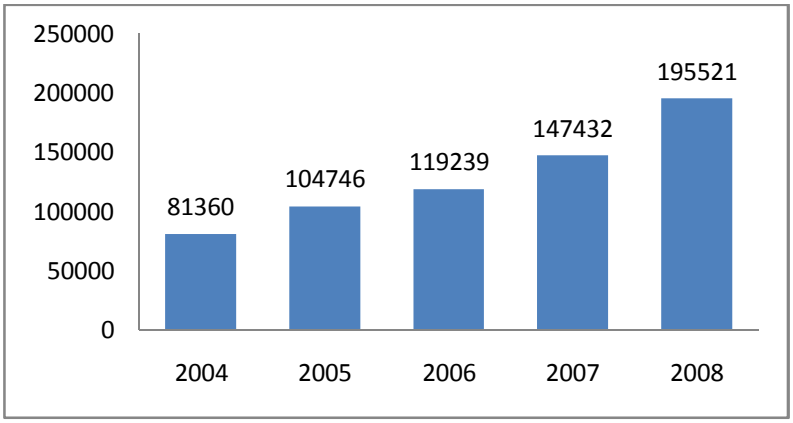

ونشير هنا إلى أن المملكة تصدر سلع متنوعة للولايات المتحدة وأهم هذه السلع هي: زيوت نفط خام سماد اليوريا، كحولات دورية عطرية، اثلين جلايكون (ايثان ديول) وصودا في محلول مائي أو صودا سائلة وغيرها من السلع[1].

جدول رقم 15: اهم صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بالمليون ريال.

اسم السلعة المصدرة	القيمة (مليون ريال سعودي)
زيوت نفط خام	191858
سماد اليوريا	1136
كحولات دورية عطرية	549
اثلين جلايكون (ايثان دييول)	306
صودا في محلول مائي او صودا سائلة	133

[1]....، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مرجع سابق.
http : //Www.Chamber.org.sa

- **ثانيا: تطور حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة (2004-2008):**

بلغت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 59107 مليون ريال سعودي، مما يمثل 13.69% من إجمالي قيمة واردات المملكة العربية السعودية من العالم، في العام نفسه، وارتفعت قيمة واردات المملكة السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بمقدار 13255 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007 كما ارتفعت بمقدار 32079 مليون ريال مقارنة بعام 2007. [1]

الشكل 02: تطور حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة (2004-2008)

بالمليون ريال سعودي:

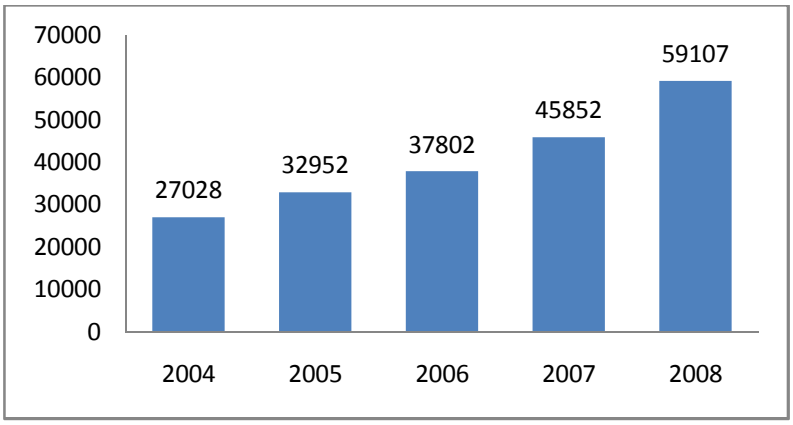

ويشار هنا إلى أن معدل نمو واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع عام 2008 بحوالي 28.9% عن العام السابق.

فيما بلغ حجم الواردات التي استوردتها المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 3088 ألف طن مما يمثل 5.4% من حجم إجمالي واردات المملكة في العام نفسه.

وتتنوع السلع التي تستوردها المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية وأهم هذه السلع هي: سيارات خاصة سعة (1501- 3000) سم^3، قطع غيار الطائرات وسيارات خاصة سعة (3000) سم^3، أجزاء للتوربينات الغازية، سيارات خاصة مستعملة سعة 3000سم^3، وغيرها من السلع (أنظر الجدول رقم 16 أدناه).

---

(1) .....، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مرجع سابق.

http : //Www.Chamber.org.sa

جدول رقم 16: أهم واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008:

اسم السلعة المصدرة	القيمة (مليون ريال سعودي)
سيارات خاصة سعة (1501-3000) سم^3	4013
قطع غيار الطائرات	2860
سيارات خاصة سعة (3000) سم^3	2053
أجزاء للتوربينات الغازية	1946
سيارات خاصة مستعملة سعة 3000 سم^3	1918

- المطلب الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية (2008-2013):

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية وفيما يلي بعض الحقائق:

- حقق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والسعودية فائض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالي 136414 مليون ريال لعام 2008. [1]

- وبلغت قيمة صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام 2008 حوالي 195521 مليون ريال سعودي مما يمثل 16.63% من إجمالي قيمة صادرات السعودية في العام نفسه وارتفعت قيمة صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام 2008، بمقدار 48089 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007 كما ارتفعت بمقدار 114161 مليون ريال مقارنة بعام 2004، فيما ارتفع معدل نمو الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام 2008 بحوالي 32.6% عن العام السابق، وقد بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة خلال عام 2008 حوالي 78903 ألف طن، مما يمثل 17.4% مكن حجم صادرات السعودية إلى العالم، في نفس العام، كما أن السعودية تصدر سلع متنوعة للولايات المتحدة وأهم هذه السلع هي: زيوت نفط خام، سماد اليوريا، كحولات دورية عطرية، وغيرها من السلع.

---

[1] لبنة عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية**، المركز الديمقراطي، بتاريخ 25 جويلية 2015، تاريخ الزيارة (2018/03/29).
http : //Www.democraticac.de/ ?p=17140.

– وبلغت قيمة واردات السعودية من الولايات المتحدة عام 2008 بمقدار 13255 مليون ريال سعودي مقارنة بعام 2007 كما ارتفعت بمقدار 32079 مليون ريال مقارنة بعام 2004، أي أن معدل نمو واردات السعودية من الولايات المتحدة قد ارتفع في عام 2008 بحوالي 28.9% عن العام السابق، فيما بلغ حجم الواردات التي استوردتها السعودية من الولايات المتحدة عام 2008 حوالي 3088 ألف طن مما يمثل 5.4% من حجم إجمالي واردات السعودية في العام نفسه.

أما بالنسبة للتعاون النفطي بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة تسعى إلى الإبقاء على علاقات قوية مع السعودية للحفاظ على مصالحها البترولية معها، خاصة في ظل وجود المنافسة الشديدة من الصين التي تعتمد بشكل مكثف على بترول الخليج، وعلى الجانب الآخر تسعى السعودية إلى الإبقاء على حصة في الأسواق الرئيسية بما فيها الولايات المتحدة، كما تخفض السعودية دولار في سعر كل برميل تصدره للسوق الأمريكية، وبالتالي فهي تدعم البترول المصدر إلى الإرادة الأمريكية والمستهلكين الأمريكيين بما يقرب من 260 مليون دولار، كما أن السعودية لا تقدم خصما أو دعما للولايات المتحدة إنما تتحمل نفقات التوصيل، وهذه إستراتيجية تضمن بها السعودية عملائها عبر البحار، وإن لم تفعل ذلك ستفسح المجال للمصدرين المنافسين لها والقريبين من الولايات المتحدة مثل: المكسيك وفنزويلا وكندا، لاشك في أن السوق الأمريكية مهمة بالنسبة للسعودية، حيث إنها كبيرة والطلب على الزيت الخام والبترول المكرر في تزايد مستمر، بالإضافة إلى أنها سوق مستعمرة، إلى جانب أن السعودية تريد أن تظل الولايات المتحدة مستوردا أساسيا للبترول السعودي[1]، وبعد أحداث 11 سبتمبر ظهرت مشكلات في مجال البترول منها أن الدول المستوردة للبترول تواجه مشاكل في تأمين تواصل تدفق البترول، وفي هذا الصدد فقد لعبت السعودية دورا مهما في تعويض أي نقص من حصص بترول الدول المصدرة كما أنه بعد تورط خمسة عشر مواطن سعودي في أحداث الحادي عشر من سبتمبر احتدم الجدل حول إمكانية استمرار الاعتماد على السعودية بوصفها الممول الرئيسي والموثوق به للنفط للولايات المتحدة، فلذلك دعى البعض إلى ضرورة تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بشكل راديكالي وتبنى مواقف صارمة تجاه النظام السعودي إلى حد السعي لتغيير هذا النظام والتحول الكامل نحو الدول الغربية المنتجة للنفط لتلبية الاحتياجات الأمريكية من النفط الخارجي، لكن تبنت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت نهجا هادئا وغير تصعيدي تجاه السعودية ونأت

---

[1] البنى عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، مرجع سابق.

http : //Www.democraticac.de/ ?p=17140.

بنفسها عما تضمنته التقارير التي حملت السعودية مسؤولية مباشرة في دعم الإرهاب، كما بررت العديد من الكتابات تبني إدارة بوش الإبن لهذا النهج الهادئ والمتزن تجاه السعودية لرغبة الإدارة في أن تقوم السعودية بدور فاعل في تحقيق التوازن في السوق العالمي للنفط وتهدئة سعر النفط في أعقاب تلك الفترة، حيث ارتفع سعر برميل النفط في اليوم التالي للهجمات إلى 28 دولارا مقابل 20 دولار في اليوم السابق لها وبالفعل سارعت السعودية ابتداء من اليوم التالي للهجمات ولمدة أسبوعين، بإرسال نصف مليون برميل يوميا للولايات المتحدة متجاهلة حصتها المقررة في "أوبك" مما أدى إلى تراجع سعر النفط إلى 20 دولار مرة أخرى، وفي نفس الوقت سعت إدارة بوش إلى الإسراع في إعادة تأهيل القطاع النفطي وفتح الأبواب أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية للقطاع لزيادة الطاقة الإنتاجية لأقصى حد ممكن في أقل فترة زمنية، فطرحت الإدارة للنقاش إمكانية خصخصة قطاع النفط، وفي نفس الوقت اتجهت إدارة بوش الابن إلى دول الخليج العربي كقطر، والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت، في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، وذلك سعيا منها لزيادة نصيب تلك الدول في واردات النفط إلى الولايات المتحدة بما يحد من نفوذ السعودية، غير أن غالبية الدول لم تستجب لكافة المطالب الأمريكية المستمرة بفتح قطاعاتها النفطية أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة طاقتها الإنتاجية لخفض أسعار النفط في السوق العالمي، كما لا يمكن تجاهل تمتع السعودية بمكانة متميزة ونفوذ واسع في السوق العالمي للنفط، تستمده مما تملكه من مقومات تتمثل في طاقتها الإنتاجية الضخمة وحجم الاحتياطي المؤكد لديها من النفط، وما تقوم به من أدوار حاسمة في السوق العالمي للنفط ككل، فالسعودية أكبر منتج ومصدر للنفط على مستوى العالم، حيث تجاوزت طاقتها الإنتاجية اليومية 11 مليون برميل عام 2011 وهو ما يعادل في المتوسط نحو 12% من حجم الإنتاج العالمي من النفط، وذلك بفارق كبير عن المنتجين التاليين لها[1].

ويقوم الاقتصاد السعودي على الصناعات المرتبطة بالنفط بما فيها البتروكماويات وتكرير البترول، كما أن السعودية لا تزال من بين أقل الدول المنتجة استهلاكا للنفط في العالم، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي نحو 2.6 مليون برميل يوميا عام 2011 أي ما يعادل 20.5% وهو معدل محدود مقارنة باستهلاك كبرى الدول المنتجة الأخرى مثل روسيا وكندا، وقد أتاح هذا الاستهلاك المحدود نسبيا للسعودية قوة تصديرية كبيرة

---

[1] البنى عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، مرجع سابق.

http : //Www.democraticac.de/ ?p=17140.

جعلتها المصدر الأول للنفط في العالم على مدار عقود، كما احتفظت بمكانتها كمصدر أول أو من بين أكثر ثلاث مصدرين للنفط للولايات المتحدة.

مع هذا يظل النفط محددا هاما للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لاسيما على ضوء الأولوية المتقدمة التي تليها قضايا أمن الطاقة والنفط بوجه خاص في أجندة الإدارات الأمريكية، كما أن التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر لم تطرأ بشكل كبير في محورية النفط كمحدد أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية والذي عزز من استمرار محورية النفط، وإدراك الولايات المتحدة لأن السعودية تعد منتجا وممولا استراتيجيا للنفط على ضوء طاقتها الإنتاجية الهائلة وفائض القدرة الإنتاجية الضخم وبامتلاكها أكبر احتياطي مؤكد في العالم، إضافة إلى كونها ممول يعتمد عليه لسوق النفط العالمي في أوقات الاضطرابات.

وإن تردد في ظل أزمة أسعار النفط الأخيرة وجهت اتهامات للسعودية بأنها المسؤولة عن انخفاض أسعار النفط بسبب إغراقه لسوق النفط بالنفط السعودي ومن أهداف السعودية بأن ترسل رسالة واضحة لأمريكا بأنه لا يمكن الاستغناء عن النفط السعودي في ظل بداية الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج البترول الصخري وإمكانية وصولها كمنتج أساسي للبترول وإمكانية الوصول لحد الاكتفاء، فلذلك تسعى السعودية لإثبات بأنها المتحكم الرئيسي في أسعار البترول العالمية[1].

كما بلغ حجم الميزان التجاري ما بين البلدين عام 2013 حوالي 113.7 مليار ريال، ومرت حركة التبادل التجاري بين البلدين بتنوع في حجم الصادرات إذ بلغت قيمة صادرات السعودية إلى أمريكا عام 2013 حوالي 119.1 مليار ريال بما يمثل 14.12% من إجمالي صادرات السعودية للعالم في العام نفسه بينما بلغت في عام 2012 108.3 مليار ريال وعام 2011 إلى 187.5 مليار ريال في حين انخفض معدل نمو صادرات السعودية للولايات المتحدة عام 2013 إلى 4.4% عن العام الذي سبقه وتركزت السلع السعودية المصدرة للولايات المتحدة عام 2013 في عدد من المواد، تقدمها زيوت النفط الخام ومنتجاتها بمبلغ 193421 مليون ريال، ثم أحادية البوتيل من "جليوكول الايثيلين" بمبلغ 926 مليون ريال، وسماد اليوريا بمبلغ 573 مليون ريال وأنابيب صلبة مقاومة للصدئ بقيمة 247 مليون ريال، ومواد عطرية دورية بقيمة 198 مليون ريال وغرها من السلع في المقابل بلغت قيمة واردات السعودية من الولايات المتحدة عام 2013 نحو

---

[1] لبنى عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، مرجع سابق.

http : //Www.democraticac.de/ ?p=17140.

85.4 مليار ريال كما يمثل 13.54% من إجمالي قيمة واردات السعودية للحاكم في العام نفسه كما ارتفعت بمقدار 6.6 مليار ريال مقارنة بعام 2011 في حين كشفت الإحصائيات أيضا أن إجمالي الاستثمار الأمريكي المباشر في السعودية بلغ نحو 10.55 مليار دولار عام 2013، مرتفعا عن عام 2012 و2011 أغلبها اتجه إلى القطاع الغير مصرفي خاصة في الشركات القابضة الكبرى.

- **المبحث الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية:**

إن ما زاد في زخم العلاقات السعودية الأمريكية وتوطيدها زيارة الرئيس الأمريكي في شهر مايو 2008 والتي كانت قد تزامنت مع احتفال شركة أرامكو السعودية بمناسبة مرور ثلاثة أرباع قرن على إنشاءها والذي يجسد اهتمام الحكومة الأمريكية بهذا التاريخ الذي بدأ لتبدأ معه نهضة المملكة وشعبها في كل المجالات ولتجد الولايات المتحدة عبر ذلك التاريخ حليفا اقتصاديا سياسيا للمملكة، كما يعكس عزم البلدين الصديقين على المضي قدما في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، وفي هذا السياق أيضا نجد أن منتدى شيكاغو لفرص الأعمال والذي عقد بتاريخ 28-30 ابريل 2015 بين مسؤولين رفيعي المستوى من المملكة يرافقهم رجال أعمال من مختلف الفئات مع نظرائهم الأمريكيين يحمل أهمية بالغة، خصوصا للاقتصاد السعودي وقد كان تنظيم هذا المنتدى استمرار للجهود التي قامت بها كل من المملكة العربية السعودية والإدارة الأمريكية، بشأن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين[1].

- **المطلب الأول: واقع تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية:**

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الشركاء والتجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية وفي ما يلي بعض الحقائق:

1. **التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية:** بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية نحو 143.9 مليار ريال عام 2016 كما حقق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية فائض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالي 11.6 مليار ريال عام 2016.

[1].....، **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية، مارس 2018، ص5.

جدول رقم 17: تطور الميزان التجاري بين السعودية وأمريكا. (2012-2016):

العام	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
	مليون ريـــــال سعودي	
2012	287.109	129.569
2013	284.436	113.685
2014	247.190	77.730
2015	170.203	9.153
2016	143.856	11.600

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الشكل رقم 03: التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية خلال الفترة بين (2006-2016):

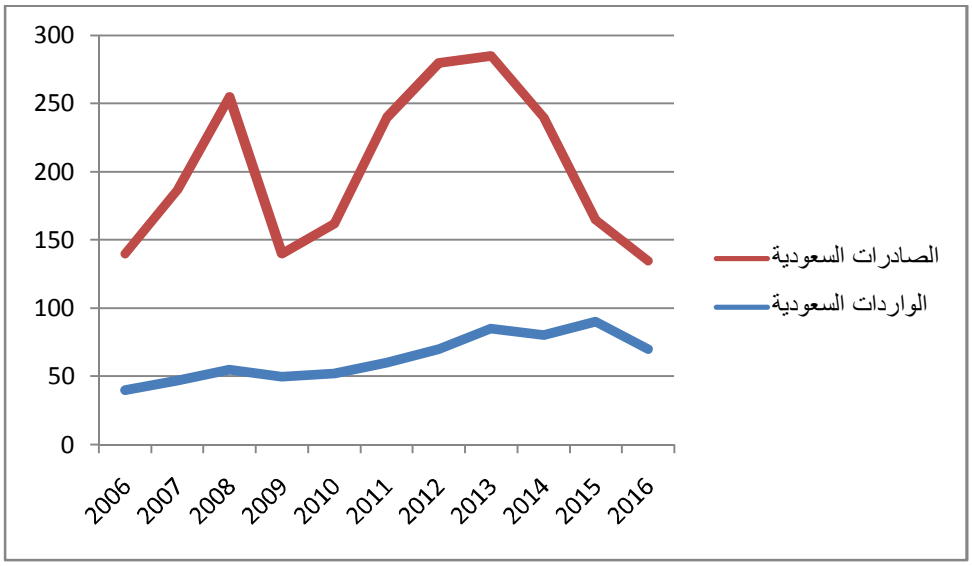

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. **تطور صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية:** بلغت قيمة صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة لعام 2016 حوالي 66.1 مليار ريال، مما يمثل 10% من إجمالي قيمة صادرات السعودية للعالم في العام نفسه[1].

[1]....، **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 6.

كما انخفضت قيمة صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام 2016 بمقدار 14.4 مليار ريال مقارنة بعام 2015، كما انخفضت بمقدار 142.2 مليار ريال مقارنة بعام 2012.

إضافة إلى ذلك انخفض معدل نمو صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام 2016 بحوالي 17.9% عن العام السابق.

الشكل رقم 04: تطور صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين (2012-2016):

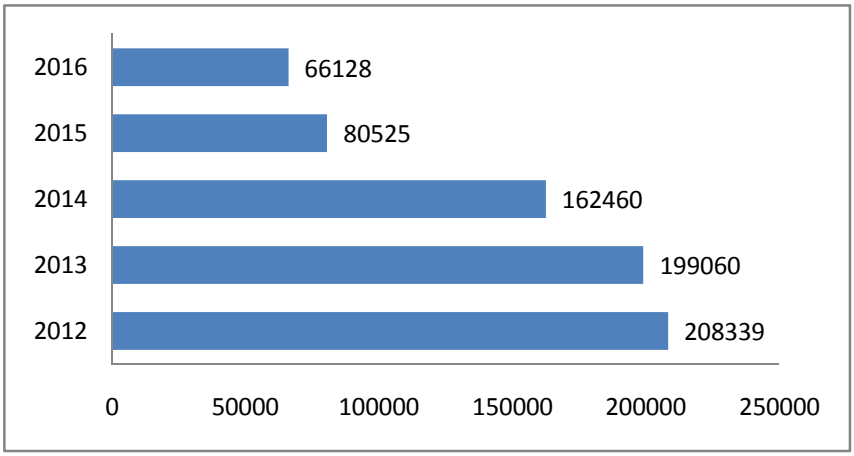

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

3. أهم صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

تتنوع السلع التي تصدرها المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم هذه السلع هي: منتجات معدنية، منتجات كيماوية عضوية وأسمدة، ألمنيوم ومصنوعاته، لدائن ومصنوعاته، وغيرها من السلع[1].

جدول رقم 18: أهم صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام (2016):

اسم السلعة المصدرة	القيمة (مليون ريال سعودي)
منتجات معدنية	60.195
منتجات كيماوية عضوية	940
أسمدة	571
ألمنيوم ومصنوعاته	399
لدائن ومصنوعاته	299

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

[1].....، **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 7.

4. تطور واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية:

بلغت قيمة واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 حوالي 77.7 مليار ريال، مما يمثل 10% من إجمالي قيمة واردات السعودية من العالم في نفس العام[1].

كما انخفضت قيمة واردات السعودية من الولايات المتحدة عام 2016 بمقدار 12 مليار ريال مقارنة بعام 2015، كما انخفضت بنحو 01 مليار ريال مقارنة بعام 2012.

إضافة إلى ذلك انخفض معدل نمو واردات السعودية من الولايات المتحدة عام 2016 بحوالي 13.3% عن العام السابق.

الشكل رقم 05: تطو واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة (2012-2016)

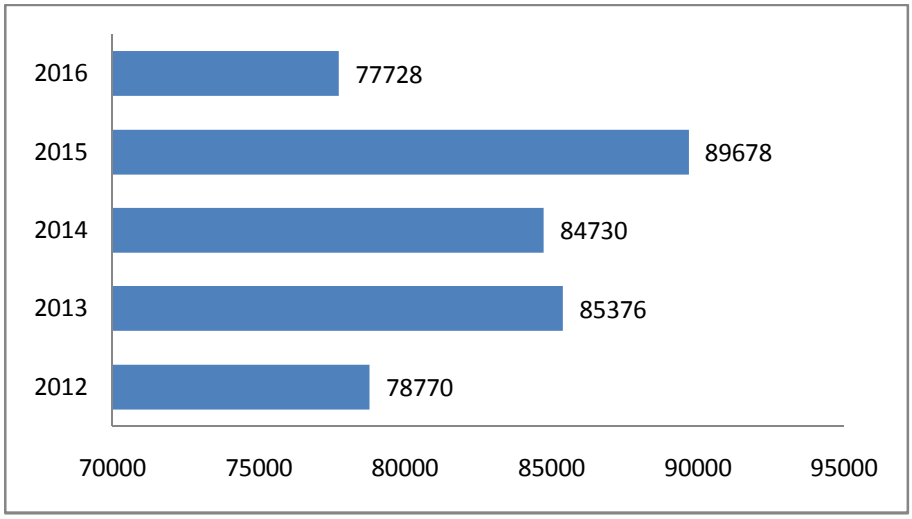

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5. أهم واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية:

تتنوع السلع التي تستوردها السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم هذه السلع هي: سيارات وأجزائها، آلات وأدوات آلية وأجزاؤها، محركات جوية وأجزاؤها أجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها، أجهزة طبية وبصرية وتصويرية وغيرها من السلع.

---

[1]..... **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 8.

الجدول رقم 19: أهم واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016.

اسم السلعة المصدرة	القيمة (مليون ريال سعودي)
سيارات وأجزاؤها	16.272
آلات وأدوات آلية وأجزاؤها	16.068
مكبات جوية وأجزاؤها	8.517
أجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	6.904
أجهزة طبية وبصرية وتصويرية	3.719

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

– المطلب الثاني: أهمية انعقاد منتدى شيكاغو في توطيد آفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية:

يتخذ عقد منتدى شيكاغو للفرص الاستثمارية في هذا الوقت أهمية بالغة حيث أن سعي القطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في الخارج يعتبر أحد المخارج للأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي ومن هنا فإن اغتنام فرص لفتح آفاق استثمارية في مناطق واعدة كالمملكة ومن خلال حجم الفرص التي طرحها الوفد السعودي أمام المستثمرين الأمريكان يعتبر مهم للطرفين، فقد قدرت الفرص الاستثمارية التي طرحت خلال المنتدى بنحو 500 مليار ريال، وقد تركزت الأنشطة المطروحة على صناعات مشتقة من النفط والغاز كالبتروكماويات والبلاستيك والذي يعكس قراءة جيدة للمواءمة بين الإمكانيات والاحتياجات النوعية للصناعات التي ترغب المملكة بتوطينها محليا فالوقت الحالي يعتبر ملائما لجذب الشركات الأمريكية التي تتمتع بتكنولوجيا عالية ومتقدمة وريادة دولية لنقل خبراتها وإمكانياتها لنا...، فلن تتاح الفرص في كل مرة لتحقيق ذلك[1].

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أوراق القوة التي حملها الوفد السعودي معه نجد أن توفير طاقات إنتاجية عالية وكبيرة من النفط ديمومة المشروع لفترات طويلة...، ويحسب لها بأنه استثمار لطاقات فائضة يتم توظيفها بشكل يحقق عائدا استثماريا أكبر للثروة الأحفورية خصوصا أن العالم يتجه لتعدد بصناعات الطاقة بشكل واسع مما يسمح بتوفير جزء كبير من استهلاك الطاقة النفطية والغازية لاستخدامها بصناعات أكثر نفعا للعالم

---

[1]**.....، واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مرجع سابق.
http : //Www.Chamber.Org.sa.

وكون المملكة تتوفر بها هذه الطاقات، فقد ناقش المنتدى تسعة محاور إستراتيجية، تتركز في: الطاقة والمال والاستثمار، وتقنية المعلومات والماء والكهرباء، والصناعات الكيماوية والبلاستيكية وقطاع الإنشاءات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة والتعليم.

كما أخذ المنتدى عدة أركان أهمها:

- **أولا: أهم الاتفاقيات التي وقعت خلال المنتدى:**

أبرمت وزارة الصناعة والتجارة السعودية اتفاقيات تعاون استراتيجي مع شركة جنرال الكتريك GE خلال المنتدى بهدف الإسهام في بناء اقتصاد مستدام عبر التركيز على تحفيز النشاط الصناعي وتطوير الأبحاث والتعليم، وتوفير فرص العمل المتميزة للمواطنين السعوديين، وستعمل شركة "جنرال" على وضع إطار عمل للتعاون، واستكشاف الفرص المتوافرة محليا ودوليا في القطاع الصناعي في المملكة.

كما سيتعاون الطرفان أيضا على تطوير مشاريع دولية، والعمل مع مؤسسات التمويل الحكومية والمانحة لتشجيع التصدير، إلى جانب تقديم الشركة خلاصة خبرتها الطويلة لعمل دراسة شاملة للإستراتيجية الوطنية للصناعة قبل إطلاقها في المملكة، وتأتي هذه الشراكة التي تمت بين وزارة الصناعة والتجارة وجنرال الكتريك في إطار خطة عمل الشركة في المملكة وإستراتيجيتها التي تركز على إدارة عملياتها بما ينسجم مع المتطلبات المحلية وترسيخ مكانتها كشريك موثوق لدعم الأهداف التنموية في المملكة، وتعكس مذكرة التفاهم الموقعة التزام "جنرال" بالمساهمة بدور ايجابي في دعم عملية التنمية المستدامة ورفع مستويات التنافسية في المملكة من خلال الاستثمار وتطوير إمكانات الشركة والتقنيات المحلية ونقل المعرفة، إضافة إلى توفير إضافة إلى توفير فرص عمل أصحاب المهارات الصناعية والتقنية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية التالية: الطاقة، الرعاية الصحية، النقل والمياه، وذلك بما ينسجم مع أهداف الإستراتيجية الوطنية للصناعة في السعودية[1].

فيما تتولى وزارة الصناعة والتجارة السعودية مسؤولية دعم عمليات التنويع الاقتصادي في المملكة حيث تركز المملكة جهودها نحو تنويع القطاعات الاقتصادية وإطلاق مبادرات التنمية المستدامة التي تدعم النمو السكاني المتسارع الذي تشهده حاليا، كما تتبع المملكة إستراتيجية متعددة المحاور ترتكز على تطوير قطاعات الأبحاث والتصنيع والتعليم. وهو ما يمكن لشركة GE أن تسهم في دعمه بدرجة كبيرة وفاعلة.

---

[1]**.....، واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مرجع سابق.
http : //Www.Chamber.Org.sa.

ونشير هنا إلى أن شركة جنرال إلكتريك GE تحظى بحضور قوي في المملكة منذ أكثر من سبعة عقود وكانت قد قدمت أول توربين يجري استخدامه في أول مصفاة للتكرير في المملكة كما عززت GE وجودها من خلال عقد الشراكات مع القطاعين العام والخاص، ولديها عديد من المنشآت الرائدة في مجال الدعم وخدمات التصليح ومراكز التدريب في قطاعات النفط والغاز والطاقة والمياه والملاحة والرعاية الصحية وتقدم هذه المنشآت خدماتها على المستوى الإقليمي، وقد توصلت وزارة الصناعة والتجارة أيضا إلى عقد اتفاقية مع شركة والثام الأمريكية، للاستفادة من خبرتها في مجال الطاقة المتجددة.

كما توصلت مؤسسة "مورغان تسانلي" أيضا إلى اتفاقية مع "البنك الأهلي التجاري" في المملكة العربية السعودية في مجال الخدمات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى اتفاقية بين الأمريكيين والسعوديين لإنشاء مركز لرواد الأعمال في المملكة.

- **ثانيا: نتائج المنتدى**

إن من أهم النتائج التي تمخض عنها المنتدى هو تفعيل الاستثمارات الأمريكية في السوق السعودي في هذا الوقت من خلال نقل صناعات متخصصة للسوق السعودي لتتحقق معها عدة فوائد منها[1]:

1. رفع مستوى الناتج المحلي وتحقيق هدف استراتيجيي بأن تمثل الصناعة خمس الناتج المحلي.

2. توطين التقنية، حيث أنه من المهم الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة التي تمتلكها الشركات الأمريكية في مجال المعلومات الصناعية والشبكات.

3. توفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي والذي يتعلم جزء منه في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة حتى يتم توظيف العلم بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

4. مساعدة رجال الأعمال السعوديين على المشاركة باستثمارات تحتاجها المملكة للاستفادة القصوى من الثروة التي تمتلكها.

5. تنمية الاستثمار في التعليم، حيث يأتي الاستثمار بالتعليم ضرورة قصوى، فالمملكة ترسل طلابها للخارج لكي يحصلوا على العلوم في جامعات والمعاهد الأمريكية في الوقت الذي تستطيع فيه المملكة نقل هذه العلوم للداخل من خلال الاستثمار المشترك مع الجامعات والمعاهد العريقة وفق الاحتياج المحلي لتطوير مخرجات التعليم.

---

[1] ....., **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مرجع سابق.
http : //Www.Chamber.Org.sa.

6. زيادة إنتاج المملكة من الماء والكهرباء والذي تطلب جذب استثمارات كبيرة مما يعني الحاجة لدخول مستثمرين أجانب مع نظرائهم المحليين في هذه المجالات للوصول إلى معدلات كافية من الاحتياج المحلي بوقت يستمر بمعدلات عالية لا تقل عن 7.6% خلال العقد القادم وأن ذلك يحتم مسايرة ذلك الطلب ليس فقط في زيادة قدرات التوليد والنقل ولكن أيضا من خلال تطبيق برامج ترشيد استخدام الكهرباء وإدارة الأعمال خلال ساعات الذروة الصيفية ورفع كفاءة محطات التوليد الحالية بالإضافة إلى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وفي هذا السياق فإن شركة الكهرباء تخطط لبناء أكثر من 30 ألف ميجاوات إضافية خلال الفترة من 2010 وحتى عام 2020 من خلال 20 مشروعا للتوليد وهو ما يعادل 70% من القدرات الحالية باستثمارات تصل إلى 50 مليون دولار خصصت الشركة حوالي 30% منها للمستثمرين من القطاع الخاص كمنتجين مستقلين، تقوم الشركة بشراء إنتاج محطاتهم بموجب اتفاقيات شراء طويلة الأمد، فقد اعتمدت الشركة ضمن خطتها للسنوات العشر القادمة ربط مناطق المملكة بشبكة موحدة على الجهد الفائق، بحيث يتم ربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها وبغربها باستثمارات لا تقل عن 24 مليار دولار.

7. تطوير قطاع البناء والتشييد ، فالمملكة شهدت طفرة كبيرة في هذا المجال، وتحتاج إلى تقنيات عالية تتوطن فيها لتحقيق عدة أهداف كرفع مستوى الشركات المحلية وتقديم حلول عملية لتحقيق الجودة والتكلفة المناسبة والمساهمة بانجاز المشاريع المطلوبة نظرا لحجمها الكبير الذي سيستمر لسنوات طويلة على مستوى القطاع الخاص والعام وتهيئة البنى التحتية لجذب الاستثمارات.

8. التعرف على التجربة الأمريكية في تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من خبراتها[1].

- المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية (بعد ترامب)

إن زيارة ترامب الأخيرة للرياض كانت حدثا تاريخيا، ليسجل التاريخ أن دونالد ترامب أول رئيس أمريكي يزور المملكة العربية السعودية في أول زيارة خارجية له منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاون أمريكي سعودي على مستوى هو الأعلى[2]، ليكون عهد ترامب وسلمان العهد الذهبي لهذه العلاقات حيث أضافت الولايات المتحدة مئات مليارات الدولارات من الاستثمارات إلى خزائنها، كما فسرت وكالة

---

[1] .....، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مرجع سابق.
http : //Www.Chamber.Org.sa.

[2] أحمد عليان، **العلاقات الأمريكية السعودية باقية وتتمدد**، الأيام السورية، دراسة بحثية، بتاريخ 2017/05/23 تاريخ الزيارة (2018/03/25).
http : //Www.Ayyam Syria.net/archives/200715

الأنباء السعودية الرسمية هذه الزيارة التي تحدثت عن توقيع 34 عقد في عدة مجالات كان من بينها الدفاع والنفط[1].

والنقل الجوي، فالقيمة الإجمالية للاتفاقيات بلغت أكثر من 380 مليار دولار بحسب وزير الخارجية السعودية "عادل الجبير" في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأمريكي "ريكس تيلرسون" وتعد صفقة الأسلحة هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بحسب مسؤول في البيت الأبيض كان قد أعلن أن الاتفاق تم على عقود تسليح للسعودية تبلغ 110 مليار دولار.

ليؤكد بعده "كليرسون" أن الصفقة تدعم أمن المملكة والخليج في مواجهة التأثير الإيراني كما يقود الملك سلمان بن عبد العزيز المملكة العربية السعودية اليوم نحو مستقبل واعد ومشرق ويسعى لتحقيق تحول اقتصادي مهم من خلال التركيز على دعم القطاعات الاقتصادية القادرة على إعطاء قيمة اقتصادية مضافة متى تتهيأ لتكون رافدة اقتصادية ومساندة للدخل الوطني المعتمد أساسا على النفط وتنويع مصادر الدخل بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز الشراكة وفتح باب المشاركة للاستثمار المباشر في المملكة فقد أعطت زيارته الأخيرة للولايات المتحدة زخما قويا ودفعة كبيرة للفعاليات التي تزامنت مع الزيارة لتعزز أواصر العلاقة بين البلدين.

كما أعطى منتدى الاستثمار السعودي الأمريكي الذي أقامه مجلس الأعمال السعودي الأمريكي ومجلس الغرف السعودية والهيئة العامة للاستثمار مجموعة من المشاريع المستقبلية تتمثل في الآتي:

1. منح فرص استثمارية كبيرة للشركات الأمريكية وتسهيل أعمالها وتعزيز الشراكة بين البلدين في مجالات الأعمال المختلفة من خلال هذا الحدث الاقتصادي الكبير.

2. مساهمة البلدين في نمو وتنوع فرص الاستثمار وتطورها بما يخدم المصالح المشتركة مستعرضين الجوانب التجارية والصناعية، والاستثمارية وسعي الجانبين إلى ازدهارها[2].

---

[1] أحمد عليان، **العلاقات الأمريكية السعودية باقية وتتمدد**، الأيام السورية، دراسة بحثية، بتاريخ 2017/05/23 تاريخ الزيارة (2018/03/25).

http : //Www.Ayyam Syria.net/archives/200715

[2].....، **اقتصادي/ العلاقات الاقتصادية السعودية-الأمريكية**، وكالة السعودية، تقرير إخباري، بتاريخ 2017/05/16، تاريخ الزيارة (2018/03/26)

http://Www.Spa.gov.sa/1630281

3. المبادرة الواعدة من الرئيس السعودي التي تؤدى إلى تنويع وتنمية الاقتصاد السعودي في القرن 21 وفي السنوات المقبلة، بما في ذلك رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

4. شدد السيناتور"كوتن" على أن المصالح المشتركة بين البلدين سوف تستمر بمواجهة التحديات السابقة واغتنام الفرص الجديدة وبناء عالم يسوده السلام والرخاء.

5. التركيز أيضا على المصالح الأمنية المتبادلة بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب والتهديد الذي يشكله العدوان الإيراني في الشرق الأوسط.

6. وقد جرى توقيع التعاون في واشنطن من جانب مؤسسة "مسك الخيرية" والمدينة الاقتصادية في تطوير المستوى التعليمي بإطلاق كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وزيادة الأعمال بالتعاون مع كلية "بابسون" العالمية وشركة "لوكيد مارتن"، وهذا لتقديم الدراسات الإدارية والإستراتيجية لتطوير قطاع الأعمال، حيث سيتيح لطلبة الكلية فرصة التفاعل والمساهمة الفكرية مع القطاعين العام والخاص كما يأتي إنشاء هذه الكلية مواكبا للتطلعات القيادية الرشيدة نحو تحقيق رؤية المملكة 2030، لدفع عجلة الاقتصاد وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ودعم المنشآت المتوسطة والصغيرة كأحد محركات النمو الاقتصادي التي تسهم في إيجاد الوظائف ودعم الابتكار.

7. كما اجتمع ولي العهد ووزير الطاقة الأمريكي "ايرنيست مونير"، وجرى خلال الاجتماع الحديث عن التعاون بين البلدين في عدد من المجاملات منها البحثية والتقنية وكفاءات الطاقة والحوسبة والطاقة المتجددة.

8. إضافة إلى مناقشة الوضع الحالي في السوق البترولية ودعم الجهود المشتركة لاستقرار أسواق الطاقة وتوفير الطاقة للأسواق العالمية بصورة مستدامة.

9. هناك أيضا اجتماعات سعودية قام بها ولي العهد مع عدد من الشركات الأمريكية المتخصصة في الصناعات العسكرية "بوينج، ريثيون الدولية، لوكهيد مارتن الدولية" كل على حدى وتطرقت الاجتماعات إلى رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تستهدف توطيد الصناعات العسكرية وما تشمله من أنشطة صناعية وتقنية وخدمات تدريبية وخدمات مساندة[1].

10. إنشاء مكتب التعاون الاستراتيجي الدائم لرفع العلاقات السعودية الأمريكية، بما فيها استقطاب استثمارات واعدة لتوطيد التقنية وتأهيل الكوادر البشرية، والتنويع في الاقتصاد الوطني.

---

[1]**.....، اقتصادي/ العلاقات الاقتصادية السعودية-الأمريكية**، مرجع سابق
http://Www.Spa.gov.sa/1630281

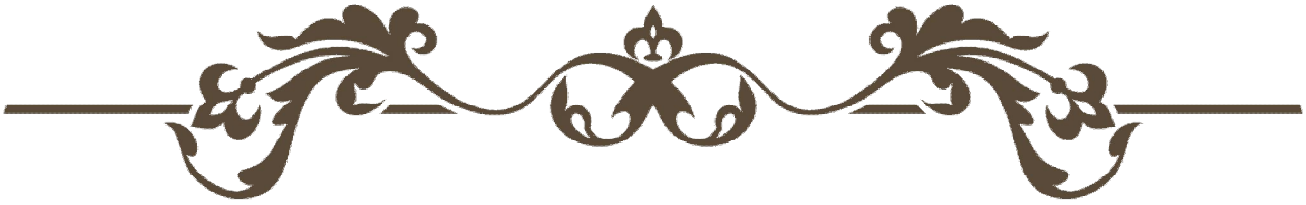

الخاتمة

إن البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي جاء تعبيرا على ما تمتاز به المنطقة من خصائص فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية، في ظل امتلاكها للمرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي، وليس الخليجي فحسب، كما نستخلص أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة جاءت نتاجا للدور الاقتصادي الذي تقوم به المنطقة في تحقيق أهدافها المتمثلة في السيطرة على النفط الخليجي أساسا، وإمداداته بدون انقطاع مع ضمان عدم تهديده من قبل أي قوى خارجية، حيث تدرج الإدارة الأمريكية من بين أولويات سياساتها الخارجية، ضرورة الهيمنة الدائمة على الخليج العربي انطلاقا من المقولة في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تؤكد على أن أي محاولة من طرف قوة لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، ستعتبر بمثابة المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا البحث:

– لا يزال النفط هو عصب الاقتصاد الخليجي وفي الصدارة أيضا، الذي يشكل ما يزيد عن 90% من ناتجها الإجمالي.

– إن الاقتصاد الخليجي الذي تحرر من الحماية البريطانية لم يعد في أمان من وجهة النظر الأمريكية لذلك كان الهدف هو حمايته إما عن طريق الحلفاء او عن طريق الحماية الذاتية المباشرة، الذي حصل أنه سقط الحليف بسقوط نظام الشاه في إيران لذلك اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بحماية مصالحها في هذه المنطقة التي تعد أعظم خزان للنفط في العالم وجاءت الأحداث لتدعم فرصة الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الخليجي، لذلك يمكن أن نقسم العلاقات الأمريكية بمنطقة الخليج إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة اللامبالاة، من حيث الأمن خصوصا، والاكتفاء بتحقيق المصلحة الاقتصادية في ظل الوجود البريطاني بالمنطقة الخليجية.
- المرحلة الثانية: مرحلة ملء الفراغ، وذلك بعد خروج بريطانيا من الخليج، وقد شهدت هذه المرحلة تنافسا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا إلى غاية انهيار هذا الأخير، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي.
- المرحلة الثالثة: مرحلة السيطرة المطلقة على المنطقة الخليجية خاصة بعد 1991، وتدعم وجودها بالوجود العسكري وذلك ما يفسر ممارساتها وسياساتها، خاصة احتلالها للعراق سنة 2003، وهذا دليل على أهمية المنطقة بالنسبة للمصالح الاقتصادية الأمريكية الذي كان مخططها مفاده الهيمنة ولو بالقوة على المناطق النفطية.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أنه رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن السياسة الخارجية ارتكزت أساسا على المصلحة الاقتصادية، إذا فالثابت هو المصلحة والمتغير هو آليات أو أساسيات تحقيق هذه المصلحة وحساب المكاسب التي تجنيها.

إذا كانت الدول الخليجية التي طورت بناها التحتية واستقطبت الاستثمارات الأمريكية، وحسنت مؤشراتها الكلية، وأعطت دفعا قويا من خلال فوائضها النفطية إلى الأسواق العالمية، إلا أنه يعاب عليها أنها وجهت جهودها نحو تنمية قطاعات غير دائمة، رغم أن الهدف هو تحقيق التنمية المستدامة.

لكن يمكن أن نتساءل عن دور الاقتصاد الخليجي في ظل السيطرة الأمريكية الراهنة، وهل ستظهر قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد هذه المنطقة، وهل يمكن لهذا الاقتصاد بعد ما عصف بالمنطقة الخليجية من خلافات بعد حروب الخليج أن يعود له دور إيجابي في دعم التعاون بين البلدان الخليجية.

كل هذه الأسئلة تتعلق كلها بمدى نضوب النفط ومدى بقائه كمصدر أساسي للطاقة، فإن معظم التقديرات تتوقع كل استمرار الاعتماد على النفط في الدول التي تمتاز بعمر نفطي طويل (الخليجية) مثل السعودية، الكويت، العراق، الإمارات، ومن جهة أخرى رغم الجهود المبذولة في مجال الطاقة البديلة أو المتجددة، إلا أن هذه المصادر ما زالت تواجه صعوبات تقنية و إقتصادية و بيئية، و بناءا على ذلك فإن منطقة الخليج ستكون مسرحا لصراع جديد سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

إن مؤشرات القرن المقبل تشير إلى الصراع القادم سيكون صراعا بين قوى اقتصادية كبرى تشكل فيه مصادر للطاقة وبالأخص النفط في ظل ظهور قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الخليجي أهمها الاتحاد الأوروبي، الصين اليابان، والهند، ويشكل هذا التنافس تحديا للهيمنة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالدور الإيجابي الذي يجب أن يلعبه الاقتصاد الخليجي ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قدرة القيادات الخليجية من استيعاب دروس الماضي والاستفادة من أسلوب الحوار في حل الخلافات.

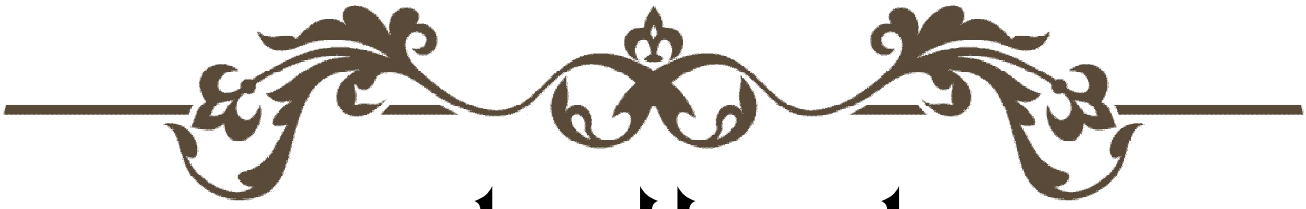

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

– المصادر:

1. **قاموس المصطلحات الاقتصادية**، علي أحمد سليمان، جامعة الخرطوم، المكتبة الأكاديمية، ط1 1999.
2. **وثيقة الدستور الأمريكي**، المادة الأولى، القسم الثاني.

– المراجع:

الكتب:

– باللغة العربية:

1. أبو الحسن بني صدر، **النفط والسيطرة**، ترجمة فاضل رسول، (دار الكلمة والنشر، ط1، 1980)
2. جابر عدنان، **العرب وعمر ما بعد النفط**، (دار علاء الدين، ط1، 2004)
3. جهاد مكودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، (القاهرة، دار الهدى، 2003).
4. جوزيف ناي، **المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ**، تر: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)
5. جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة النظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1997).
6. حامد ربيع، **الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي**، (دار النهضة العربية 1983)
7. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
8. د. صبري فارس الهايتي، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**، (بغداد، دار الحرية للطباعة 1979)
9. د. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، (لبنان، دار النفائس للطباعة والنشر، 2010)
10. د.حسين السيد محمد القاضي، **مبادئ الاتقصاد الدولي**، (دار النهضة العربية، 2007)
11. د.قدري قلطجي، **الخليج العربي**، (دار الكتاب العربي، سنة 1965)
12. د.يحي عبد الرحمن رضا، **الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية**، (القاهرة، دار النهضة العربية 1994).
13. طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية تحليلية**، (الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011).
14. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 1997)

15. عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، (الأردن، دار الشروق للنشر 2009)

16. فريد زكرياء، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، تر: رضا خليفة، (القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1999)

17. فواز جرجس، **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000).

18. كريستوف كوكر، **الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة في كارن آي سميت، ومرغريت لاية الأخلاق والسياسة الخارجية**، تر: فاضل جنكر، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005)

19. مازن الجندلي، **العطش إلى النفط**، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006)

20. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)

21. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت، دار الجيل، ط2، سنة 2001)

22. محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (مصر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002)

23. محمد أمين، **البترول العربي في المعركة**، (القاهرة، دار المعارف بمصر، 1967)

24. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار النقاش، ط1، 2010)

25. ناصر محمد الزامل، **لماذا يبكرهوننا**، (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004)

26. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتب العربي، 1985)

27. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقتا الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985)

28. نورتون فريش، ريتشارد ستيفر، **الفكر السياسي الأمريكي**، ترجمة: هشام عبد الله، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)

29. هادي قيسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظية الجديدة**، (بيروت الدار العربية للعلوم، ط1، 2008)

30. هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، جوان 1986)

- المذكرات والأطروحات:

1. رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ،رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012

2. عمار جفال، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي 1948-1981**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1985

3. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية الجزائر، جامعة الحاج لخضر، 2007

4. محمد عبد الوهاب محمد علي نقلي، **التنافس الأمريكي-الأوروبي على المنطقة العربية خلال فترة 1945-2000**، مذكرة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005.

5. مصطفى صايح، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، التركيز على إدارة جورج ولكربوش 2000-2008**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007

6. موني عليلي، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال افريقيا بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- المجلات:

- باللغة العربية:

1. آسيا الميهي، **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، عدد 127، جانفي 1997

2. حسين غازي فيصل، **المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي**،بيروت المستقبل العربي، العدد 42، جوان 1999

3. د. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد 43، أبريل 2010.

4. د.وهبي غبريال، **كيف نشأ الكارتال البترولي للبترول**، السياسة الدولية، العدد 41، سنة 1975

5. سمير صارم، **النفط العربي في الاستراتيجيات الأمريكية**، مجلة الفكر السياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد المزدوج 18- 19، 2003

6. الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، 2012

7. محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية**، الكويت، سلسلة علم المعرفة رقم 52 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980

8. نانيس مصطفى خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية العدد 127، جانفي 1997

- التقارير:

1. ....، **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية، مارس 2018.

– المواقع الالكترونية:

1. Roger Stern, Oilas a weapon, **the Monteal review**, may 2010, (4/2/2018) in site: http://www.themontrealreview.com.
2. الطيب بوعزة، **في سياق التاريخي لنشأة الليبرالية**، تاريخ تنزيل المقال، 2010/05/22، تاريخ الزيارة: (2018/02/14):

http : //Www.aljizeera.net/nr/exves/ebf9a651-817b-404d-b527.htm.

3. إبراهيم درويش، **قراءة في كتاب: أمريكا في مفترق الطرق الديمقراطية والسلطة وارت المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما**، تاريخ تنزيل المقال: 2008/07/05، تاريخ الزيارة: (2018/02/14)،

http : //Www.Oral national.com/ index.php ? Option.com 67 htm//

4. **السياسات الأمريكية ورهان العاجز:**

http ://Www.Palestine.info.com/Arabic/analysise/2001/26-9-1.htm.

5. لطفي حاتم، **السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية:**

http://Al-anas.com/Article/Lhatem/240/1.htm.

6. **السياسة الخارجية مرآة لمصالح النخبة الحاكمة:**

Www.ahewar.org/devat/show.art.aspraid-311313.

7. **السياسة في خدمة المصالح الاستراتيجية النفطية:**

http : //alarabalyawm.net/ ?p-187721.

8. كمال القيسي: **أجهزة صناعة القرار الأمريكي:**

http : //Muntada, Sawtalummah.com.

9. راندا موسى، **النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي:**

http//www.ahramdigical.org.egiarticles.aspxiseri.

10. إسراء البدر، **الشركات الأمريكية في العراق وسلتها برجال الدولة والسياسة الأمريكان:**

http://www.alulcah.net/culcure/0/803/≠ixzz35jewdqwl.

11. **أجهزة صناعة القرار الأمريكي:**

http://muntada-sawtalummah.com

12. طيب عبد الخالق، **الديمقراطيون والجمهوريون في مرحلة التحديات الانتخابية للرئاسة الأمريكية القادمة:**
Moharer.net/moh160/lahib-abdulkhaleg160.htm

13. عمرو عبد العاطي، **المال السياسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية:**
http : //www.resnnidest.org%D8% 1794D9968496.

14. د. جاسم حسين، **تقارير عن التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات، يوم 2014/09/02، تاريخ الزيارة: (2018/03/01).
http : //Www.Studies.
Aljazeera.net/ar/reports/2014/08/20148149305249222.html.

15. د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية– الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة**، آراء حول الخليج، مقال صحفي، العدد 128، تاريخ زيارة (2018/03/09).
http : // Araa.Sa/index.Php ? Option.com-Content & View= article & id= 4113 : 2017-06-07-11-37-43 & Itemid = 172.

16. د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، **عسكرة الخليج، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، 2013، تاريخ الزيارة (2018/03/07).
http :books.google .dz/books ?id=faHFDgAHQBAj&lpg=pA42&Pg=pA42& dq=.

17. علي حسين باكير، **سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي: الدوافع والأهداف...**، تقرير إخباري، صادر عن هيئة علماء المسلمين في العراق، بتاريخ 2016/01/22، تاريخ الزيارة: (2018/03/08)
http://www.iraq_amsi/ar/news_view_19081.html.

18. د. يحي حليمي رجب، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، مقال مايو 1989، تاريخ الزيارة (2018/03/18).
http://fr.scribd.com/doc/19221645/

19. لبنى عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية**، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية 2015/07/25، تاريخ الزيارة (2018/03/19).
http://Www.Democraticac.de/?p=17-140

20. د.أبها عبد الأسمري، **العلاقات السعودية الأمريكية أكثر من 80 عاما من الشراكة**، صحيفة الشرق، العدد رقم 1598، بتاريخ 2016/04/19، تاريخ الزيارة (2018/03/19):
http://Www.alsharq.net.sa/wp-content/uploads/2018/03/20180324.PDF.

21. د.عبد العزيز الدخيل، **ماهي طبيعة العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، صحيفة الشرق، العدد رقم 274، بتاريخ 2012/09/03، تاريخ الزيارة: (2018/03/20).

http://Www.alsharq.net.sa/2012/09/03/468587.

22. ....، **قسم الاقتصادية والمقالات، "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية...** صحيفة الوطن والمواطن، العدد رقم 1489، بتاريخ 2017/05/16، تاريخ الزيارة (2018/03/28).

Https://Www.alwatan journal.com/.

23. ....، **السعودية وأمريكا.. علاقات متميزة قائمة على مصالح مشتركة**، صحيفة البلاد، العدد 2250، بتاريخ 2015/09/01، تاريخ الزيارة (2018/03/29):

Https//Www.albiladdaily.com/%D7%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%8A%D8%A9%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D9%

24. .....، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية**، مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية، ماي 2010 تاريخ الزيارة (2018/03/22).

http : //Www.Chamber.org.sa/sites/informations centre/studies-documents/.pdf.

25. لبنة عبد الله محمد علي ياسين عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية**، المركز الديمقراطي، بتاريخ 25 جويلية 2015، تاريخ الزيارة (2018/03/29).

http : //Www.democraticac.de/ ?p=17140.

26. أحمد عليان، **العلاقات الأمريكية السعودية باقية وتتمدد**، الأيام السورية، دراسة بحثية، بتاريخ 2017/05/23 تاريخ الزيارة (2018/03/25).

http : //Www.AyyamSyria.net/archives/200715

27. .....، **اقتصادي/ العلاقات الاقتصادية السعودية–الأمريكية**، وكالة السعودية، تقرير إخباري بتاريخ 2017/05/16، تاريخ الزيارة (2018/03/26)

http://Www.Spa.gov.sa/1630281

- مجلات باللغة الفرنسية:

1. Alexe Macleod, **isabelle Masson et Dovidmorin, identité national sécurité et la théorisées relations internationales**, revue étude et nationales, volumes 35, n1 (mars 2004
2. Maxime Le Flore, **la politique étrangère américaine**, France, presses universitaire de France, 1er édition 2004
3. Moune (Michel), **Dictionnaire Encyclopédique D'histoire** ,Bordas 3Paris , Tome 6, Année 1989
4. Nicolas Sarchis, **Le Pétrole et Le Gaz Arabe, Le Centre D'études Pétrolières** (Vol xx n°462, année 1988

- كتب باللغة الانجليزية والفرنسية:

1. Chris Brown**, The normative From work of Post cold war international relationss**, From polorisation to globalisation in world politics conford black well publisher, 2002,
2. Daniel Deudney and G.jhoni Kenherry, « **Realism**, **structural lineralisme, and the western order** » in : ethan B.Resptien and Michael Mastanduna, upiolar politics realism and stetestranies after the cold war (new york, colombia university) 1999
3. Klara, Michel, T, Resource Wars, **the New land scopet of Global coglict metropolitan Books,** New -2 York 2007
4. mohamed rezadjalili, **le golfe persique problémes et prespectives** dallaz paris : 1978.
5. Mohammed Ait Chaalal, **Pays Producteurs De Pétrole et Compagnies Internationales** (Lausanne, imprimerie la Concord, 1977
6. salem el jabir al sabah, **les emirats du golf histoire d'un peuple** fayard, paris, 1983.
7. Steveul Lony, «**Coutpararymainstreavapproches :New-realism and new liberalism in jhon baylis and stive smith the glovalisation of world politics an introduction to international relations, third edition oxford », Oxford,** university press, 2005
8. V-Ernest, **Impérialisme Au Moyen Orient, études et documentation internationales** Paris, 1970

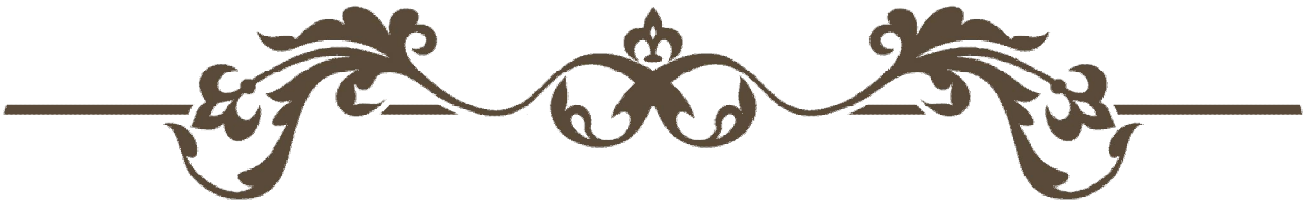

الملاحق

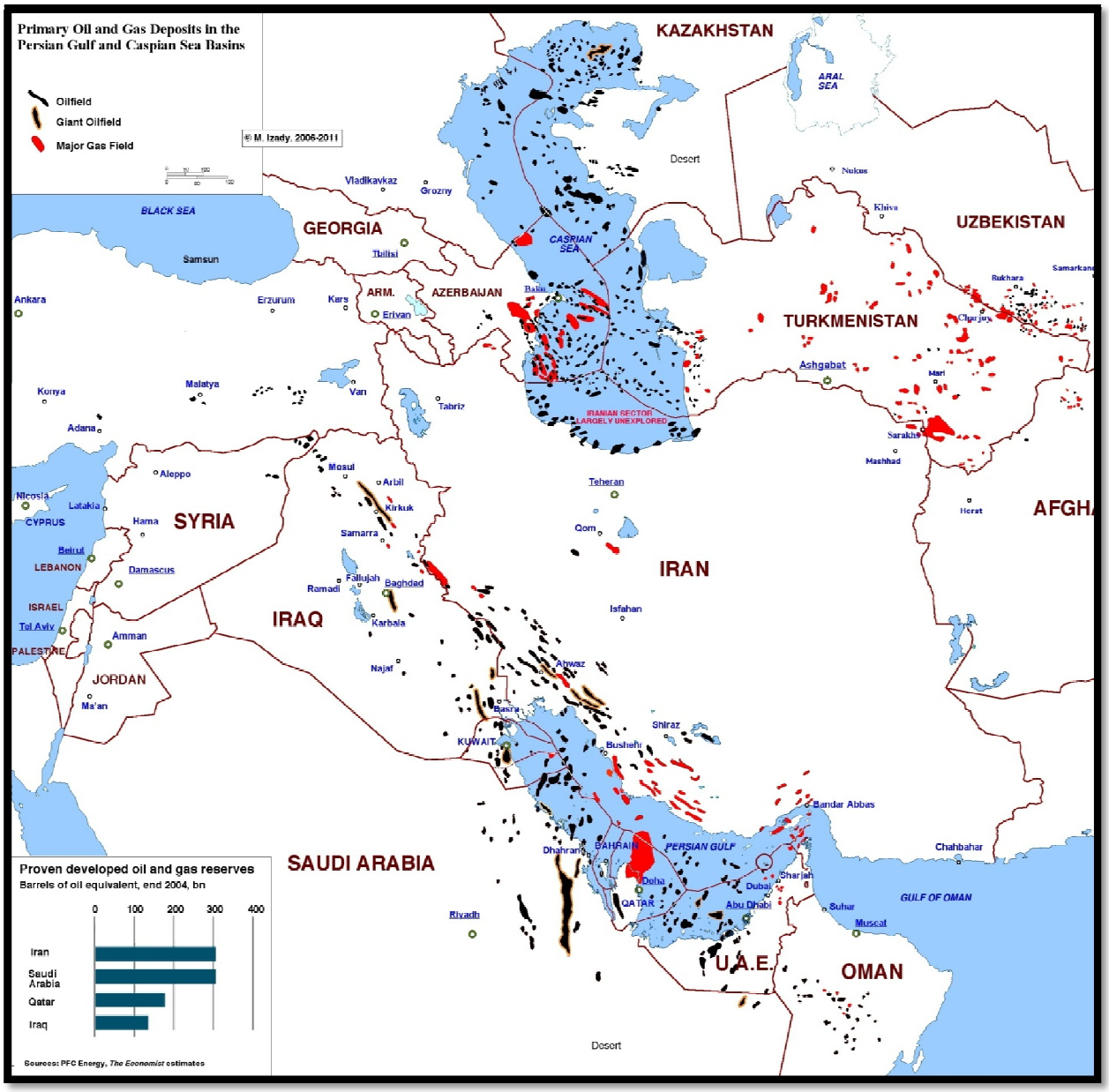

الملحق رقم 01: احتياطي النفط والغاز في منطقة الخليج العربي

الملحق رقم 02: مناطق إنتاج النفط والغاز في منطقة الخليج العربي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الخطة	
مقدمة	أ – ط
الفصل الأول: الإطار النظري حول البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية	11
▪ المبحث الأول: فهم السياسة الخارجية الأمريكية.	12
○ **المطلب الأول**: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية.	12
1– الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى)	13
2– الخروج من العزلة والانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين)	13
3– السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة)	15
○ **المطلب الثاني**: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.	17
1– المحددات الدستورية (البنى التحتية)	17
2– المحددات الداخلية غير الرسمية	19
أ– جماعات المصالح	19
ب– وسائل الإعلام	20
ج– الرأي العام	21
3– محددات البيئة الخارجية	22
○ **المطلب الثالث**: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية	23
– أولا: ضمان الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام العالمي	24
– ثانيا: ضمان التفوق الاقتصادي العالمي	24
– ثالثا: تكريس التفوق العسكري والاستراتيجي	24
– رابعا: نشر القيم الديمقراطية والليبرالية في العالم	25
– خامسا: ضمان أمن إسرائيل	25
▪ المبحث الثاني: بعض النظريات المفسرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	26
○ **المطلب الأول: الواقعية الجديدة "new réalisme"**	26
1– الواقعية الدفاعية	27

2- الواقعية الهجومية	**27**
○ **المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة "new libéralisme"**	**28**
1- الليبرالية النفعية	**28**
2- الليبرالية المؤسساتية والتجارية	**29**
○ **المطلب الثالث: النظرية الليبرالية constructisme**	**29**
▪ المبحث الثالث: دور البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.	**32**
○ **المطلب الأول:** أهمية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية.	**32**
○ **المطلب الثاني:** الشركات الاقتصادية الأمريكية ودورها في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.	**35**
- أولا: الشركات النفطية ودورها في رسم السياسة الخارجية	**35**
- ثانيا: علاقة الشركات مع السامة الأمريكيين	**37**
- ثالثا: دور الشركات في الانتخابات الأمريكية	**39**
الفصل الثاني: تطبيقات البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.	**44**
▪ المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.	**45**
○ **المطلب الأول:**النفط كمحدد أساسي في منطقة الخليج العربي.	**45**
- أولا: الموقع الجغرافي ومناطق إنتاج النفط	**46**
1.1.الموقع الجغرافي	**46**
1.2.مناطق إنتاج النفط	**48**
- ثانيا: ضخامة الاحتياطي	**50**
- ثالثا: تطور إنتاج النفط	**51**
○ **المطلب الثاني:** المنوعات الاقتصادية الأخرى في منطقة الخليج العربي.	**53**
- أولا: تشجيع القطاع الخاص	**54**
- ثانيا: الأداء في المؤشرات الدولية	**55**
▪ المبحث الثاني: مكانة الخليج الاقتصادية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية	**61**
○ **المطلب الأول:** التبادل التجاري الأمريكي والخليجي.	**61**

○ **المطلب الثاني**: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية الخليجية.	**63**
– المتغير الأول: انخفاض الواردات الأمريكية من نفط الخليج العربي	**65**
– المتغير الثاني: انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة استيراد النفط إلى مرحلة تصديره	**65**
– المتغير الثالث: اكتشاف النفط الصخري	**66**
▪ المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بين الانجازات والتحديات في منطقة الخليج العربي.	**70**
○ **المطلب الأول**: انجازات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي	**70**
– أولا: تطور نشاط شركات النفط الأمريكية في الخليج العربي	**70**
– ثانيا: الاستثمارات الأمريكية في منطقة الخليج العربي	**73**
– ثالثا: سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق (بصفة خاصة)	**76**
○ **المطلب الثاني**: تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.	**78**
– أولا: التنافس الأمريكي الدولي على منطقة الخليج العربي	**78**
1– التنافس الأمريكي السوفياتي (سابقا) على منطقة الخليج	**79**
2– التنافس الأمريكي الصيني والهندي على منطقة الخليج العربي	**80**
2–1– التنافس الأمريكي الصيني على منطقة الخليج العربي	**80**
2–2– التنافس الأمريكي الهندي على منطقة الخليج العربي	**81**
– ثانيا: التنافس الأمريكي الأوربي على منطقة الخليج العربي	**82**
الفصل الثالث: المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية	**86**
▪ المبحث الأول: نبذة عن العلاقات الأمريكية السعودية	**87**
○ **المطلب الأول**: تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية.	**87**
○ **المطلب الثاني**: طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية.	**90**
▪ المبحث الثاني: المظاهر الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية.	**93**
○ **المطلب الأول**: الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.	**93**

○ **المطلب الثاني**: إحصاءات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية (2004-2008).	**96**
– أولا: تطور حجم الصادرات السعودية للولايات المتحدة خلال الفترة (2004-2008)	**96**
– ثانيا: تطور حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة (2004-2008)	**98**
○ **المطلب الثالث**: تطور العلاقات الاقتصادية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية (2008-2013).	**99**
▪ المبحث الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية	**103**
○ **المطلب الأول**: واقع تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.	**103**
1. التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.	**103**
2. تطور صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية	**104**
3. أهم صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية	**105**
4. تطور واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية	**106**
5. أهم واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية	**106**
○ **المطلب الثاني**: أهمية انعقاد منتدى شيكاغو في توطيد آفاق العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية.	**107**
– أولا: أهم الاتفاقيات التي وقعت خلال المنتدى	**108**
– ثانيا: نتائج المنتدى	**109**
○ **المطلب الثالث**: مستقبل العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية (بعد ترامب).	**110**
الخاتمة	**114**
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بيانات الاستهلاك المحلي للنفط لعام 2010 لبعض دول العالم.	33
02	مناطق إنتاج النفط (الخليج العربي)	48
03	تزايد احتياطي النفط في الخليج العربي	49
04	إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (ملايين البراميل يوميا)	51
05	إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (ملايين البراميل يوميا)	51
06	إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (ملايين البراميل يوميا)	52
07	الأهمية النسبية للقطاع النفطي في منطقة الخليج العربي	57
08	مكونات الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية	57
09	الأهمية النسبية لبعض القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي	58
10	ترتيب دول الخليج العربي في بعض المؤشرات الدولية	58
11	قيم الصناديق السيادية الخليجية 2014 (مليار دولار):	59
12	يوضح حجم الاستثمار الأمريكي نحو الدول الخليجية العربية	62
13	التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة (1986–2016) مليار دولار	68
14	توزيع امتيازات شركات النفط الأمريكية في الخليج العربي سنة 1950–1960	71
15	أهم صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بالمليون ريال.	96
16	أهم واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008:	98
17	تطور الميزان التجاري بين السعودية وأمريكا. (2012–2016):	104
18	أهم صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام (2016):	105
19	أهم واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016.	107

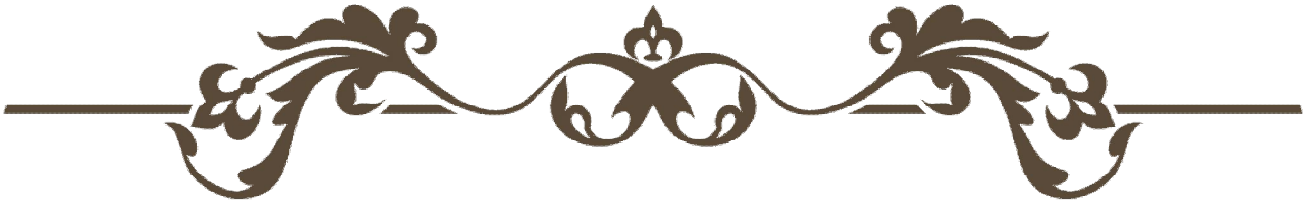

فهرس الأشكال

- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004-2008) بالمليون ريال سعودي.	96
02	تطور حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة (2004-2008) بالمليون ريال سعودي:	97
03	التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية خلال الفترة بين (2006-2016):	104
04	تطور صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين (2012-2016):	105
05	تطو واردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة (2012-2016)	106

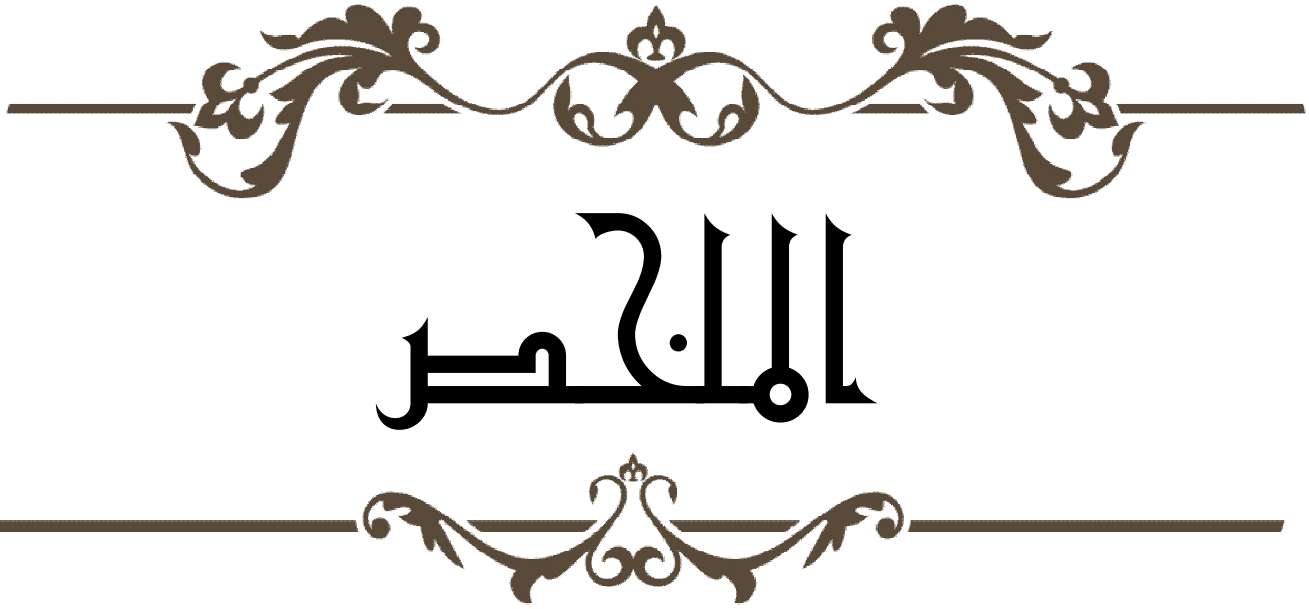
الملخص

الملخص

هذه المذكرة تركز على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في بعدها الاقتصادي مع التركيز على دراسة حالة السعودي (2004-2016)، ومن خلال هذا البحث وجدنا أن للمنطقة الخليجية مكانة هامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستثمارات الاقتصادية فيها، والمشاريع الكبرى المتمثلة في الشركات الإنتاجية، إضافة إلى روابط المبادلات التجارية، قصد السيطرة على منابع وإمدادات (النفط) الذي يعتبر من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها تعتمد وباضطراد على واردات النفط الخليجي.

صحيح أن اقتصاد الخليج مصدر الثروة والغنى لدول تلك المنطقة، إلا أنه مصدر العديد من المتاعب وسبب الكثير من النزاعات، فاعتمدت هذه الدول على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أمنها القومي باستغلال الشراكة التجارية القائمة بين الطرفين.

ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي على عاملين أساسيين:

الأول، الاعتماد على شركاتها وإدارتها في تأمين مصالحها الاقتصادية خاصة (النفطية) منها والثاني، عدم السماح لأي دولة أخرى بتشكيل خطر على مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

وتتنوع المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بصفة عامة وفي السعودية خاصة حيث نجد أنها تتركز حول مختلف الاستثمارات، والمبادلات التجارية بينهما، والذي أدى بذلك إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام صفقات، واتفاقيات منذ اكتشاف النفط في الخليج العربي –خاصة السعودية عام 1932- لتحقيق أهدافها أي بسط نفوذها الكامل والغير مباشر على المنطقة، باحتلالها تصدر قائمة الدول الأكثر تعاملا مع هذه الأّخيرة، في ظل تسهيلات إنتاجية و تجارية في وارداتها للوقوف ضد التنافس الدولي لها على المنطقة، والوصول إلى السيطرة المطلقة على السوق العالمية.

−Abstract:

This memorandum focuses on the US foreign policy toward the Arabian Gulf region in its economic dimension with a focus on the study of the Saudi case (2004-2016) and through this research we found that the Gulf region has an important place for the United States of America through economic investments In them, the major projects of productive companies, as well as trade links, in order to control the sources and supplies (oil), which is a vital interest of the United States of America, as it relies and steady on the imports of Gulf oil.

It is true that the Gulf economy is the source of wealth and richness for the countries of that region, but it is the source of many troubles, and the cause of so many conflicts, these states have relied on the United States of America to achieve their national security by exploiting the existing trade partnership between the parties.

The US foreign policy in the Arabian Gulf is based on two main factors:

First, relying on their companies and managing them to secure their own economic interests (oil) and second, not allowing any other country to pose a threat to their economic interests in the region.

American economic interests in the Arabian Gulf region in general and in Saudi Arabia are diverse, especially where we find that they are concentrated around various investments, exchanges trade between them which led to the United States of America concluding deals and agreements since the discovery of oil in the Gulf Arab – especially Saudi Arabia in 1932- to achieve its objectives, namely, to extend its full and indirect influence over the region, by occupying it, issuing the list of most-dealing states the latter under the production and commercial facilities of their imports to stand against their international competition on the region, and to gain absolute control over The global market.